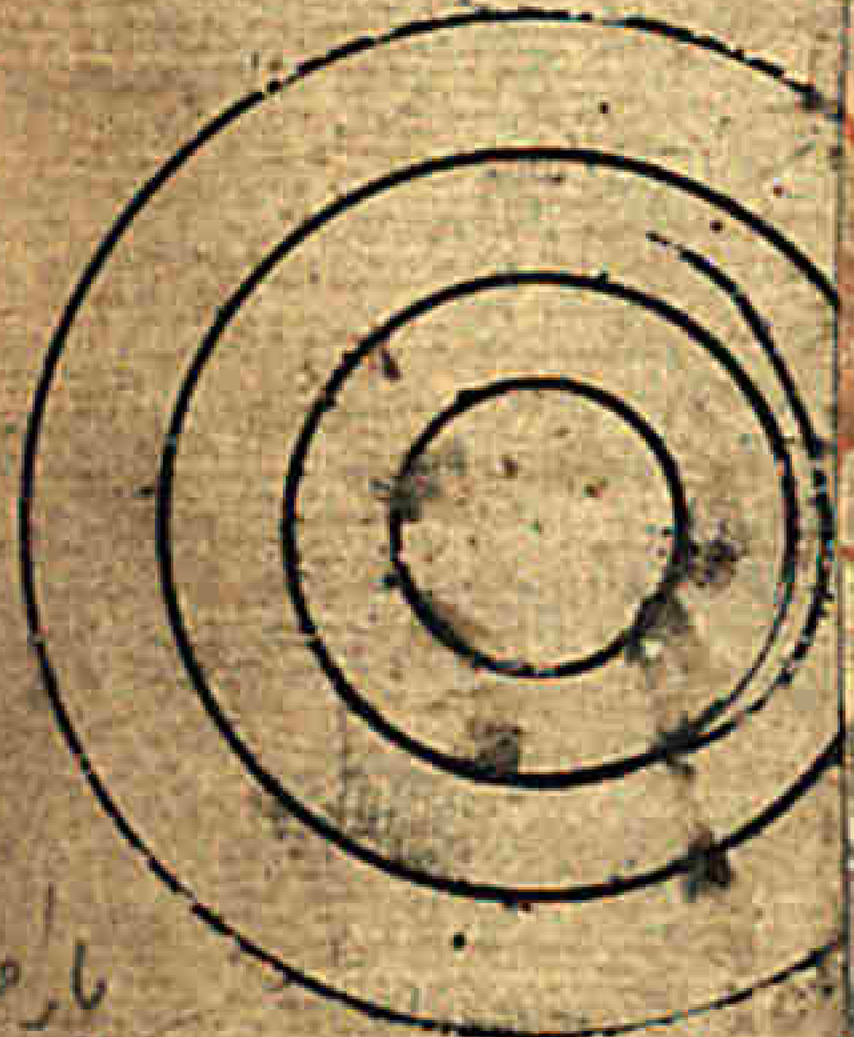
بنام خالق حی توانا

کتاب

کتاب فلاح شرح مراح



پارهء

۱۲۸

عبد الله ... خوجه ... كنور ...
... ... [illegible]

٤٦٢٠

تملكه العبد الفقير
حسين بن علي
عفي عنه

حاجي موسى افندينك

... [illegible]

قيمت
١٨٠

اى بارى دار ... [illegible]

بار ... بازم ...

صاحب بابا افندى ...

بالبيع عمر بن ... [illegible] اى رؤف بكر بن ...

... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم منك التوفيق يا كريم

نحمدك يا من بيده الخير والجود وبقدرته تصريف كل موجود وفعل الانسان
منه بخاصية اثر السجود فمن اطاعه فهو سالم مسعود ومن عصاه
فمعتل ناقص مردود فسمعا وطاعة لا اله الا الله المعبود ونصلي
على رسولك محمد خاتم الانبياء وجامع مبلغ الانباء وعلى آله واصحابه
الاتقياء الكرام البررة الاصفياء ما نسخت الشمس ديا جير الظلماء
وفجر عيون الارض الماء وبعد لما رايت المختصر في الصرف الذي صنفه
الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى شمس الملة والدين
احمد بن علي بن مسعود جعله الله قرينا للانبياء في مقام محمود مع صغر حجمه
ووجازة نظمه مشتملا على غرر الفوايد ودرر الفوايد محتويا على دقايق
الاسرار العربية ونكتة العلوم الادبية ولم يقع له شرح يكشف القناع
عن مخدراته ويزيل الاستار عن مستتراته ولم يتيسر من شارح
الى هذا الآن لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان بل هم يحومون حول مباديه
ولم يبينوا شيئا من مطالبه فلم يهتدوا الى موارده سبيلا ولا الى اشارة
مأربه دليلا فاردت ان اشرحه شرحا يزيل صعابه ويخرج من قشره
لبابه ما تيسرت بتيسيره منه وعرضتها الى الحظ رجال الآفاق مع خط جال
الفضايل حضرة مولاي الكرام ملجا كافة الانام مهدي قواعد المنقول والمعقول

مشيد اركان الفروع والاصول مبين الاحكام الدينية مقرر الشرايع
النبوية اسوة العلماء المتقدمين قدوة الفضلاء المتأخرين برهان
الحق والدين ينبوع الفضل واليقين استاذ المحققين والحبر المدقق
لا زالت رياض العلوم بلطايف بيانه زاهرة وحياض الحكم بعوارف
تبيانه باهرة فلحظ اليها بعين القبول مشيرا الي باتمام ما بين السؤال
فرفرفت على جناح الاشياد بارشاد الحق عند السؤال عن غوامضها
الباب فجددت في تنقيح مبانيه وجهدت في حل معانيه
حتى فزت بالاختصار الكتاب من ستور في الفصول والابواب ولم اقتصر
على تحقيق مباني الكتاب بل ضممت اليه فوائد لطيفة من هذا الباب وقواعد
شريفة لا يستغني عنها الشيخ ولا الشاب مما فزت من نكت مؤلفات المتقدمين
ونخب مصنفات المتأخرين فاقتنصت الآن ... من عيونها واختلست
النفايس من كنوز متونها وما استخرجته بفكري الفاتر ونظري القاصر
بعون الله القادر واقتصدت بين طرفي الاطناب والاقتضاب والايجاز
المخل والاكثار الا ان عوائق الزمان وحوادث الدهر عاقتني عن تنقيحه
وشغلتني عن ترقيحه تنزينه بعره وطويته على غره معترفا بالعجز والقصور
والتقصير بالمعترف فكل ما وقع فيه سهو فمن اختلالي وما وقع من خير فمن
ربي من غير ان علي ان من شان نوع الانسان السهو والخلل فيما

ولهذا قال ابن عباس اول الناس اول الناسي فالرجوا من اكابر الفضلاء
واماثل العلماء ان يصلحوا ما عثروا عليه من زلتي ولم يعتبوني على فرط
خطيئتي وهفوتي وسميته بالفلاح في شرح المراح واسئل الله تعالى ان يهديني
الى سبيل الرشاد ويوفقني لما يرتضيه من سلك السداد انه ولي الاجابة
والتوفيق وبتحقيق الامنية حقيق وهو حسبي ونعم المعين قال المفتقر
ترك المص دأب سائر المصنفين من افتتاح كتابهم بالحمد لله اقتداء
لسيد المرسلين عم في اظهار عجزه عن مقام الحمد حيث قال عليه السلام لا احصي
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فاتبع على ترك الحمد ترك الصلوة على النبي
واله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين ويمكن ان يقال انما ترك الحمد لله
لاظهار عجزه عن مقام الحمد بناء على ان عظمة الله تعالى ليست في حد يمكن ان يعبر
عنها النفوس الناطقة البشرية القاصرة وبناء على ان معنى الحمد فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما فان هذا الترك فعل كذلك بل هو ابلغ واولى من
قول الحمد لان دلالة الالفاظ وضعية قد يتخلف مدلولها عنها بخلاف دلالة
الافعال فانها عقلية وبهذا المعنى قيل اول الحمد ترك الحمد ويمكن ان يقال ان
قول المفتقر الى الله الودود حمد بناء على ان معنى القول المشعر بالتعظيم
وكلما يشعر بالتعظيم حمد فتدبر وابتداء بما هو دال على التحقيق والوقوع
والقصد للموافقة بين قوله تعالى والله الغني وانتم الفقراء وبين كلامه

اخبار

3

اخبار المفتقر على المحتاج ونحوه كالمسكين فان قلت لم لم يقل قال الفقير
مع انه اصل قلت لان في المفتقر زيادة حرف تدل على زيادة المعنى وكما ان
لفظة الله اسم للذات المستجمع لجميع الصفات فكان ذكره بمنزلة ذكره بجميع صفاته
قال الى الله الودود دون الى الغني ونحوه من الصفات مع ان في الاول
رعاية التضاد مع المفتقر وموافقة كلامه لكلام الله تعالى في ذكر الغنى
ايضا وانما التزم الودود لرعاية السجع مع مسعود وكان طول الكلام
الاول فيحسن في السجع لم يقل الى الله الغني الودود وهو فعول من ود
يود اي احب يحب وهو قد يجيء بمعنى الفاعل كالصبور بمعنى الصابر
وقد يجيء بمعنى المفعول كالحلوب بمعنى المحلوب فعلى الاول يكون المعنى
الى الله المحب لانبيائه واوليائه وعلى الثاني الى الله المحبوب في قلوب انبيائه
واوليائه فهو يسوغ كلا معنيين لكن الثاني انسب لان الطالب محب
على الله تعالى بل وان كان مناسبا كالرحيم بخلاف المحبوب احمد مرفوع
على انه عطف بيان المفتقر بن علي اصله عليو من العلو قلبت الواو ياء
لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون ثم ادغم بن مسعود غفر الله له اي الاحمد
دعاء في صيغة اخبار بمعنى ليغفر والسر في التعبير بالماضي في موقع الدعاء التفؤل
في القبول فكان المدعو متحقق والداعي اخبر عنه بالماضي او اظهار الحرص في وقوعه
ولوالديه اي ابوي احمد قدم نفسه في الغفران على ابويه ليكون [illegible]

في حضرتهما وقبل لمتابعة ابرهيم عليه السلام حيث قال رب اغفر لي ولوالدي
وقدم ابويه في قوله واحسن اي الله اليهما واليه اي الى الوالدين والى احمد
واليه اي الى احمد حقيقا للاداء او قدم نفعه في الغفران واخرهما في الاحسان
لرعاية السجع اعلم ايها الطالب لتحصيل العلوم وقوله اعلم الى قوله اروح
بل الى اخر الكتاب مقول القول ان الصرف وهو في الاصل مصدر صرف من
باب ضرب ومعناه التبديل والتغيير يقال صرفت الدراهم بالدنانير و
بين الدرهمين صرف اي فضل لجودة فضة احدهما ومنه الصيرفي والتصريف
مشتق منه للمبالغة والكثرة ثم جعل الصرف والتصريف علمين لهذا العلم المعرف بانه
علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم وليست باعراب فان قلت لم لم يذكر التصريف
وكان في التعريف مبالغة وكثرة فكان الاولى ان يقول ان التصريف لكثرة
تصرفا في هذا العلم قلت لما كان الصرف اخف من التصريف واصله وافق
لما بعده من لفظ النحو في الوزن وعدد الحروف اختار الصرف ام العلوم اي
اصلها ومبداها لانها يبدأ منها العلوم يقال للفاتحة ام القرآن وام الكتاب
لانها اصل القرآن منها يبدأ القرآن وانما شبه الصرف بالام في التولد يعني
كما ان الام تلد الولد كذلك الصرف تلد الكلمة اشعارا بشدة احتياج العلوم اليها
لان الام لا يكاد يستغني عنها الولد فان قلت فعلى هذا يكون علم الصرف
ام الكلمة لا ام العلوم والمقصود هو الثاني قلت لما كان استفادة العلوم

من

من الكلم والالفاظ صحيحا لم يرها ايضا فان قيل يلزم ان يكون الصرف اما للنحو لانه
علم مستفاد من الكلم والالفاظ ايضا اجيب بان المراد من العلوم ما عدا
الصرف فيكون كما ان المنطق آلة لما عداه والنحو وهو علم باصول يعرف بها احوال
اواخر الكلم من حيث البناء والاعراب ابوها اي ابو العلوم شبه النحو بالاب
في الاصلاح يعني كما ان الاب يصلح اولاده كذلك علم النحو يصلح الكلم والالفاظ
وفيه ما في التشبيه الاول وجوابه جوابه ويقوى من القوة وهي ضد الضعف
واصله يقوو من باب علم يعلم فابدلت من الواو الاخيرة ياء لوقوعها رابعة
او خلاء عما فيه وهو قوي اصله قوو فقلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فصار قوي ثم قلبت ياء يقوى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ويكتب على صورة الياء للانقلاب منها وان كانت في الاصل واوا في الدرايات
وهي جمع دراية مصدر درى يدري من باب رمى يرمي معناه علم يعلم
نفع الدرايات انواع العلوم مطلقا لكن لما وقعت في مقابلة الروايات
خصت بانواع العلوم العقلية ولهذا جاز جمعها داروها اي حاملوها وهو
فاعل يقوى واسم فاعل يدري والضمير للصرف باعتبار الام ولهذا انث
واصله داريون بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فاسكنت فاجتمع ساكنان
الياء والواو فحذفت الياء لان الواو علامة ثم ضم الراء لاجل الواو فصار
دارون ثم اضيف الى الضمير فحذف النون لئلا يلزم اجتماع متنافيين

اي المعقولات

لان النون القايمة مقام التنوين يدل على تمام الكلمة وانفصالها
عن غيرها والاضافة تدل على تمام الكلمة واتصالها بغيرها فصار مدلولاهما
متنافيين والمتنافيان لا يجتمعان فكذا ما يدل عليهما **ويطغى** اى يضل
ولا يهتدى الى الصواب **في الروايا** جمع رواية وهى مصدر روى من باب
ضرب معناه نقل الحديث وهنا بمعنى المرويات اى المنقولات ولهذا
جاز جمعها **عاروها** اى جاهلوها وهو فاعل يطغى والكلام في اصلها واعلال
واضافته وضميره كالكلام في داروها اعلم ان المقصود من قوله اعلم ان
الصرف الى هنا ترغيب في الصرف وبيان لسبب تاليف هذا الكتاب فتشبيه
النحو بالام بالتبع لا بالاصالة فلا يتوجه ان يقال لم افرد الضمير في قوله عاروها
وداروها ولم يثن ليرجع الى الصرف والنحو كليهما مع ان العالم بالنحو يتقوى و
الى جهل لم يطغ ايضا والفاء في **فجمعت** جواب للشرط المحذوف وتقديره اذا
كان الصرف على هذه الصفات المذكورة فجمعت **فيه** اى في الصرف **كتبا موسوما**
اى مسمى **بمراح الارواح** المراح اسم مكان من الروح بفتح الراء بمعنى الاستراحة
والارواح جمع روح وهى النفس الناطقة فمعناه في الاصل هو موضع راحة
النفوس الناطقة وانما سمى به لان النفوس الناطقة لما كانت طالبة للكمالات
العلمية وهى لا تحصل الا بالآلة ابدا امست مضطربة الى ان تجد تلك الآلة كالمرضى
تاملت الى ان تجد دواء شافيا ولما كان هذا الكتاب مشتملا على ما هى آلة لتلك العلوم

تلذذ به

تلذذ به النفوس وتصير راحة **وهو** اى كتاب مراح الارواح هذا اثمر
في ترغيب الكتاب وبيان شرفه وفايدته **للصبى** اى لغير البالغ و
انما خص به بناء على الغالب في الطالب ان قارئ الصرف الصبيان
او لكل من يميل اليه لان الصبى مشتق من الصباوة بمعنى الميل اصله صبيو
كعليو فاعل اعلاله **جناح النجاح** جناح الطاير يده والجمع اجنحة والنجاح الظفر
والخلاص شبه الصبى بالطير في النجاح وهذا الكتاب بالجناح في السببية يعنى كما
ان الطير ينجو من مهلكة العدو بسبب الجناح كذلك الصبى ينجو من مهلكة الجهل
ويظفر المقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب قوله وهو مبتدا وجناح النجاح خبره
وللصبى يتعلق بمحذوف او هو حال من الخبر لانه مفعول في المعنى اذ تقدير الكلام
شبه هذا الكتاب بجناح النجاح ولم يلزم ذكر اداة التشبيه لكونه مفعولا
معنى فيكون من قبيل زيد عمرو راكبا اى زيد كعمرو راكبا قوله **وراح** اى طريق
عطف على جناح **رحراح** اى واسع يعنى كما ان الطريق الواسع يوصل سالكه الى
مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبى الى المطالب العلمية **وفي معيدة**
اى في ذهن الصبى **حين راح** اى بات ذلك الصبى **مثل تفاح او راح** اى في تشبيه
هذا الكتاب بهما في النفع والقوة يعنى كما ان التفاح والراح اذا استعمل ينفعان
البدن ويقويانه كذلك هذا الكتاب اذا تقرر مسائله في ذهن الصبى ينفعه لكيانه
حصل له المطالب العلمية قوله وفي معيدة متعلق بمحذوف او هو حال من تفاح

لانه مفعول معه كما في جاءني النجاح لكن اداة التشبيه مذكورة هنا وهو مثل وهو
معطوف على الخبر تقدير الكلام وهذا الكتاب مثل تفاح او كما بين في ذهن الصحيح
حين النوم وعليه حكاية بعض الحكماء من تعجب من مات وفي بطنه تفاح الصحيح
وهو جر قوله وبالله متعلق بقوله اعتصم لما اصطلحوا ما فادغم النون في الميم
بعد قلب النون ميما لقربهما في المخرج نعم اي يعيب والمستكن فيه عائد الى ما واصله
يؤتم كيوعد فاعل كما علا قوله واستعين عطف على اعتصم اي وبالله استعين
اي اطلب الاعانة في كل حال وهو اي الله تعالى نعم وهو فعل مدح منقول من
قولك نعم فلان اذا اصاب نعمة الا المدح فانه بني على وضع فتنة بحروف فلم تتصرف
وبيان النقل انه كسر النون اتباعا للعين فصار نعم بكسرتين ثم حذف كسرة
العين تخفيفا فصار نعم كذا قيل المولى اي الناصر وهو نعم المعين اعلم ايها الاخ
لهذا الفن والشارع فيه اسعدك الله دعا للمتعلم ليقبل العلم اسعدك الله في الدارين ان الصرف
اي الشارع في الفن وانما عبر عنه بانما بتاويل الارادة اي ان من اراد ان يكون صرفيا
وانما تقول لانه حين شرع صار صرفيا وانما باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا والمقصود العنب فافهم يحتاج ودون محتاج ليدل على التجدد
في معرفة الاوزان اي الصيغ مثل نصر وقد اخذ ووعد وقال ورمى وطوى
الى معرفة سبعة ابواب وانما انحصرت الابواب في السبعة لان الكلمة لا تخلو من ان
يوجد في حروفها الاصلية حرف علة او ملحق حرف علة او لا يوجد شيء منها الثالث

الصحيح

الصحيح وهو ما لا يوجد فيه احدهما والثاني وهو ما يوجد فيها ملحق حرف علة ان كان
كونه ملحقا بها باعتبار التكرار فهو المضاعف وان كان باعتبار الانفراد
سواء كان في الفاء او العين او اللام فهو المهموز وانما قلنا ان حرف
التضعيف والهمزة ملحق حرف علة لانهما قد تقلبان بحرف علة في مثل
تقضى البازي اصله تقضض البازي فقلبت الضاد الثانية ياء وفي مثل
ايمان اصله ءءمان بهمزتين فقلبت الثانية ياء والاول هو ما يوجد فيها
حرف علة فلا يخلو من ان يكون ذلك الحرف واحدا فان كان في الفاء فهو
المثال وان كان في العين فهو الاجوف وان كان في اللام فهو الناقص وان
كان اكثر من واحد فهو اللفيف المفروق ان كان في الفاء واللام والمقرون
ان كان في العين واللام ولم يعتبر المص ما كان فائه وعينه حرف علة
نحو ويل ويوم وما كان فائه وعينه ولامه حرف علة مثل واو وياء في اسمي
حرفين كما اعتبرهما الزنجاني وغيره حتى جعلوا اقسام المعتل سبعة لانه
لعدم بناء الفعل منهما فمقصود المص بيان اوزان الاشتقاق ويؤيده
عطف قوله واشتقاق تسعة اشياء معطوف على قوله الى سبعة ابواب ومعناه
الى معرفة اشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر فان قلت يرد عليه المصادر
التي لا يشتق منه شيء كويل وويح قلت المراد من اشتقاق تسعة اشياء
اشتقاقها منه ان وجدت ويحتمل ان يكون بناء على الغالب وانما انحصر الاشتقاق في

في الستة لان ما يشتق من المصدر اما ان يكون فعلا او اسما فان كان فعلا
فلا يخلو من ان يكون اخباريا او انشائيا وان كان اخباريا فان لم يتعاقب
في اوله احدى الزوائد الاربع وهي حروف اتين فهو **الماضي** وان تعاقب فهو
المستقبل وان كان انشائيا فان دل على طلب الفعل فهو **الامر** وان دل على ترك
طلب الفعل فهو **النهي** وان كان اسما فان دل على ذات من قام به الفعل
فهو **اسم الفاعل** وان دل على ذات من وقع عليه الفعل فهو **اسم المفعول** وان دل على
وقوع الفعل فان كان مكانا فهو **اسم المكان** وان كان زمانا فهو **اسم الزمان**
وان دل على ما وقع الفعل بسببه فهو **اسم الآلة** ولم يذكر النفي والجحد لمشابهة
النفي صورة والجحد معنى النهي فان قلت الصفة المشبهة وافعل التفضيل
من المشتقات ولم يذكرهما المص قلت هما داخلان في اسم الفاعل فان قلت
التصغير مشتق من المصدر بزيادة الياء مثل نصر ونصير قلت لا نسلم انه مشتق
وزيادة الياء من قبيل الزيادة لافادة معنى الاشتقاق كما صرح جوابه ويدل
عليه عدم اختصاصه بالمشتق بل يجري ايضا في الجوامد مثل جبل وجبيل فان قلت
هذا الكلام يدل على ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من المصدر وكذا الزمان
والمكان والآلة وكذا الامر والنهي وقد صرح فيما سيأتي انها مشتقات من المضارع
اجيب بانها مشتقات من المصدر كما هو مذهب السيرافي والفاء في قوله **فكسرت**
جواب الشرط المحذوف تقديره اذا اتضح العز في معرفة الاوزان السبعة ابواب فكسرت

هذا

هذا الكتاب على **سبعة ابواب** مذكورة اجمالا اي طويته مستعار من كسر الطير
جناحيه اذا ضمهما للوقوع والقبض **الباب الاول** من تلك الابواب السبعة
في بيان **الصحيح** قدمه على بيان سائر الابواب اما لسهولة حفظه عند المبتدي
والتعليم من الاسهل الى الاصعب واما لكونه مقيسا عليه المعتل واما لكون مفهومه
عدميا ومفهوم ما سواه وجوديا وكون العدمي مقدما على الوجودي لاصالته
وبعضهم قدم المعتل على الصحيح نظرا الى مفهومه ومفهومه عدمي ومفهومها
وجودي والوجودي لشرفه مقدم على العدم ولكل وجهة هو موليها ولعدم
الفرق بين الصحيح والسالم عند المص عرف الصحيح بقوله **الصحيح هو الذي ليس في**
مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولا همزة ولا تضعيف وانما
اعتبر ان لا يكون فيه تضعيف ولا همزة لئلا يترتب بعض احكام حروف العلة عليهما
من الحذف والقلب كما سيأتي وبعضهم جعل هذا التعريف للسالم وعرف الصحيح
بالذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة فيكون بينهما عموم وخصوص
مطلق فكل سالم صحيح من غير عكس والتعريف المذكور يصدق على ما لا يوجد فيه
حرف علة اصلا **نحو ضرب** وعلى ما يوجد فيه لكن ليس في مقابلة الفاء والعين و
اللام نحو قول وعشير فان الواو والياء فيهما ليستا في مقابلة شيء منها وانما قال
والفاء والعين واللام للوزن ولم يقل [illegible] لكيلا
جعلوا وزنا للكلمة المختلفة حتى يكون فيه اي في الوزن **من حروف الشفة**

وهو الفاء والوسط وهو اللام والحلق وهو العين شيء اي حرف فان قلت
هذا الدليل منقوض بشمل على وجود حروف المخارج الثلاثة المعتبرة فيه قلت
نعم لكن ما هو من المركب من تلك الحروف وهو فعل شامل لجميع افراد الفعل
من الفعلي والفعلي مع الفائدة المذكورة اخف الوزن وانما اختار الثلاثي
للوزن دون الرباعي والخماسي لانه لو كان رباعيا او خماسيا يكون وزن
الثلاثي بحذف حرف او حرفين ولو كان ثلاثيا يكون وزن الرباعي والخماسي
بزيادة حرف او حرفين والزيادة اسهل من الحذف عندهم قوله فقولنا مبتدأ
وقوله الضرب مقول القول بحسب اللفظ لا باعتبار معناه ولهذا لم يحتج كونه علة
وقوله مصدر خبره وقوله يتولد منه اي من ذلك المصدر بطريق الاشتقاق
الاشياء التسعة المذكورة صفة مصدر وهو اي المصدر معلوما كان او مجهولا
اصل للفعل معلوما كان او مجهولا فالمصدر المعلوم اصل للفعل المعلوم والمصدر
المجهول اصل للفعل المجهول في الاشتقاق لان الفعل عند اصحاب البصريين لا عند
الكوفيين لان مفهومه اي مفهوم المصدر واحد وهو الحدث فقط ومفهوم
الفعل متعدد لا واحد لدلالته على الحدث والزمان ماضيا كان او مضارعا
ولا شبهة ان الواحد قبل المتعدد واصل له فكذا ما يدل على الواحد قبل ما يدل
على المتعدد واصل له ولما توجه ان يقال ان الدليل المذكور لا يدل على كون المصادر
اصلا لغير الافعال من الاشياء التسعة لعدم دلالة على الزمان اجاب بقوله

واذا

واذا كان اصل الافعال يكون اصلا المتعلقات بها اي من غير نظر الى
الدليل المذكور بل بمجرد كونها متعلقات الافعال في اصل معنى كلامها لانه اذا
كانت الافعال اصلا المتعلقات بها عندهم ودل الدليل على ان المصدر اصل للافعال
فثبت ان المصدر اصل المتعلقات بها بالواسطة هذا هو الحق ومن الشارحين
من اعترض بانه لا يلزم من كون المصدر اصلا للافعال من حيث التعدد
المذكور كون المصدر اصلا المتعلقات الافعال لان التعدد المذكور ليس بموجود
في بعضها كاسم الفاعل فانه لا يدل على الزمان واجاب عنه بعض آخر بقوله
نعم ان التعدد المذكور ليس بموجود الا ان التعدد ثابت فيه باعتبار آخر لانه
يدل على الحدث والذات وكل مركب فله بعضها فوق بعض او لانه اي المصدر اسم
والاسم مستغن عن الفعل اي في الافادة ينتج ان المصدر مستغن عن الفعل
ثم نجعلها صغرى كقولنا كل مستغن عن الفعل فهو اصل له فيقول المصدر
مستغن عن الفعل وكل مستغن عن الفعل اصل له ينتج ان المصدر اصل له
وهو المطلوب فان قلت بمجرد اثبات استغناء المصدر عن الفعل لا يكفي في اصالة
المصدر بل لا بد ان الاستغناء من الطرفين بل لابد من اثبات احتياج الفعل الى
المصدر ليتم المطلوب قلت احتياج الفعل الى الاسم في الافادة معلوم مشهور
ولهذا لم يذكره ولقائل ان يقول ان اصالة المصدر في الافادة لا تدل على
اصالته في الاشتقاق لان الاشتقاق ليس مع الافادة ولا لازما لها فتأمل

واعلم ان هذا الدليل لو تم لدل على اصالة المصدر بطريق الالتزام وكذا الدليل
الاول واما الدليل الثالث فمبني على التحقيق واحذا فعله حق قبله فقال **وايضا**
ثم قيل ولانه انما **يقال له مصدر** اي انما سمي المصدر مصدرا **لان هذه الاشياء**
التسعة المذكورة **تصدر عنه** لان معنى المصدر لغة موضع يصدر عنه
الابل فان قلت هذا القول بيان لتسمية المصدر مصدرا لصدور الاشياء
التسعة عنه وذا لا يمكن الا بعد ثبوت كون المصدر اصلا فيلزم المصادرة
قلت معنى الاستدلال به انهم جعلوا سبب تسمية المصدر مصدرا صدور الاشياء
التسعة عنه فلو لم يكن المصدر اصلا عندهم لما جعلوا سبب التسمية ذلك هذا
وكل ما ذكره المص من الاستدلال كلام ظاهري والتحقيق ما ذكره الفاضل
الرضي حيث قال قال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه
ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب في الساج والخاتم من
الفضة وكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة
الثلثة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل من قولك لزيد
ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر
فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان ولما ذكر
ان المصدر اصل في الاشتقاق عند البصريين وجب عليه امران بيان
ماهية الاشتقاق والاستدلال على اصالة المصدر فيه والاصل ان يقدم التعريف

على

على الاستدلال لكنه قدم الاستدلال لئلا يقع الفصل بين الدعوى ودليلها
مع ان معنى الاشتقاق معلوم بوجه ما ثم لما فرغ من الاستدلال بادر الى
بيان ماهية الاشتقاق قبل ذكر مذهب الكوفيين ليتضح المقصود لكنه قدم
تعريف مطلق الاشتقاق على تعريف الاشتقاق المتنازع فيه لفائدة
نذكرها ان شاء الله تعالى فقال **الاشتقاق ان تجد بين اللفظين** المتغايرين
وذلك التغاير قد يكون بزيادة حرف كزيادة الالف في مثل الضارب
فانه مشتق من الضرب وقد يكون بزيادة الحركة كزيادة فتحة الراء في
ضرب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بنقص حرف كنقص الواو من قال
فانه مشتق من القول كذا قيل **تناسبا في اللفظ** وهو يتناول التناسب
في نفس حروف اللفظ نحو ضرب وضارب والتناسب في مخرج حروف اللفظ
نحو نعق ونهق **والمعنى** فان قلت هذا التعريف غير مستقيم لان الاشتقاق
وصف اللفظ والوجدان المذكور وصف لمن طلب فلا يكون احدهما الاخر
قلت معنى كلامه الاشتقاق التناسب الموجود بين اللفظين في اللفظ
والمعنى لكنه تسامح فقدم الوجدان عليه تنبيها على ان ذلك التناسب من
الموجودات في نفس الامر لا من الاعتبارات المحضة ونظيره ما قيل في تعريف الوجود
انه تعقل عدم الانقسام تنبيها على انه من المعاني العقلية لا من الامور
العينية فالتناسب بين اللفظين جنس شامل للتناسب في اللفظ والمعنى معا

والتناسب في اللفظ فقط والتناسب في المعنى فقط وفيهما في اللفظ والمعنى فعلى
يخرج التناسب في اللفظ فقط كما في ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب فان فعل
احدهما لا يكون مشتقا من الآخر وهو اي الاشتقاق المطلق في المشهور ثلثة انواع
عند اصحاب هذا الفن اما بالاستقراء او بالحصر العقلي لانه بالتقديم والتاخير واما
بالتبديل واما بعدمهما الاشتقاق صغير وهو ان يكون بينهما اي بين
اللفظين تناسب في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف فان قلت المطلق
انما تحصل نوعا بانضمام قيد زايد وههنا ليس كذلك لان مدلول هذا الاشتقاق كما عرفته
تناسب اللفظين في اللفظ والمعنى جميعا ومعنى هذا النوع منه على ما ذكرته تناسب اللفظين
في اللفظ فقط لان التناسب في الحروف والترتيب تناسب لفظي فلا يكون تحصيل
النوع بانضمام قيد بل بانتقاص قيد وهو في المعنى وهو غير جائز بالاتفاق قلت
قيد في المعنى محذوف في هذا التعريف وفي تعريف النوعين الآخرين ايضا
بناء على فهم المبتدى مع انه لا يتعلق غرض بتحصيل نوع فان قلت فعلى هذا
لم يبق بين المطلق وبين نوع منه فرق وهو غير جائز ايضا قلت معنى المطلق
تناسب اللفظين مطلقا اعم من ان يكون التناسب في الحروف والترتيب جميعا
وان يكون في الحروف فقط وان يكون في مخرج الحروف وكل من هذه التناسبات
الثلاثة تناسب خاص فافترقا ثم ان تحقق وجه المطلق في ضمن اي الاول
صار نوعا خاصا من الاشتقاق المطلق سمي صغيرا لكونه معلوما بادنى تامل بسبب اشتراكهما

في الحروف وترتيبها نحو اشتقاق ضرب من الضرب وان تحقق في ضمن الثاني صار نوعا
آخر منه يسمى كبيرا لكونه معلوما بتامل قوي لعدم اشتراكهما في الترتيب وان تحقق
في الثالث صار نوعا ثالثا منه يسمى اكبر لكونه معلوما بتامل اقوى لعدم اشتراكهما في نفس
الحروف اعلم انهم عرفوا الاشتقاق الصغير بانتزاع فرع من اصل يدور في تصاريفه
مع ترتيب الحروف وزيادة للمعنى والاول وهو ما يكون بالتقديم والتاخير اشتقاق
كبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ حق العبارة ان يقول في الحروف
دون الترتيب كما نعرفه الذوق السليم من سياق الكلام لكنه تسامح بناء
على ظهور المراد نحو اشتقاق جبذ بتقديم الباء من الجذب بتاخيرها وتعريف
هذا النوع وفي النوع الاخير ايضا ما في تعريف النوع المتقدم من السؤال والجواب
تدبر فقيل الكبير ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى فهو اعم من ان
يكونا اسمين او فعلين او احدهما اسما والآخر فعلا مجردين او مزيدين او احدهما
مجردا والآخر مزيدا وان يريد معنى المشتق او لا وان يتناسب الحروف او لا والثاني
وهو ما يكون بالتبديل اشتقاق اكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج دون نفس
الحروف نحو اشتقاق نعق من النهق فابدل العين من الهاء والمراد من الاشتقاق
المتنازع فيه بين الفريقين المذكور في قوله وهو اصل في الاشتقاق اشتقاق
صغير فقيل ما غيره فيجوز ان يجعل كل منهما اصلا بالاتفاق فان قلت فما الفائدة
في تعريف مطلق الاشتقاق ثم تقسيمه الى ثلثة انواع قلت الفائدة زيادة [illegible]

المراد عند المبتدي وتمييزه فصل تميزا اذ معرفة حقيقة النوع انما هي بمعرفة جنسه وفصله
ويمكن ان يقال المراد من الاشتقاق المطلق المذكور المعرف الاشتقاق الصغير على
معنى ان ... الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على
حذف المضاف في الموضعين لكن الاول اوفق ولما فرغ من استدلال البصريين
على اصالة المصدر وبيان ماهية الاشتقاق شرع في استدلال الكوفيين على
اصالة الفعل فيه بطريق المعارضة لكن لما كان فاسدا تهم ضعفهم بقوله فاستدل
قال الكوفيون ينبغي اي يجب ان يكون الفعل اصلا في الاشتقاق لان اعلاله
وهو تغيير حرف العلة للتخفيف وهو قد يكون بالقلب كما في قال وقد يكون بالحذف كما في قلت
وقد يكون بالاسكان كما في يقول مدارا اي سببا يثبت الاثر بثبوته وينتفي بانتفائه
وهو مصدر ميمي من دار يدور اصله مدور بفتح الواو فاعل بالنقل والقلب
لاعلال المصدر وجودا وعدما وما كان اعلال المصدر الا اعلال الفعل كذلك يكون
اصلا ينتج ان الفعل اصل اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فقد اثبتها المص
بتمثيل مثال مثلا ومثالي اجوف بقوله اما وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد بوزن
يفعل فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة اصلية عدة مصدر بوزن جهة اصله
وعدا فاعل بشرطين احدهما ان يعل فعله والثاني ان يكون على وزن فعلة بكسر
الفاء وسكون العين وان كان اعلال فعله شرط الاعلال لكونه مدارا وكيفية
اعلاله ان تنقل حركة الواو الى ما بعدها ثم حذفت ساكنة اتباعا للفعل او استثقال

الكسرة على الواو وحذفت متحركة وحركت ما بعدها بجنس حركتها ولزم تاء التانيث كالعوض
منها فلو انتفى احد الشرطين لا يجوز حذفها فلا يحذف من نحو الولدة لانه اسم فانتفى
الشرط الاول ولا من نحو الوعدة في الوعد بفتح الواو وهما لانتفاء الشرط الثاني وفي
قام اصله قوم فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فعلم قياما اصله
قواما فقصد تقلب الواو ياء في الفعل لوجود موجب الاعلال لكن لما كان ما قبلها
مكسورا قلبت ياء لا الفا فيكون المصدر تبعا للفعل في مطلق الاعلال واما عدما
ففي مثل يوجل معناه ويا بجا في يخاف لم يعل الواو بنقل الحركة فلسكونها ما قلبت ياء
لعدم كسر ما قبلها وجلا مصدر بوزن وعدا لم يعل اتباعا للفعل كما يعل
عدة لذلك وفي مثل قاوم يخاصم لم يعل قاوم مع الوجود مانع الاعلال الا انه لو حذف
الواو اما ابتداء او بعد قلبها الفا التبس بقام واما العدم موجبة لانها لا تكسر
قبلها ياء لعدم كسر ما قبلها قواما مصدر لم يعل اتباعا للفعل وهو قاوم
مع ان هذا اللفظ يعل اذا وقع مصدر القام اتباعا له فيقال قياما كما مر و
مداريته اي مدارية اعلال الفعل وجودا وعدما لاعلال المصدر تدل على
اصالته اي الفعل لكون المدار متبوعا وانت تعلم ان الاصالة في الاعلال
لا تدل على الاصالة في الاشتقاق وايضا ان قوله ففي يعد عدة ويوجل وجلا يدل
على ان المضارع اصل والمصدر مشتق منه وقوله وفي قام قياما وقاوم قواما يدل
على ان الماضي اصل والمصدر مشتق منه بالذات فاضطرب مقالهم وايضا ان هذا

من قبيل اثبات القاعدة بالامثلة وهو غير جائز نعم تثبت القاعدة بها اذا كان
بالاستقراء التام وههنا تم وايضا ان شذ عدة لا يكون اعلاله بمجرد اتباع
الفعل بل بشرطين حتى لا يعل الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما مع ان فعلهما وهو
يعد يعل حقيقة وايضا ان من فعل يعل بقلب الياء والواو وسيا مصدرا لا يعل
وان اعشوشب فعل لا يعل واعشيشابا مصدر يعل بقلب الواو ياء فانتفت دلالة
مدارتها على اعلال الفعل لاعلال المصدر وجودا وعدما وايضا ينبغي ان يكون
اصلا لانه يؤكد الفعل اي بالمصدر نحو ضربت ضربا وضربا يؤكد ضربت تاكيدا
اسميا لا صناعيا لانه لم يعهد في العربية ان المصدر تاكيد لفظي او معنوي وايضا
التاكيد الصناعي من التوابع وهي معرفة بانها الكلم التي لا تمسها الاعراب الا على
سبيل التبع لغيرها واعراب المصدر ليس على سبيل التبع للغير لانه من المفاعيل
واعرابه بالاصالة لا بالتبعية وايضا الواقع في محل التاكيد الجملة الفعلية لا الفعل المؤكد بالمصدر
وحده ويمكن ان يجاب وهو انه لم يكن ضربا في ضربت ضربا من التاكيد الصناعي لكن
في تاكيده الفعل نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان فشبهها بالتاكيد اللفظي
الصناعي توضيحا فقالوا وهو بمنزلة ضربت ضربت اي في مجرد كون الثاني
تاكيدا للاول والمؤكد بفتح الكاف اصل لكون معناه مقصودا بالذات في الكلام دون
المؤكد بكسر الكاف لكون معناه مقصودا لاجل المؤكد فيكون الفعل اصلا بهذا الذي
قررناه ما اراده الكوفيون لكن الاصح خلاف مذهبهم حيث قال في الجواب في الاعراب

وتبعه

وتبعه الشراح فحملوا التاكيد على اللفظي فلعن يعقد بعضهم بعضا الا غرورا وايضا
يقال المصدر كونه مصدرا ناشئا عن الفعل فيكون الفعل مصدرا والمصدر
مفعولا فيكون الفعل اصلا كما قالوا مشرب عذب اي ماء طيب لذيذ ومركب
فاره اي جيد السير لا يتعب راكبه اي مشروب عذب ومركوب فاره وايضا قالوا المصدر
مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر
عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واجابوا بالمنع وايضا استدلوا عليها بعمل الفعل
في المصدر نحو قعدت قعودا لان العامل قبل المعمول وهو مغالطة لان العامل
قبل المعمول بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل وتبيين احد التقديرين من
الاخر وقد علمت مذهبي الفريقين في الاصالة والاشتقاق فاعلم ان
الحدث اسم للمصدر عند البصريين وهو اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل وعند
الكوفيين اسم الحدث الذي يشتق من الفعل ثم شرع في جوابهم عن ادلتهم باسرها اما
عن الاول فهو ان اعلال المصدر اي عند اعلال الفعل هذا القول الى قوله
سال الميزاب مقول قلنا فيتفق بلا ان الجمهور للمشاكلة وهي الموافقة اي يكون
المصدر موافقا ومطردا للفعل في الحذف والاعلال لا للدلالة حتى تدل على الاصالة
كحذف الواو في تعد بنقطتين من فوق وباقي صيغ المضارع التي لا يقع الواو
فيها بين ياء وكسرة موافقة ليعد اي لئلا يختلف بناء المضارع بل يجري على نهج واحد

وان يوجد موجب الحذف وكحذف **الهمزة في يُكرِم** بنقطتين من تحت وبناء جميع
المضارع سوى أكرِم وسائر متصرفاتها من الفاعل والمفعول وغيرهما وان لم يوجد
فيها علة الحذف من اجتماع الهمزتين موافقة لأكرم اي ليطرد الباب اعلم ان حاصل
هذا الجواب منع مدارية اعلال الفعل لاعلال المصدر وجودا فكأنه قال لا نسلم ان
اعلال الفعل للمدارية لم لا يجوز ان يكون لنكتة اخرى كحذف الواو في تعد فلا يتوجه
ان يقال ان قوله اعلال المصدر لنكتة لا للمدارية دعوى بلا دليل نعم لو كان
مدار كلامه على المدارية وجودا وعدما معا واكتفى بمنع الشق الاول ولم يتعرض
بمنع الشق الثاني وقد منعناه ايضا فتذكر واما عن الثاني فهو ان **المؤكدية** تنفع
الخصم **لا تدل على الاصالة في الاشتقاق** والكلام فيه **بل** تدل على الاصالة **في الاعراب**
كما في جاءني زيد زيد يعني كما ان زيد الاول مؤكد واصل في الاعراب بالنسبة الى زيد الثاني
لا في الاشتقاق لانه من الجوامد كذلك الفعل في مثل ضربت ضربا اصل بالنسبة الى المصدر
في الاعراب لا في الاشتقاق وانت تعلم ان هذا الجواب انما يتجه لو حمل التأكيد على التأكيد القطعي
الصناعي وقد عرفت فساده مما قررناه سابقا من الادلة الدالة على ان مراده […] بل
من التأكيد هو الاعم […] الصناعي فلا يلزم من كون اللفظ الاول اصلا بالنسبة
الى الثاني في الاعراب كونه كذلك في الاول […] في ضربت اعرابا اصليا
يتبعه اعراب ضربا هذا ولكن مستعينا بالله ونقول الجواب الصحيح ان يقال
المؤكدية بالمعنى الذي اراده لا تدل على الاصالة في الاشتقاق بل غرض المتكلم
وهو التأكيد الكلي منه

[margin: ضربت ضربا]

في نظم الكلام مفهوم قد يتبادر منه تبادل الاغراض كما اذا قلت زيد قائم لا قاعد
كان قائم مؤكدا او اصلا ولا قاعد مؤكدا او فرعيا فاذا عكست وقلت زيد
لا قاعد بل قائم صار الاصل فرعا والفرع اصلا وامثال ذلك كثيرة والاصالة
في الاشتقاق امر لا يتبدل […] ولا يمكن ان نقول
ان ضربا في ضربت ضربا لا يؤكد الفعل بل المصدر الذي في ضمن الفعل
قال الفاضل الرضي وهو يعني ضربا في ضربت في الحقيقة تأكيد للمصدر المضمون
لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت
بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون
وحده لا الاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل انتهى فاذا لم يكن الفعل
مؤكدا بالمصدر في الحقيقة لم يكن له اصالة بالنسبة الى المصدر اصلا فضلا
عن الاصالة في الاشتقاق واما عن الثالث فهو ان **قولهم مشرب عذب**
ومركب فاره من باب جرى النهر وسال الميزاب اي من باب المجاز الذي
هو ذكر المحل وارادة الحال لا من قبيل ذكر المصدر وارادة المفعول
كما ذكر فلم يثبت ان مشربا ومركبا اسمي مكان يراد بهما ما حل في ذلك المكان فيراد
من مشرب ماء حل فيه ومن مركب فرس حل فيه فمعنى مشرب عذب ماء عذب
ومعنى مركب فاره فرس فاره كما ان النهر موضع يراد به ما حل فيه وهو الماء فيكون
معنى جرى النهر جرى الماء فيه فعلى هذا الجواب ان لا فرق ان مشربا ومركبا مصدران

[margin: ضربا]

[margin: الحلول […]]

بحث مصادر

بمعنى مشروب ومركوب حتى يكون لفظ المصدر بمعنى المصدر وبمعنى اسم لا يجوز
ان يكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال كما في جرى النهر وسال الميزاب باعتبار
كونهما اسمى مكان واقول المشرب يكون مصدرا ميميا واسم مكان وكلا المعنيين
سائغ لكن ما قال الكوفيون شايع واما المركب فهو لا يكون الا مصدرا
بمعنى المفعول حتى كان كاذا اسم مكان مركب فلا يكون من باب جرى النهر
والاولى في الجواب ان يقال لا يلزم من كون المشرب والمركب بمعنى المشروب
والمركوب كون لفظ المصدر بمعنى المصدر بمجرد كونهما موازنا لهما وموافقا
بل لا يلزم كونهما بمعنى المفعول في غير هذين الاستعمالين لجواز ان يقال هو
موازن لهما ماوسكل المشرب جمع اتا لا نسلم ذلك في هذين
الاستعمالين ايضا لجواز ان يكونا من باب جرى النهر ولما ذكر المصدر ان القدر
يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة اشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر
وجب عليه امران بيان اصالة المصدر في الاشتقاق وبيان صيغ
المصادر واقسامها فلما فرغ من الاول شرع في الثاني فقال ومصدر
الثلاثي المجرد كثير اى سماعى لا ضابط له واما مصدر غير الثلاثي المجرد فله
ضبط وقياس سنبينه ان شاء الله تعالى ويقع عند سيبويه يرتقى ذلك المصدر
الى اثنين وثلثين بابا اى وزنا مستثنى في المعنى من قوله كثير فكانه قال
ومصدر الثلاثي المجرد سماعى لا ضبط له فلا يرتقى اوزانه الى عدد معين

عند

عند جميع المتقين الا عند سيبويه فانما ذكره نوع من الضبط قيل ان المصادر
الثلاثية عند سيبويه اربعة وثلثون بابا المذكورة وبغاية وكراهية
لكنه تركهما لقلتهما ووجه الضبط ان المصدر عينه اما ساكن او متحرك
والساكن اما ان لا يزاد فيه شئ او يزاد التانيث والالف او التاء المنبثة والالف
والنون المنبثتان بهما وعلى التقادير الاربعة اما مفتوح الفاء او مكسوره
او مضمومه فما حصل من ضرب الاربعة في الثلاثة الذى هو اثنى عشر مركبا
على الترتيب المذكور نحو قتل من الاول وفسق من الاول وشغل منها
وحم من الرابع ونشدة من الاول يقال نشدة الضالة اى طلبها وكدرة
من الرابع الكدرة ضد الصفوة ودعوى من الاول وذكرى من الاول
وهو ضد النسيان وبشرى من الاول وهى من البشارة وليان من
الثاني مصدر لوى يلوى اصله لويا قلبت الواو ياء وادغم لاجتماعهما وسبق
احدهما بالسكون يقال لوى الحبل اى فتله وحرمان مصدر حرمه منع
وغفران ما من الثاني وارد في ذلك بقوله ونزوان من الاول نزى
مصدر نزا يعنى وثب لان المصدر المتحرك العين زيد في آخره الف ونون
لم يجئ الا في هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان بنزوان كان العين
ساكنا واما اذا كان متحركا فهو اما مفتوح ولا يزاد فيه شئ فهو اما مفتوح
الفاء نحو طلب من الاول واما مكسورة نحو صغر من الخامس واما مضمومة

نحو هُدى من الثاني وأما مكسور ولا يزاد فيه شيء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء
نحو خُنق من الأول والمص قدّمه على صغر وهدى القلة وقوعهما وأما مضموم ولا يزاد
فيه شيء ولم يجئ منه شيء هذا إذا كان العين متحركا ولم يزد فيه شيء وأما إذا كان
~~متحركا وزيد فيه شيء ولم يجئ منه شيء هذا إذا كان العين متحركا ولم يزد فيه~~
وأما إذا كان متحركا وزيد فيه شيء فالعين فيه إما مفتوح ويزاد فيه التاء
ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو غَلَبة من الثاني وأما مكسورة ويزاد فيه التاء
ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الفاء نحو سرقة من الثاني وأما مفتوح ويزاد فيه الألف
فهو إما مفتوح الفاء نحو ذهاب من الثالث وأما مكسورة نحو ضِراف من الثاني و
إما مضمومة نحو سؤال من الثالث وأما مفتوح ويزاد فيه الألف والتاء وهو أيضا إما
مفتوح الفاء نحو زهادة من الرابع وهو الزهد وهو ضد الرغبة وأما مكسورة
نحو دراية من الثاني ولم يجئ مضمومة وأما مضموم ويزاد فيه الواو وهو أيضا إما
مضموم الفاء نحو دخول من الأول وإما مفتوحة نحو قبول من الرابع آخره القلة
ولم يجئ منه مكسورة وأما مكسورة ويزاد فيه الياء ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو
وجيف من الثاني مصدر وجف بمعنى اضطرب وأما مضموم ويزاد فيه الواو والتاء
ولم يجئ منه غير مضموم الفاء نحو صعوبة من الخامس من الشعوبة في شعر الرأس وأما
مفتوح ويزاد فيه الميم ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو مَدخل من الأول وأما مكسور ويزاد
فيه الميم ولم يجئ منه أيضا غير مفتوح الميم نحو مَرجع من الثاني وأما مكسور ويزاد

فيه

فيه الميم والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو مَسعاة من الثالث من السعي
أصله مسعية قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال في مختار الصحاح
المسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود وأما مكسور ويزاد فيه الميم
والتاء ولم يجئ منه غير مفتوح الميم نحو مَحمدة من الرابع ويجيء المصدر من
الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل وعلى وزن اسم المفعول أي تجوّزه
وزنهما وإن كان مصدرا حقيقة نحو قمت قائما أي قياما مصدر بمعنى قيام
وإنما كان وزنه وزن اسم الفاعل لأنه فاعل حقيقة يراد به معنى المصدر كما يذكر
المصدر ويراد به الفاعل نحو رجل عدل أي عادل ونحو قوله تعالى بأيكم المفتون
فالمفتون مصدر بمعنى الفتنة على تقدير عدم زيادة الباء وإن كان
وزنه وزن المفعول لأنه مفعول حقيقة يراد به معنى المصدر كما يذكر ويراد
به المفعول نحو قوله تعالى هذا خلق الله أي مخلوقه هذا عند غير سيبويه وأما هو
فلم يجوّز مجيء المصدر بوزن المفعول فقال في مختار الصحاح المفتون الفتنة وهو
مصدر كالمعقول والمحلول وقال المعقول مصدر عقل ثم قال سيبويه وهو
وقال إن المصدر لا يأتي على وزن المفعول البتة انتهى ومنهم من ظن
الظن أنه معنى قوله ويجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول
والمفعول يذكران ويراد بهما المصدر كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل أو
المفعول كما في رجل عدل أي عادل وهذا خلق الله أي مخلوقه وأنت خبير بأن هذا المعنى

أي أن يجيء المصدر على وزن المفعول

لا يفهم من عبارة الكتاب وانه لا يناسب المقام مع ان المثال المذكور خلاف
ما ثبت في اللغة على ظاهره ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت **ويجيء**
المصدر للمبالغة في الفعل والكثرة فيه على وزن التفعال بفتح الاول
وسكون الثاني **نحو التهدار** مبالغة الهدر وهو الهذيان والتلعاب اي اللعب
الكثير وكذا الترداد والتجوال بمعنى الرد والجولان وكذا التعداد والتذكار والتكرار
واما التبيان والتلقاء بكسر التاء فيهما فشاذان عن هذا الوزن كما جاء
وعلى وزن فعيلى بكسرتين وتشديد العين **والحثيثى** اي الحث الكثير من الجانبين
والدليلى مبالغة الدليل وكذا الرميا تقول كان بينهم رميا اي الترامي الكثير
من الجانبين والخليفى قال عمر رضي الله عنه زمن خلافته لولا الخليفى
لاذنت اي لولا كثرة الاشتغال بامر الخلافة وهو التدبر عنها عن تفقد
اوقات الاذان لاذنت قيل سئل الزمخشري هو قياسي ام سماعي فقال
هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا قال سيبويه اوزان المبالغة
لا يجيء الا من الثلاثي واما جمهور الصرفيين فقد جوزوا ذلك مطلقا قيل ان
ذكر مصدر المبالغة استطرادا لان المراد بيان مصدر يشتق منه فعل يحمل على معناه
وزيادة كما يدل عليه التبيان والتسابق وهو ليس كذلك لانه ليس فعل يدل
على التكثير والمبالغة فافهم **ومصدر غير الثلاثي المجرد يجيء قياسا** اي مطردا على
بعضه يجيء قياسا فكل باب قياس على حدة فنقول مثلا كل ما كان ماضيه

على فاعل فمفاعلة وفعال وكل ما كان ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة وكل ما
ماضيه على افعل فعلى افعال وكل ما كان ماضيه على فعّل فتفعيل وكل ما كان ماضيه
على فاعل فمفاعلة وفعال وكل ما كان ماضيه انفعل فانفعال وكل ما كان
ماضيه افتعل فافتعال وكل ما كان ماضيه افعلّ فافعلال وكل ما كان ماضيه
تفاعل فتفاعل وكل ما كان ماضيه افعنلل فافعنلال وكل ما ماضيه افعنلى فافعنلاء
وكل ما ماضيه تفعلل فتفعلل وكل ما كان ماضيه افعوعل فافعيعال وغيره قياس
واحد لجميع الرباعي والمزيد لكن لا يليق بيانه بهذا المختصر **الا في كلم** فانه لا يجيء
مصدره قياسا وهو تكليما بل يجيء **كلاما** بكسر الكاف وتشديد اللام **وكذا في**
قاتل قتالا وقيتالا والقياس المشهور المقاتلة والمفهوم من عبارة الرضي
انهما قياسيان ايضا حين قال واما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف
القيتال واصله قيتال **وكذا في تحمل تحمالا** بكسرتين وتشديد الميم والقياس
تحملا **وكذا في زلزل زلزالا** بفتح الاول والقياس بكسره الا انهم جوزوا الفتح
فيه لثقل المضاعف وعلم مما بين ان المصدر اصل في الاشتقاق وان المصدر
قسمان سماعي وقياسي وبين السماعي والقياسي منه شرع في المقصود فقال **الافعال**
التي تشتق من المصدر كما هو المذهب الصحيح **وتعتبر ثلاثة ابوابا** باتفاق منهم
ستة منها للثلاثي المجرد المراد من الثلاثي المجرد ما كان ماضيه على ثلاثة احرف
اصول في وجه تقديمه على ما عداه ظاهر ووجه الضبط فيها انهم جعلوا اول الثلاثة مفتوحة

ولامتناع الابتداء بالساكن ولالتشكل المجهول من الابفعل بمكسور الاول كشهد
الضم والكسر فيهما ولان الضم في المجهول للفرق واعتبروا في العين ثلث حركات
اذ لو كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع مثل ضربت
ولم يعتبروا حركة اللام لكونها محل التغير فكانت الكلمة ثلثة ابنية والتزموا سكون
الفاء في المضارع فرارا عن توالي الحركات الاربع كما سيأتي في فصله واعتبروا
في عينه ايضا ثلث حركات لانه لو كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين عند
دخول الجوازم عليه مثل لم يضرب فضربوا الثلثة في الثلثة فيحصل تسعة ثلثة
منها بفتح الاول مع الحركات الثلثة في الثاني وثلثة بكسر الاول مع الحركات الثلث
في الثاني لكنهم لم يعتبروا الكسر مع الفتح لان الكسر مع الضم ثقيل فبقي اثنان
وثلثة بضم الاول مع الحركات الثلثة في الثاني لكنهم لم يعتبروا الضم مع الكسر
وكذا مع الفتح لان الضم معهما ثقيل فبقي واحد وهو الضم فبقي من التسعة
الستة فان قلت الكسر مع الكسر وكذا الضم مع الضم ثقيل ايضا قلت لما كان
الكسر مع الكسر من جنس واحد وكذا الضم مع الضم لم يكن ثقيلا اذ الثقل
في اختلافهما فتدبر **نحو ضرب يضرب** على وزن فعل يفعل بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر وهو الباب الثاني لكن قدمه في الذكر لزيادة الاختلاف
بين الفتح والكسر لان الاول علوي والثاني سفلي والضم متوسط وانما استحق
التقديم بزيادة اختلاف حركتها لانها تدل على زيادة اختلاف معناها فيصير

وفيها في كونه من الدعائم **وقتل يقتل** على وزن فعل يفعل بفتح العين
في الماضي وضمها في الغابر وهو الباب الاول **وعلم يعلم** على وزن فعل يفعل بكسر
العين في الماضي وفتحها في الغابر وهو الباب الرابع **ولكن** قدمه على **فتح**
يفتح على وزن فعل يفعل بفتح العين فيهما وهو الباب الثالث لدخوله
في الدعائم **وكرم يكرم** على وزن فعل يفعل بضم العين فيهما وهو الباب الخامس
وحسب يحسب على وزن فعل يفعل بكسر العين فيهما وهو الباب السادس
وتسمى الثلثة الاول وهو الباب الثاني والاول والرابع **دعائم الابواب** اي اصولها
وهي جمع دعامة بالكسر وهو عمود البيت **لاختلاف حركاتهن في الماضي**
والمستقبل فان قلت لم شرط اختلاف حركة الماضي وحركة المضارع في دعائم
الابواب قلت لان معنى الماضي لما كان مخالفا لمعنى المستقبل اقتضى الحكمة
ان يكون لفظ الماضي مخالفا للفظ المستقبل ليطابق اللفظ المعنى على ما هو
الاصل في كلامهم **وكثرتهن** اي في الاستعمال فبهذين الشرطين صارت خلاصة
الابواب في الدعائم لا بواحد منهما **وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم** وكذا سائر
ما يجيء من الباب الثالث **لانعدام اختلاف الحركات** في الماضي والمستقبل
لانعدام مجيئه بغير حرف الحلق اما في عينه او في لامه فيصير مقيدا والمقيد
اقل وجودا من المطلق وانتفى الشرطان معا وعدم دخوله في الدعائم وان
كان معلوما بالالتزام عما قبلها من الشرطين لكنه صرح به تقريرا وتوضيحا

ولم يترتب عليه فعله فاما ركن يركن اي اوى وحروف الحلق الهمزة والهاء والعين
والحاء والغين والخاء وانما فتحوا عين المضارع اذا كان عينه او لامه حرفا
من هذه الحروف لانها ثقيلة فاعطوها او ما قبلها الفتح للخفة لامتناع السكون
في عين المضارع كما ترى وانما قلنا اذا كان عينه او لامه لانه اذا وقع حرف منها
فاء نحو امر يأمر لم يلزم الفتح في مضارعه لسكون حرف الحلق فيه والساكن لا يجب
فتح ما بعده لضعفه بالسكون ولا يشكل بمثل يدخل لان المراد ان شرط الفتح ان يوجد
في العين او اللام حرف منها لا ان كل ما فيه حرف الحلق يكون مفتوحا فان قلت
ان الالف من حروف الحلق ايضا باتفاق منهم فلم لم يعدوه منها قلت الالف
لا يجوز ان يقع عينا او لاما في بابا ما كان لا يمكن فتح العين لاجلها لان وقع عينا
فلا لزوم سكونه فلان وقع لاما فلانه اما واو او ياء في الاصل او الالف الاصلي
لا يقع في لام الفعل بل في الحروف واذا كان واوا او ياء فتقلبهما الفا بتوقفه
على فتح ما قبلها وهو العين فثبت ان فتح العين موجود قبل وجود الالف فلم يكن
الفتح لاجل الالف والا يلزم الدور وهو باطل ثم ان هذا الفتح في العين لما جاء
من غير شرط وهو وجود حرف الحلق كان شاذا ولهذا حكموا بان ابى يابى شاذ
كذا صفوه وانما توجه ان يقال ان عدم مجيء الباب الثالث بغير حرف الحلق منتقض
بركن يركن وابى يابى لانهما من هذا الباب وليس فيهما حرف الحلق اجاب عنهما بقوله
فاما ركن يركن وابى يابى فمن اللغات المتداخلة والشواذ يعني ان الاول

من

من المتداخلة والثاني من الشواذ ففي الكلام لف ونشر مرتب فقد عرفت
انفا معنى كونه شاذا ومعنى تداخل اللغتين فبيانه ركن يركن اي مال جاء
كنصر ينصر لغة وركن يركن كعلم يعلم لغة فيه ايضا فاخذ الماضي من الاول في
والمضارع من الثاني والروايات في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس
من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالفعل والشاذ ما قل وجوده وان لم
يكن بخلاف القياس وما قيل من ان ابى يابى ممتنع وهو فرع ممنوع وفيه
حرف حلق يحمل عليه فضعيف لان وجود حرف الحلق في لفظ معنى الكلمة
لا يوجب نقل تلك الكلمة على اللسان حتى ينضبط الا ان يحمل على فرع وقوع
لاجله مع بعده ولما توجه الاشكال المذكور ايضا بالامثلة التي ذكرها
اجاب بقوله **واما بقي يبقى وفني يفنى وقلي يقلى فلغات طي** يعني ان بقي يبقى
وفني يفنى من باب علم يعلم فعين ماضيهما مكسورة وقلى يقلي من باب ضرب
يضرب فعين مضارعه مكسورة لكن قبيلة طي **الى الفتحة** طلبا للخفة وكذا
فروا من كل كسرة قبل ياء مفتوحة فتحة ميلا الى الفتحة ثم قلبوا الياء الفا فقالوا
في بني على صيغة المجهول بنى وقال في مختار الصحاح بقي الشيء بالكسر بقاء وكذا بقي
الرجل زمانا طويلا اي عاش وطي تقول بقى وبقت مكان بقي وبقيت وكذا
اخواتهما من المعتل وقال فني الشيء بالكسر فناء وقال القلي البغض تقول
قلاه يقليه قلى وقلاء بالفتح والمد وقلاه يقلاه لغة طي انتهى اذا قد عرفت ما تلونا عليك

والضعيف ما يكون في قوته كلام كقرطاس بالضم والفصيح بالكسر

فاعلم ان بعض الشارحين قالوا ان بقي يبقى وفني يفنى وبلي يبلى بكسر العين في الماضي
في الكل الآتي فروا الآخرة وبعضهم قالوا بكسر العين في الماضي في الكل اما طي فروا الآخرة
وكلا وكلا غلط نشأ من عدم الاستقراء في علم اللغة الحمد لله الذي هدانا لهذا
اعلم انه استصعب على بعض الشارحين ارتباط قوله قد فروا اه بما قبله من حيث
المعنى والامر هين لانه استئناف لبيان لغة طي فيقع جوابا للسؤال كأنه قيل كيف
يقول بما فعلوا فيها فقال فقد فروا الخ **وكرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانه**
لا يجي الا من الطبايع جمع طبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي ينبعث منها
ما يصدر عنها ويكون المصادر منها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد **والنعوت**
جمع نعت وهي الصفة اي لا يجي فعل يفعل بضم العين فيهما الا من الافعال
الصادرة عن الطبايع من غير شعور واختيار الدالة على صفاتها اللازمة
لها كالحسن فان المراد بالحسن الحسن الطبيعي وهو كون الاعضاء متناسبة
على ما ينبغي ان يكون لا ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس
فلا يمكن كثرة استعمالها لكونها مقيدة ولا يختلف حركاتها في الماضي والمضارع
ايضا لان هذا البناء لما خالف بقية الابنية لكونه خلقة وطبيعة صادرة على
نهج واحد من غير اختيار خالف في الحركة ايضا بان يكون مضموما بعدم
اختلاف معناه في نفسه كما جعلوا الضم علامة لبناء المجهول ولما كان وضع
هذا البناء على مثل هذا الافعال لا يقتضي متعلقا ومفعولا فيكون لازما ابدا فقوله

لا

لا يجي الا من الطبايع دليل على انتفاء كثرة الاستعمال بالحالة وعلى عدم اختلاف
الحركة اشارة فافهم **وحسب يحسب لا يدخل ايضا في الدعائم** لقلته في الاستعمال
ولعدم اختلاف حركتيها **وقد جاء فعُل يفعِل** بضم العين في الماضي وكسرها في الغابر
يعني اذا كان العين مضموما في الماضي يجب ان يكون مضموما في المضارع ايضا
لكن قد جاء على لغة من قال كدت تكاد وهي شاذة وخلاف ذلك هو ضم العين
في الماضي وكسرها في الغابر لان اصل كدت كودت بضم الواو فنقلت ضمتها
الى ما قبلها بعد سلب حركته لتدل على ان البناء مضموم العين واصل
تكاد تكود بفتح الواو فاعل بالنقل والقلب فجاء عنه بقوله وهي اي هذه اللغة
شاذة اي خارجة عن القياس كفضِل بالكسر **يفضُل** بالضم اي كما يكون هذا
شاذا يعني اذا كان العين مكسورا في الماضي وجب ان يكون اما مفتوحا
او مكسورا في المضارع قياسا لكن جاء هذا بخلافه فيكون شاذا وبعض
المحققين قالوا ان فضِل يفضُل من تداخل اللغتين وذلك لان العرب تقول
فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك
فضل يفضل علم انه من التداخل وبعض الشارحين حكموا بمخالفة القولين
والحق الا مخالفة بينهما لان تداخل اللغتين ليس بقياس اذ القياس عدم التداخل
فيكون شاذا لا محالة قال في مختار الصحاح الفضلة والفضالة ما فضل من الشيء
وفضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما

تفعل بالكسر نحو بل البغم وهو شاذ لا نظير له انتهى فعلى هذا لا يتوجه ان يقال
ان الفضل من افعال الطبيعة كالكرم فلم جاز فيه غير الضم في الماضي والجواب
لان من الفضيلة لا من الفضل **ودمت تدوم** ايضا كما يكون هذا شاذا
لان اصله دومت تدوم بكسر الواو في الاول وضمها في الثاني على الاول
بنقل حركة الواو الى ما قبلها **واثنى عشر بابا منها للمنشعبة الثلاثي** اى
لمزيد الثلاثي المجرد والمنشعبة الابنية المتفرقة من اصل بزيادة حرف
او اكثر ليس من جنس حروف الاصلية او بتكرر حرف منها او بهما معا لقصد
زيادة معنى من التعدية والتكثير وغيرهما مثل اخرج وفرح زيدة الاول همزة
للتعدية و بتكرر العين في الثاني للتكثير وهي ثمنية اقسام الاول ما يزاد فيه حرف
واحد وهو ثلثة ابواب الاول باب الافعال **نحو اكرم** اما الهمزة زايدة وكسرة
في مصدره فرقا بينه وبين الجمع على افعال نحو اعمال واعمال ولم يعكس لثقل الجمع
وبناؤه للتعدية غالبا نحو اجلسته واكرمته وللتصيرورة نحو اجرب الرجل
اى صار ذا جرب وللوجدان نحو ابخلته واحمدته اى وجدته بخيلا ومحمودا
وللسلب والازالة نحو اشكيته اى ازلت عنه الشكاية وللتعريض نحو اباع الجارية
اى عرضها للبيع وللحينونة نحو احصد الزرع اى حان وقت حصاده
وقد يكون بمعنى فعل نحو قلته البيع واقلته **و** الثاني باب التفعيل نحو
قطع تقطيعا كررت العين والثاني هو الزايد عند الجمهور والاول عند الخليل
لان

لان الساكن كالمعدوم فالتحرك فيه الحرف وكلا هما سائغ عند سيبويه
وهذا البناء للتكثير غالبا اما في الفعل نحو جولت او في الفاعل نحو موتت
الابل او في المفعول نحو غلقت الابواب وقطعت الثوب فان فقد ذلك لم يجز
استعماله فلذلك كان موتت الشاة لشاة واحدة خطأ لان هذا الفعل
لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا يمكن تكثير الواحد وليس ثمة مفعول ليكون
التكثير له وعدم امكان تكثير الفعل ظاهر كذا قيل وللتعدية نحو فرحته وللسلب
نحو جلدت البعير اى ازلت جلده **و** الثالث باب المفاعلة **نحو قاتل** مقاتلة الالف
زايدة وهذا البناء للمشاركة بين امرين في اصل الفعل الذي هو مصدر فعله
الثلاثي كالقتل فينسب ذلك الفعل الى احد الامرين متعلقا بالآخر صريحا
ويجي عكس ذلك ضمنا وهو نسبته الى الامر الآخر متعلقا بالاول مثلا اذا
قاتل زيد عمروا فانه يدل صريحا على نسبة القتل الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا
على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد وقد يجي للتكثير نحو ضاعفت بمعنى ضعفت
ويجي بمعنى فعل اى نسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر
الى المسافر وعافاك الله بمعنى نسبة العفو الى الله **و** القسم الثاني ما زيد فيه حرفان
وهو خمسة ابواب الاول باب التفعل نحو **تفضل تفضلا** اصله فضل فزيدت التاء
في اوله وكررت العين وبناؤه لمطاوعة فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر
ولهذا يصير لازما لان المطاوعة تقتضي اللزوم ومعنى كون الفعل مطاوعا

كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد كقولك باعدته فتباعد
فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل من تعلق فعل متعد وهو باعدته اي
هذا الذي قام به تباعد وقد يتلفظ بتكلم المطاوعة وان لم يكن مطاوع
كقولك تكسر الاناء وقد يجيء للتكلف ومعناه ان الفاعل تكلف ذلك الفعل
ليحصل بمعاناته كتشجع زيد اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها
لتحصل وقد يجيء للعمل المتكرر ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرع
اي شرب جرعة بعد جرعة وقد يجيء للطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا
وللاتخاذ اي لجعل الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسدت التراب اي
اتخذته وسادة وللتجنب اي ليدل على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثم
اي جانب الاثم (اي باعد) والثاني باب التفاعل نحو تضارب تضاربا اصله ضرب
وزيد في اوله تاء وبين العين والفاء الف وبناؤه لمشاركة امرين او اكثر
والفرق بين فاعل وتفاعل من حيث اللفظ ان وضع فاعل لنسبة الفعل
الى الفاعل متعلقا بغيره مع ان الغير مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبة الفعل الى
امرين مشتركين في ذلك الفعل من غير قصد الى تعلقه بغيره ففي الاول يجيء
بالفعل ما ينسب الفعل اليه صريحا وينصب المتعلق وفي الثاني يرفعان معا
بطريق العطف مثل قاتل زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو ولهذا جاء الاول زائدا
على الثاني بمفعول ابدا ومن حيث المعنى ان يأتي الفعل في فاعل معلوم دون تفاعل

و

[illegible]

ولذلك يقال ضارب زيد عمرا والمضارب عمرو زيدا بطريق الانعكاس ولا يقال
ذلك في تضارب وقد يجيء لاظهار ما ليس فيه نحو تجاهل زيد وكذا اي اظهر
الجهل من نفسه وليس على ما هو الحقيقة بل هو عالم به وكذا تمارض زيد ولمطاوعة
فاعل نحو باعدته فتباعد ويجيء بمعنى فعل نحو تدانيت اي دنيت من الدنو وهو الضعف
والثالث باب الانفعال نحو انصرف اصله صرف فزيد في اوله الف ونون و
بناؤه لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع فيجيء لازما وقد جاء لمطاوعة افعل
قليلا نحو ازعجته اي بعثته فانزعج وهذا الباب مختص بالعلاج والتأثير يعني
لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة بالحس كالضرب والكسر فلا يقال علمته
فانعلم وقال في شرح المفصل عدمته فانعدم ليس بجيد وذلك لانهم خصوه
بالمطاوعة وخصوه بالعلاج حتى يكون معنى المطاوعة وجوبا واضحا والرابع
باب الافتعال نحو احتقر احتقارا اي صغر اصله حقر فزيد في اوله همزة
وبين الفاء والعين تاء وبناؤه للاتخاذ وقد عرفت معناه وقد يجيء
للاتخاذ نحو اشتوى اي اتخذ الشواء لنفسه وقد يجيء بمعنى التفاعل نحو اجتوروا
واختصموا بمعنى تجاوروا وتخاصموا والى هنا من ابواب الافعال لكن اخر بناء
امثلة السداسي ليجيء بها بسبب الكثرة في نسبته ثم والقسم الثاني ما زيد فيه
ثلاثة احرف وهو اربعة ابواب الباب الاول الاستفعال نحو استخرج استخراجا اصله
خرج فزيد في اوله همزة وسين وتاء وبناؤه للطلب وطلب مصدر الفعل الثلاثي

الذي يتشعب منه وذلك قد يكون تخفيفا نحو استكتبته اي طلبت الكتابة
منه وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح
بل المعنى لم ازل اتلطف واحتال حتى خرج وقد يجي للتحول نحو استحجر الطين اي
تحول الى الحجر وقد يجي بمعنى فعل بالتخفيف نحو استقر بالمكان اي قر به قال
ابو سعيد ومثل هذا يحتمل ولا يقاس عليه **و** الثاني باب الافعيعال نحو **اخشوشن**
اخشيشانا اصله خشن من الخشونة وهي ضد اللين فزيدت في اوله الف وبين
العين واللام واو وشين وبناؤه للمبالغة يقال اخشوشن الشي اذا اشتد
خشونته واخشوشن الرجل تعود لبس الخشن وهو لازم ابدا **و** الثالث باب الافعوال نحو
اجلوذ اجلواذا يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا اي دام مع السرعة وهو من الابل
اصله جلذ فزيدت في اوله همزة وبين العين واللام واوان وبناؤه للمبالغة
قال في شرح الهادي ان افعول للمبالغة كافعوعل نحو اخروط بهم السير اي امتد
واجلوذ بهم السير اي دام مع السرعة واعلوط اي لزم قال ابو بكر وانما لم تقلب الواو
يا في مصدر هذا الباب كما انقلبت في اعشوشب اعشيشابا لانها مشددة **و**
الرابع باب الافعيلال نحو **احمار** احميرارا اصله حمر فزيدت في اوله همزة وبين
العين واللام الف وكررت اللام والزايد هو الثاني **و** الخامس **احمر** احمرارا هذا اصله نحو عود
بالبيان اصله حمر فزيدت في اوله همزة وكررت اللام والزايد هو الثاني ايضا وهما
مختصان بالالوان والعيوب وبناؤهما للمبالغة لكن الاول ابلغ من الثاني قال

قال في مختار الصحاح تقول شهب الشي بالكسر شهبا اي صار فيه بياض غالبا
على السواد ولو قصدت المبالغة قلت اشهاب اشهيبابا واذا قصدت زيادتها
قلت اشهاب اشهيبابا **اصلهما احمارر واحمرر** فحذف الادغام فيهما **وارعوى ارعواء**
للجنسية لان الجنسية تقتضي الادغام والتقاء الساكنين في الاول على حده
وهو جائز **ويدل عليه** اي على كون الادغام للجنسية عدم اعلال **ارعوى**
يقال ارعوى عن القبيح اي كف **وهو ناقص** واوي **من باب افعل** كاحمر
ولا يدغم لانعدام الجنسية ولو حذف فيه ناقص فيكون من باب افعل لكفى في
المقصود فافهم وتحقيق انعدام الجنسية ان اصل ارعوى ارعوو بواوين فاجتمع
فيه سبب الادغام كما في احمر وهو ظاهر وسبب الاعلال قلب الواو الثانية يا
لوقوعها خامسة في الطرف وبعد اعلال الثاني لم يجز اعلال الاول لئلا يلزم الاعلال
في الاعلال فاعل بموجب الاعلال لان الاعلال مقدم على الادغام فلما انقلبت
الواو المتطرفة يا لم يبق سبب الادغام لانعدام الجنسية بين الواو واليا فلم يدغم
وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس
بموجب بل مجوز يدل عليه امتناع التصحيح في باب رمى وجواز الفك في باب
حيي كما سيجي كذا حققه الجاربردي وما قيل من ان الاعلال سابق على
الادغام لان الاعلال يكفي بمجرد النظر الى الطرف الواحد من حروف العلة بخلاف
الادغام فانه لم يجب لم ينظر اليهما معا ففي لان الاعلال ايضا لم يجب بمجرد النظر

الى الحرف الواحد من حروف العلة بحالك الادغام والا لوجب اعلال وعد بل يجب بالنظر
الى ما قبلها فلهذا يختلف وجوه الاعلال كالحذف والقلب والاسكان وقد وقع في بعض
النسخ بدل آخر هو ناقص وهو لفيف وهو جائز ايضا ومعناه لفيف بالمعنى اللغوي
لا بالمعنى الاصطلاحي وهذا اولى من النسبة الى السهو ولما فرغ من بيان المنشعبة
الثلاثي المجرد شرع في الرباعي فقال وواحد منها اى باب واحد منها للرباعي المجرد اعلم
انهم جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا اصليين للتوسع ولم يجوزوا سداسيا
لئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل ان يكون على ثلثة احرف ولم يجوزوا في الفعل
خماسيا لكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل
اسكان ما قبله مثل دحرجت فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه
مرفوض ولم يتصرفوا فيه كما يتصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها
بل التزموا فيه الفتح لخفتها ولثقل الرباعي ولكن ما امكن في كلامهم اربع حركات
متوالية في كلمة واحدة سكنوا الثاني لان اسكانه اولى من اسكان الاول والرابع
لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح الآخر اذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن اسكان
الثالث ايضا لان الرابع قد يسكن لاتصال الضمير فيلزم التقاء الساكنين نحو دحرج
يقال دحرجته بمعنى دورته والمدحرج المدور وهذا الباب يتعدى ويلزم وثلثة
لمنشعبة الرباعي المجرد وهو قسمان القسم الاول ما زيد فيه حرف واحد وهو باب واحد
وهو باب التفعلل نحو تدحرج تدحرجا اصله دحرج فزيدت في اوله تاء والقسم الثاني

ما زيد

ما زيد فيه حرفان وهو بابان احدهما باب الافعنلال نحو احرنجم احرنجاما اى
اى اجتمع اصله حرجم فزيدت في اوله همزة وبين العين واللام الاولى نون و
ثانيهما باب الافعلال نحو اقشعر اقشعرارا اصله قشعر فزيدت في اوله همزة وكررت
اللام والرابع هو الثاني وهذه الابواب الثلثة كلها لوازم ولما فرغ من الرباعي و
منشعبه شرع في الملحق بالرباعي المجرد فقال وستة ابواب منها للملحق بدحرج
اعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال مساويا لمثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر ليعامل
معاملته في جميع تصرفاته قد يكون في الفعل كما هو المراد هنا مثلا يجعل شمل مساويا وذلك
بدحرج بزيادة حرف وهو اللام فيصير شملل ليعامل معاملة دحرج في جميع تصرفاته
من الماضي والمضارع وغيرهما فيقال شملل يشملل شمللة كما يقال دحرج يدحرج
دحرجة فالمثال الاول الملحق والثاني الملحق به وقد يكون في الاسم مثلا يجعل قرد
مساويا لجعفر بزيادة حرف وهو الدال فيصير قردد وهو المكان الغليظ ليعامل
معاملة جعفر في التصغير والتكسير وغيرهما فيقال قريدد وقرادد كما يقال
جعيفر وجعافر وجعيفير وهذا هو حقيقة الالحاق فان قلت ما الفرق بين منشعبة
الثلاثي وبين الملحق بالرباعي مع ان اصلهما ثلاثي زيد فيه حرف او اكثر فان
فاعل مثلا ثلاثي زيد فيه الالف وشملل ثلاثي زيد فيه اللام قلت الفرق ان زيادة
حروف المنشعبة لقصد زيادة معنى كما مر وفي الملحق القصد موافقة اللفظ اللفظ
ليعامل معاملته لا لزيادة معنى وعلى هذا سائر الملحقات وهذه الستة التي هي ملحق بدحرج

نوع واحد وهو ما زيد فيه حرف واحد نحو شَمْلَلَ شملَلةً اي اسرع اللام الثانية زايدة
وحوقل حوقلة اي ضعف وهرم الواو زايدة وبيطر بيطرةً اي عمل البيطرة
وهو الشق الياء زايدة وجهور جهورةً اي جهر الواو زايدة وقلنس قلنسة
اي لبس القلنسوة النون زايدة وقلسي قلساة اي لبس القلنسوة ايضا زيدت
الياء بعد اللام ثم قلبت الفا ولم يبطل الالحاق به لانه في محل التغير واصل قلساة
قلسية فقلبت الياء الفا ولما فرغ من ملحق دحرج شرع في ملحق تدحرج فقال
وخمسة ابواب منها الملحق بتدحرج وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه حرفان
نحو تجلبب تجلببا اي لبس الجلباب اي الملحفة التاء والباء الاخيرة زايدتان
وتجورب تجوربا اي لبس الجورب التاء والواو زايدتان وتشيطن تشيطنا
اي فعل فعل الشيطان من المكر والتاء والياء زايدتان وترهوك ترهوكا اي تبختر التاء والواو
زايدتان وتمسكن تمسكنا اي اظهر الذل والحاجة التاء والميم زايدتان وينبغي
ان يعلم ان تحقق الالحاق في تجلبب هو بتكرار الباء والتاء انما دخلت بمعنى المطاوعة
كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق [illegible] لا يكون من اول الكلمة وفي تجورب
وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء لعين ما ذكرناه واما تحقق الالحاق في تمسكن
ففيه اشكال لذلك قال في شرح الهادي انه شاذ ولما فرغ من ملحق تدحرج شرع في ملحق
احرنجم فقال واثنان منها الملحق باحرنجم وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه ثلثة احرف
نحو اقعنسس اقعنساسا اي تاخر ورجع الى خلف من القعس وهو خروج الصدر

و

ودخول الظهر ضد الحدب زيدت في اوله همزة وبين العين واللام نون وكرر
اللام والزايد هو الثاني واسلنقى اسلنقاء اي وقع على القفا زيدت في اوله
همزة وبين العين واللام نون وبعد اللام ياء فقلبت الفا ولا يبطل الالحاق به
كما مر وقلبت الياء في مصدره همزة لوقوعها في الطرف بعد الف زايدة
واما حكمنا على افعنسس بانه ملحق باحرنجم وعلى استخرج بانه غير ملحق به مع انه موافق
في جميع تصرفاته لانا لم نعن بالالحاق مجرد صورة حركات وسكنات بل عنينا به
وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به واذا كان
ثمة زيادة فلا بد من مماثلة في الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف
ما ذكرناه في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان [illegible] وقعت
موقع النون الزايد في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل
بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها تدبر ومصداق الالحاق
في الفعل اي ما يصدقه ويدل عليه اتحاد المصدرين اي اتحاد مصدر الملحق
بمصدر الملحق به ونحو مثل دحرجة وشمللة ووجه دلالته عليه ان اتحاد المصدرين
يستلزم الاتحاد في جميع التصرفات وليس المراد من الالحاق الا هذا كما مر فان قلت
ان افرج قد يتحد مصدره بمصدر دحرج فيقال افرج افراجا كما يقال دحرج دحراجا
فلم لم يقولوا بالحاقه قلت ان الاعتبار انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع
صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وايضا ان الزيادة الهمزة لقصد معنى التعدية

المساواة في تصرفاته اللفظية وايضا دخول الالحاق لا يزيد في الاول كما تم
وقيل ان الشرواني اي المصدر راجع ولما فرغ من تعداد الابواب بانواعها شرع
في تصاريفها فقال **فصل في بيان الماضي** الفصل مصدر فصل يعني قطع
وههنا بمعنى الفاعل وقع خبر المبتدأ المحذوف تقديره هذا فصل اي فاصل
وعرفوا الماضي بانه ما دل على زمان قبل زمانك فقولنا دل على زمان اي بمجرد
صيغته يتناول الماضي والمضارع وبقولنا قبل زمانك اي قبل زمان تلفظك
خرج منه المضارع وانما قلنا بمجرد صيغته ليخرج منه مثل امس فانه يدل على زمان
قبل زمانك لكن لا بصيغته بل بجوهر حروفه وانما قدم الفعل على الاسم لكثرة تصرفات
الفعل بالنسبة الى الاسم وقدم الماضي منه لانه تجرد عن الزوايد ولانه يدل على الزمان
الماضي وهذا سبق بالذات **وهو يجي على اربعة عشر وجها نحو ضرب الى ضربنا** اي ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا
والقياس ثمانية عشر وجها ستة في الغيبة وستة في الخطاب وستة في المتكلم لكنه
اكتفى في المتكلم بلفظين لعدم الالتباس فبقي اربعة عشر وجها كما يجيء **وانما**
بني الماضي لفوت موجب الاعراب وهو توارد المعاني المختلفة عليه من الفاعلية
والمفعولية والاضافة فان الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه
كما بين في النحو وبهذا الدليل حكموا بان الاصل في الافعال كونها البناء واصل البناء
السكون وانما اعرب منها ما اعرب كالمضارع لعارض وهو المشابهة التامة بالاسم

ويبنى

فصل في الماضي

وبني على الحركة ما بني كالماضي لعروض نوع مشابهة للمعرب كما بينه المصنف فلا يرد ما لزم
في هذا المقام وبعض الشارحين قالوا المراد بموجب الاعراب المشابهة
التامة لا الفاعلية والمفعولية والاضافة فلا يلزم ان يكون المضارع
مبنيا ايضا لقصور نظرهم عن احاطة المراد فتدبر **وبني على الحركة** مع ان الاصل
في البناء السكون لانه ضد الاعراب وهو اصل الحركة وضد الحركة السكون **لمشابهته**
الاسم اي اسم الفاعل **في وقوعه** موقعه في كونه **صفة للنكرة** يعني كما ان اسم الفاعل
يقع صفة للنكرة يقع الماضي ايضا صفة لها **نحو مررت برجل ضرب وضارب**
وقيل بني الماضي على الحركة لوقوعه موقع المضارع نحو مررت برجل ضرب ويضرب
وعلى الفتح اذا كان مع غير الضمير المتحرك غير الواو ولانه مع الاول ساكن ومع الثاني
مضموم كما يجي **لانه** اي الفتح **اخو السكون** اي لا يفارقه بل يجانسه ويلازمه
وذلك **لان الفتحة جزء الالف** وهو ساكن ابدا وجزء الساكن ساكن
ايضا وقيل انما خص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط
بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان ولطلبه المرفوع دايما والمنصوب
كثيرا وانما توجهان يقال ان الفعل اذا شابه الاسم المعرب يكون معربا كما في
المضارع وانتم قلتم ان الماضي شبه الاسم وهو الفاعل وهو معرب فلم يعرب
الماضي اجاب عنه بقوله **ولم يعرب لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل** يعني
ان مجرد المشابهة لا يكفي في كون الفعل معربا بل لا بد فيه من شرط وذلك الشرط

اما ان يأخذ الاسم المعرب الذي يشابهه الفعل العمل منه واما ان يكون تلك المشابهة
تامة فان كان الشرط اما ان يأخذ الاسم المعرب الذي يشابهه الفعل العمل
منه واما ان يكون تلك المشابهة تامة فان كان الشرط الامر الاول لم يعرب
الماضي لانتفائه فيه بخلاف المستقبل لان اسم الفاعل اخذ منه العمل فوجد هذا
الشرط فيه فاعطي الاعراب عوضا عن عمل الذي اخذ منه وان كان الشرط
الشرط الثاني لم يعرب الماضي ايضا لانتفائه فيه بخلاف المستقبل واليه اشار بقوله
او لكثرة وجوه مشابهته اي الاسم من حيث اللفظ والمعنى كما مر في بابه
ولما كان هذا الكلام اجماليا فصله وفسره بقوله يعني يعرب المضارع لكثرة
مشابهته الاسم مع قطع النظر عن اخذ العمل منه وبني الماضي على الحركة لقلة
مشابهته له لانها من جهة وقوعه صفة للنكرة فقط فينتفي الشرط فلم
يعرب بل بني على الحركة قال الفاضل الرضي المضارع لما شابه مشابهة
التامة استحق الاعراب والماضي لما شابهه المشابهة الناقصة استحق البناء على الحركة
وبني الامر بغير اللام على السكون كما هو الاصل في البناء لعدم مشابهته الاسم
بوجه من الوجوه فبالحري ان يبقى على اصل البناء وهذا هو الحق فلا يلتفت
الى ما قيل ان قوله ولم يعرب شروع في الدليل الثاني على بناء الماضي فافهم اعلم
ان اعراب المضارع للمشابهة انما هو عند البصريين واما عند الكوفيين
فبالاصالة لا بالمشابهة فاختار المص مذهب البصريين كما اختاره

في الاشتقاق قال الفاضل الرضي المضارع [illegible]
معرب للمشابهة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم
وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد المتنافية
ايضا المعاني المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى الحركة
ليتبين وكلها الحروف المشتركة فتتعين المضارع عند التعيين وذلك كقولك
لا يضرب فان رفعه دليل على كون لا للنفي وجزمه دليل على كونها للنهي قوله
زيدت الالف والواو والنون في آخره شروع في كيفية استعماله اعني
زيدت الالف في آخر ضرب مثلا اذا قصد التثنية مذكرا كان او مؤنثا فصار
ضربا وضربتا والواو اذا قصد الجمع للمذكر فصار ضربوا والنون اذا قصد الجمع
للمؤنث فصار ضربن حتى يدل على هما وهم وهن يعني حتى يدل الالف
على هما والواو على هم والنون على هن ففي الكلام لف ونشر على الترتيب
فان قلت ان كل واحد من الحروف المذكورة ضمير بارز وفاعل للفعل كما يجي
فاذا كان هما وهم وهن فاعلا لذلك الفعل ايضا كما يدل عليه ظاهر
العبارة يلزم ان يكون لفعل واحد فاعلان وهو غير جائز قلت معنى
قوله حتى يدل على هما الى آخره حتى يدل على ما يدل عليه هما وهم وهن من
التثنية والجمع فلا محذور ولكنه تسامح بناء على ظهور المراد وقال صاحب النجاح
وانما اختصت هذه الحروف بالزيادة لان الاصل ان يزاد في الفعل حروف اللين

لان في الزيادة ثقلا وهي اخف الحروف للعثيا والالسنة لها واسنبا للستاع بالكثرة ودورها في الكلام فخصت الالف للتثنية والواو للجمع لان الالف من اول المخارج والواو من آخرها والاثنان قبل الجماعة فاختص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر واحترزوا عن زيادة الياء في جمع المذكر لئلا يلزم دخول الكسرة التي هي اخت الجر على الفعل لان الياء الساكنة تستدعي كسرة ما قبلها وزادوا فيه حرفا شبيها بحرف المد واللين من حيث الخفاء واللين وهي النون وحركوها لما فيها من قرع الاسمية وضم الباء في ضربوا اي وضم ما قبل الواو في مثل ضربوا مع ان الاصل في الباء ان تكون على الفتح لاجل الواو اي لتكون الواو التي هي مدة محفوظة عن حذفها بسبب مجانسة حركة ما قبلها لها وفتح في نحو مُغزوا اي الحال في ذلك في مواضع ما قبل الواو فيه مفتوح لان الميم فيه وان كانت ما قبلها صورة لكنها ليست ما قبلها حقيقة لان اصله مُنيو بفتح الباء فقلبت الفا فالتقى ساكنان فحذف الالف لان الواو علامة الفاعل فبقي مُنوا وكذا الحال في كل ما فيه عين ما مفتوح فافهم ولما توجه ان يقال ان الضاد في رضوا ليست ما قبل الواو حقيقة فلم ضمت اجاب عنه بقوله وضم ما قبل الواو الذي هو الضاد صورة في رضوا وان لم تكن تلك الضاد ما قبلها حقيقة لان اصله رضيوا بكسر الضاد وضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فاسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين

وبع

وله قال لم... بعده ... اولى وجهى

فبقي رضوا بكسر الضاد ثم ضمت لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية ولم تقلب الياء واوا لتدل على الضمة المحذوفة للياء كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا ولم يضربوا الا في ضربوه ولم يضربوه لعدم الالتباس او واو العطف لا يدخل على الضمير المتصل فيعلم انها واو الجمع للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد وفي مثل لم يحضروا وتكلم زيد اذا لم يكتب الالف بعد الواو لم يعلم ان حضر ولم يحضر مفرد عطف عليه تكلم وجمع لم يعطف عليه هو واما اذا كتبت زال هذا الالتباس لان الالف لا تزيد بعد واو العطف هذا التبس وان لم يلزم في مثل ضربوه تكلم زيد ولم يضربوه تكلم زيد لان واو العطف لا يدخل على ما قبلها الا انهم حملوهما عليهما طردا للباب فان قلت لم لم يحملوا مثل ضربوه ولم يضربوه عليهما ايضا طردا للباب مع انهما من هذا الباب قلت لانه يلزم ادخال الفاصل بين الضمير المتصل وبين ما يتصل به من غير ضرورة وهو غير جائز هذا هو المراد لكن في عبارته نوع قصور لعدم تناوله للمضارع وقيل كتبت الالف بعد واو الجمع للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعوا اذا كان جمعا ولم يدعو اذا كان واحدا على لغة من قال ان الجازم لا يسقط الحرف في الناقص بل يسقط الحركة فقط كما في الصحيح وعليه قول الشاعر هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

هذه الجملة معطوفة على جملة هجوت

باثبات الواو في يهجو مع انه واصبعني اذا قيل لم يهجو بغير الف لم يعلم انه جمع حذف
نونه للجزم ام مفرد لم يحذف واوه على هذه اللغة بل سقطت حركته كما اذا كتبت
الالف زال الالتباس فان قلت ان الواو في يهجو ساكن قبل دخول الجازم
عليه فكيف يمكن اسقاط الحركة منه على هذه اللغة قلت قال ابن جني انه قدر
ان يكون في الرفع هو يهجو ويهجو باثبات الضمة على الواو كما تقول هو يضرب
فجاء الجازم واسقط الحركة وبقيت الواو ساكنة وقال ابن الحاجب واما
قول قيس بن زهير ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد *
باثبات الياء مع الجازم ففيه وجهان احدهما ان اليا اشباع كان الكسرة اشبعت
فنشأت عنها اليا والاخر انه اجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح كانه قال هو
يأتيك بضم اليا كما تقول هو يضربك لان من اللغة تحريك اليا في الرفع فاسكنها
في الجزم حملا للمعتل على الصحيح وانت تعلم ان هذا الدليل لا يدل على كتابة الالف
بعد الواو في مثل ضربوا اي في الماضي مطلقا ولا في مثل لم يضربوا اي في المضارع
الصحيح ولا في مثل لم يدعوا اي في الناقص الياءي لعدم جريانه فيها اللهم الا ان
يحمل على الاطراد لكن ضعفه ظاهر ولهذا اعرض المص عن هذا الدليل بقوله قيل
جعلت التاء علامة المؤنث في مثل ضربت دون سائر الحروف لان التاء
من المخرج الثالث وهو الوسط والمؤنث ايضا كالتاء ثالث في التخليق
لما روي ان الله تعالى خلق آدم عليه السلام اولا من طين ثم خلق حوى رضي الله عنها

من ضلع آدم اليسرى فهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكر
والمؤنث نحو ضرب وضربت كما جعلت علامة له في الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس
الامر كما لا يعكس في الاسم لان المجرد اصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكر
اصل والمؤنث فرع فعين الاصل للاصل والفرع للفرع واسكنت في الفعل
فرقا بينه وبين ما كان في الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم وهذه
التاء التي جعلت علامة للمؤنث في مثل ضربت ليست بضمير كما كانت
الالف والواو والنون ضمائر بل هي حرف جيء به للفرق بين المذكر والمؤنث
قيل ولهذا اسكنت لان الاصل في الحروف البناء والاصل في البناء السكون
كما يجيء عدم كونه ضميرا مع دليله في آخر بحث الضمائر واسكنت الباء مع
ان الاصل البناء على الفتح في مثل ضربن وضربت اي عند الحاق الضمائر المتحركة
لفظا وهي تسعة اوجه ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت
ضربنا حتى لا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة يعني لما لا يجوز
ان يجتمع اربع حركات متواليات في كلمة واحدة فعلا كان او اسما لثقلها على
اللسان كذلك لا يجوز فيما هو بمنزلة كلمة واحدة لتلك العلة ايضا والفعل
مع ضمير الفاعل كذلك لانه متصل بالفعل لفظا ومعنى وحكما فيصير كالجزء منه
اما لفظا فظاهر واما معنى فمن حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه واما حكما فيدل لوقوعه بين الكلمة والموئنة وبين

ما قام مقام حركتها الاعرابية من الحروف وهو النون في يفعلان ويفعلون
وتفعلين ومن ثمه اي من اجل الفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ثم
العاطفة ولم يعكس لان العاطفة مغمورة واكثر استعمالا فالخفة فيها بترك الهاء اولى
ومن اجل ان الفعل مع تلك الضماير كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف
على ضميره اي ضمير مثل ضربن وضربت بغير التاكيد بمنفصل مرفوع اذ يقال ضربن
هن وزيد وضربت انت وزيد ولا يقال ضربت وزيد يعني كما لا يجوز العطف
على بعض حروف الكلمة كذلك لا يجوز على ما هو بمنزلتها من غير تاكيده بمنفصل لانه
لو اكد به يظهر بذلك ان ذلك الضمير المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده فما اتصل بتاكيده فيحصل به نوع استقلال فلا يظن ان يكون
هذا العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو مح كذا افاده الرضي فظهر
بطلان ما ذهب اليه الشارحون من انه لو عطف عليه بلا تاكيد يلزم عطف
الاسم على الفعل وهو غير جائز بخلاف ضربنا اي الحال في ضربنا بخلاف ما ذكر
في مثل ضربن من اسكان الباء فرارا عن اجتماع اربع حركات متواليات فانه وجد
ذلك الاعتراض اجتماع صورة لان النا رفيه في حكم السكون اي الساكن فلا يلزم
اجتماع الحركات حكما ومن ثمه اي من اجل ان النا ر في حكم الساكن تسقط الالف
المنقلبة من الياء في رمتا اصله رميتا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

ما

بل يقال ضربت انت وزيد

ما قبلها فصار رمتا لكون الحركة اي حركة التاء عارضة لان هذا التاء هاهنا
رمت وقد عرفت انها ساكنة فاذا اتصل به ضمير التثنية وهي الالف الساكنة
حركت تلك التاء لاجل تلك الالف اذ لو التقى الساكن بالساكن فحال ان يكون
حركتها عارضة والعارض كالمعدوم فان قلت فعلى هذا يلزم التقاء الساكنين
ايضا وهما التاء والالف الضمير قلت لكن التاء اعتبار عدمها حكما و
اعتبار وجودها لفظا فاعتبر عدمها مع ما قبلها لعدم الاحتياج اليها اذ يجوز حذفها
ما قبلها واعتبر وجودها مع ما بعدها للاحتياج اليها لامتناع حذف احديهما
اي التاء والالف فاعل لا لغة رديئة اي غير فصيحة فعلية من ردو اربعة قسم
قلبت همزته بادا فادغمت كما في خطية يقول اهلها رماتا باثبات الالف اعتبارا
بوجود الحركة في التاء لفظا وبخلاف خذ بالا وهو اللبن الغليظ لان اصله
جدابد على بطا بالالف ثم قصر بحذف الف تخفيفا وتوسعة للكلام كما قصر
في مخيط اصله مخياط الخيط بالقصر للابرة القصيرة وبالمد الكبيرة فاعدد واذا اجتمع
علامات التانيث في كلمة فان كانتا من جنس واحد يحذف احديهما سواء كانتا في فعل
او في اسم وان كانتا من جنسين يحذف احديهما ايضا اذا كانتا في فعل ولم يحذف
اذا كانتا في اسم لثقل الفعل وخفة الاسم قوله وحذفت التاء في ضربن جواب عن
سوال مقدر وهو ان يقال لما جعلت التاء علامة للمؤنث فلم حذف في ضربن
فاجاب عنه بانه حذفت التاء في ضربن حتى لا يجتمع علامتا التانيث من جنس

في الفعل فان اصل ضربن ضربتن بسكون التاء فاجتمع علامتا التانيث احديهما
التاء والاخرى النون فهي وان كانت ضمير الفاعل لكنها تفيد التانيث ايضا
فحذفت التاء لانها للتانيث فقط كما حذفت احدى العلامتين من مسلمتات
في مسلمات اصله مسلمتات لان مفرده مسلمة فجمع بالالف والتاء فاجتمع علامتا التانيث من
جنس واحد وهما التاءان فحذفت الاولى لان الثانية علامة الجمع ايضا وان لم تكونا
اي وحذفت التاء في مثل ضربن وان لم تكن العلامتان فيه من جنس واحد
كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لان احديهما التاء والثانية النون لثقل الفعل
بخلاف ضربتما فان احد العلامتين لم تحذف فيها لخفة الاسم ولعدم جنسية
فان احدى العلامتين فيها الياء المنقلبة من الالف وانما انقلبت لانها
لو لم تنقلب يلزم الحذف لالتقاء الساكنين ولم تقلب واوا لثقلها والثانية التاء
وسوى اي لم يفرق لفظا بين مثنيي المخاطب والمخاطبة حيث يقال فيهما ضربتما
وسوى ايضا بين الاخبارات اي نفس المتكلم صيغ الاخبارات على مقتضى القياس
ستة ثلثة للمذكر مفردا ومثنى ومجموعا وثلثة للمؤنث كذلك لكن سوى
بين مفردي المذكر والمؤنث فقيل فيهما ضربت وسوى بين الاربعة الباقية
فقيل فيها ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية اي تثنيتي المخاطب والمخاطبة بالنسبة
الى المفرد فان قلت لما سوى بينهما في التثنية وجب ان يسوي بينهما في الجمع
بعين ما ذكرت قلت انما لم يسو بينهما في الجمع ليكون اختلاف الصيغة دليلا

على

على التفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الافراد وكثرتها بخلاف التثنية فانه مفهوم
لا تفاوت بالقلة والكثرة بل هو نص في فردين كذا قيل ووضع الضماير للايجاز
يعني انهم وضعوا لتثنية المذكر وتثنية المؤنث ضميرا واحدا وهو ما للايجاز
فلما كان ضمير التثنيتين واحدا وجب ان يكون لفظهما الظاهر واحدا وهو
ضربتما لان الضمير قايم مقام الظاهر وكذا انهم وضعوا للمفرد المذكر والمفرد المؤنث
في الاخبار ضميرا واحدا وهو التاء وللتثنية بها وجمعهما ضميرا واحدا آخر وهو نا للايجاز
والاختصار فلما كان ضمير الاخبارات مختصرا فيها يلزم ان يختصر لفظها الظاهر في لفظين
وهما ضربت وضربنا لان الضمير قايم مقام الظاهر فافهم فعقله ووضع الضماير
للايجاز دليل لتسوية التثنيتين ولتسوية الاخبارات معا وان كان التبادر
من ظاهر سوق العبارة كونه دليلا للاخبارات فقط وعدم الالتباس
عند السامع في الاغلب في الاخبارات لان المخبر المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيعلم انه
مذكر او مؤنث او مثنى او مجموع او يعلم بصوته كذلك او بغيرها من القراين
وان وقع الالتباس في بعض المواضع قليلا زيدت الميم في ضربتما قبل الف
التثنية حتى لا يلتبس اي المثنى بالمفرد بالف الاشباع اي بسبب الف يعني اذا اشبع
ضربت بسكون الباء لم يعلم انه مثنى الف لاجل التثنية او مفرد اشبع فتحة للاطلاق
كما اشبع في قول الشاعر انكر الشعر كاشره ذا المكاشرة السرور وفي القوم
صاحب السرور وضحكت وحبك الا انه دعاه للانى طيب حيوة الاله فكيف انت

تعميم للقدعا بجميع احوال المخاطب الصلات فاشبع الفتحة فيتولد الالف ويحتمل ان يجعل
ضمير يلتبس الالف لانه مذكور حكما فيكون المعنى حتى لا يلتبس الف التثنية بالف الاشباع
والتثنية مع الواحد وضمت الميم بالزيادة لدفع الالتباس في ضربتما مع ان الاكثر في
الزيادة حروف العلة لان كثرة التاء ضمير فزيدت الميم لتبين ان ما كثرة ومعنى كونه كثرة انه
بدل عن الكل بدل غائبة في ضربتما من حروف التثنية فكانه كثرة وما قلت كذلك لان الالف زيد في
ضربتما ضمير بارز فلو استتر كثرة انها يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز وقد مر مثله
وفيه تكلف لا يخفى مع انه مخالف لما في شرح الرضي من انه ضمت الميم بالزيادة في ضربتما
لان حروف العلة مستثقلة فقبل الالف الميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها
وكونها من مخرج الواو اي الشفوية وادغمت الميم فيما قبلها لقرب الميم الى التاء في المخرج الشفوي
لان الميم شفوية والتاء من المخرج الخامس من مخارج الفم وهو طرف اللسان واصول الثنايا
وقيل ادغمت الميم فيما قبلها تبعا لما بعدها بكسر اللام اي لغير تثنية الفاعل فانه يجيء في المغيرات
ما ذكره هنا علة لتعيين الميم بالزيادة وما يجيء في بحث المضمر علة لزيادة الميم
وضمت التاء في ضربتما مع ان الضم ثقيل لانها ضمير الفاعل والضمة تناسب حركة
الفاعل فعلى هذا الالف للفرق بينه وبين المتكلم الواحد والميم زيدت بعد الالف
وقيل التاء مع الالف ضمير فرده الاول متحرك بالضم وقبل الالف ضمير وان التاء للفرق بينه
وبين تثنية المذكر الغائب والميم زيدت بعد التاء وضم التاء لانه فارق للفاعل
وفتحت تلك التاء في الواحد المخاطب نحو ضربت خوفا من الالتباس بنفس المتكلم الواحد

ولو

ولو كسر يلتبس بالواحدة المخاطبة ولا التباس في التثنية فبقي مضموما على الاصل وتفصيله
ان اول ما يتبين بوضعه من انواع الضمائر الضمير المرفوع المتصل واول ما يتبين
بوضعه من المرفوع المتصل المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب فنقول لما ضموا التاء في
المتكلم لمناسبة الضمة حركة الفاعل وفتحوا المخاطب فرقا بينه وبين المتكلم بخفة
اخر كما وكسروا المخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر لكثرة المخاطب وفتحها المخاطبة لان خطاب
المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف
فلم يبق للمؤنث الا الكسر ولا التباس في التثنية فبقي مضموما على الاصل وقيل ضمت
التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها اي من
جنس الميم الشفوية وهو اي الحركة التي هي من جنس الميم الشفوية الضم الشفوي
لانه جزء الواو وهي شفوية وجزء الشفوي شفوي وكذا ضمت التاء في ضربتم
اتباعا للميم ايضا في ضربتن بناء على ان اصله ضربتمن زيدت الميم في ضربتم حتى
يطرد بتثنية في زيادة الميم لا لوجود علة الزيادة فيه وهي الالتباس وقال الفاضل
الرضي زيدت الميم قبل واو الجمع في المخاطب لئلا يلتبس بالمتكلم اذا اشبعت ضمته فانك
اذا قلت ضربتو لم يعلم انه متكلم اشبعت ضمته للاطلاق او الجمع المخاطب وضمت الميم
بالزيادة لان حروف العلة مستثقلة قبل الواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها
وكونها من مخرج الواو اي شفوية وكذلك ضمت ما قبلها كما يضم ما قبل الواو انتهى وضمير الجمع فيه
اي في الجمع المخاطب وهو ضربتم محذوف وهو الواو لان اصله ضربتمو

فان قلت فما فائدة الميم اذا الحقت بها قلت فيها قولان قال بعضهم انها للفرق بينه وبين
الجمع الغايب لان الميم زيدت بعد زيادة التاء وحاصله زيدت للجمع الحاضر على
ضرب مثلا اذ لولا الواو فصار ضربوا فالتبس بالجمع الغايب فزيدت التاء للفرق ثم
زيدت الميم ليطرد بتثنية فصار ضربتموا هذا ما اختاره المص او لئلا يلتبس بالمتكلم
اذا اشبعت ضمته وهذا ما اختاره الرضي وقال بعضهم التاء مع الواو ضمير الجمع وجزؤه
الاول متحرك بالضم لانه ضمير الفاعل كما في التثنية وضعفه ظاهر **فحذفت الواو و**
اسكنت الميم تخفيفا لان ضمها لاجل الواو كما ان فتحها في التثنية لاجل الالف فاذا
لم يبق في الميم بعد حذف الواو ساكنا بعدها واو اذا التقى فيضم ايضا رد الى الاصل
نحو ضربتم القوم وقيل في تحسين **لان الميم** وحدها **بمنزلة الاسم** لانها تستقل الى انها ليست
بجزء من الفعل ولا من الفاعل لكنها كلمة برأسها يؤيد ذلك قوله بخلاف ضربوا
لان واوه ليست بمنزلة الاسم وما قيل من ان الميم يجعل المضارع اسما اذا دخل في اوله
كما يقال في يخرج مخرج فيكون بمنزلة الاسم فضعيف اذ المقصود بيان ان الميم
في ضربتموا بمنزلة الاسم المطلق الميم مع ان الميم الذي يجعل المضارع اسما ليس بمنزلة
الاسم في تام **ولا يوجد آخره** اى الاسم **واو قبلها** ضمة في **مضموم الا كلمة هو** وذلك لثقل
الضم قبل الواو المتطرفة واذا كان ثقيلا في الاسم كان ثقيلا ايضا فيما هو بمنزلته وفي
هذا الكلام نوع خراش والاولى ما ذكره صاحب المراح من ان الميم مع الواو هنا كالاسم
ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم الا كلمة هو **ومن ثمة** اى من اجل انه لا يوجد

رف

في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم **قيل في جمع دلو ادل** بفتح الهمزة وسكون
الدال **اصله ادلو** بضم اللام فاعلت الواو المتطرفة بقلبها ياء ثم ابدلت ضمة
اللام كسرة لاجل الياء ثم اعلت اعلال قاض فصار ادل وفي اعلال ادل وهو
انه يكسر اللام اولا ثم قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم اعل اعلال قاض ففي تبديل
الضمة كسرة وفي الثاني يكون تبديل الضمة كسرة سبب التبديل قلب الواو المتطرفة
ياء فكل منهما تحكم فيه ولا يجوز الاعلال بحذف الواو ابتداء لانه لم يبق ح سبب
لتبديل الضمة الثقيلة كسرة مع انه مقصود ايضا **بخلاف ضربوا** اى الحال في ضربوا
على خلاف ما ذكرناه في ضربتموا فانه لم يحذف الواو منه **لان واوه ليست بمنزلة الاسم**
لانها جزء من الفعل فلا يكون لاستقلال تام حتى يكون بمنزلة الاسم **وبخلاف ضربتموه**
فان الواو لم تحذف منه ايضا مع ان الميم بمنزلة الاسم **لان الواو خرج من الطرف**
بسبب اتصال الضمير وقد عرفت ان الحذف مشروط بوقوعه في الطرف فانتفى الشرط
فلم يحذف وبقي الميم مضمومة لاجلها **كما** لم يقلب الياء همزة مع كونه واقعا بعد الف
زايدة **في العظاية** فلم يقلب الياء همزة لانتفاء شرط القلب وهو وقوعه في الطرف
بعد الف زايدة بسبب اتصال التاء له والعظاية دويبة اكبر من الوزغة
وشدد نون ضربتن دون ضربن لان اصله اى اصل ضربتن **ضربتمن**
بالميم بدليل ثبوتها في التثنية نحو ضربتما **فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون**
لان الميم شفوية والنون من المخرج الثاني عشر من مخارج الفم وهو طرف اللسان وما فوقه

من الكنية لا الاوجات يقال زيدت النون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في
المذكر كضربتموا وانما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو مع
مع كون الثلثة من حروف الزيادة كذا قرره الرضي وصاحب النجاح ومن ثمه اي
ومن اجل قرب الميم من النون تبدل الميم من النون في عنبر بالميم اصله عنبر بالنون
ولا يجوز الابقاء على اصله لان الحرف التي بعدها وهو الباء شفوية فان اظهر استقبح
لعدم توافقهما وان اخفي استثقل وان ادغم النون فيها بعد قلبها باء ذهب ما في
النون من الغنة وهو غير جائز فوجب قلبها ميما لتوافقه النون في الغنة ولانها في
الباء في المخرج فلا يستقبح وقيل اصله ضربتن بتخفيف النون فاريد ان يكون
ما قبل النون ساكنا ليطرد في جميع نونات الاناث في اسكان ما قبلها في الماضي والمضارع
نحو ضربن ويضربن ولا يمكن اسكان تاء المخاطب التي قبل النون لاجتماع الساكنين
لان ما قبل التاء ساكن ايضا ولا يمكن حذفها اي حذف التاء الا انها علامة
للخطاب والعلامة لا تحذف ولا علامة غيرها حتى يجوز حذفها فادخل النون الساكنة قبل
نون الضمير ليكون ما قبلها ساكنا ايضا وعينت النون دون غيرها لقرب النون الى
من النون التي هي ضمير الجمع والتاء التي هي ضمير جمع كما في المفرد بل علامة الخطاب فقط ثم ادغم
النون في النون فصار ضربتن زيدت التاء في مثل ضربت اي في نفس المتكلم وحده مذكرا
كان او مونثا لان كلمة انا مضمر يعني يدل الضمير ضربت على ما يدل عليه انا فقدر مثله ضمير ضربت
واذا كان كلمة انا لا يناسب ان يزاد من حروفه ولكن لا يمكن الزيادة من حروفها

لا للتباس لانه لو زيدت الالف التبس بتثنية الغائب نحو ضربا وان زيدت
النون التبس بجمع الغائبة نحو ضربن فاختير التاء لوجودها في اخواته المراد بالاخوات
ضربت امثلة الخطاب لان المتكلم بمنزلة المخاطب يتكلم معه فلا يتصور احدهما
بدون الاخر فصارا كانهما اخوان وزيدت النون في مثل ضربنا اي في نفس المتكلم
مع الغير مثنى كان او مجموعا مذكرا كان او مونثا لان كلمة نحن مضمر فيه
الاضمار كلمة فزيدت النون التي في نحن اولا ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن
فصار ضربنا وقيل كلمة انا مضمر فزيدت الالف والنون اللتين في انا معا وما فرغ
من بيان امثلة الماضي مع ما يتصل بها من الضمائر ناسب ان يبين مطلق الضمائر
فقال ويتصل للضمير في الماضي واخواته المراد من اخوات الماضي هاهنا كل كلمة يمكن ان يستتر فيه
الضمير من المستقبل والامر والنهي وسائر الصفات المشتقة اعلم ان المقصود من وضع
المضمر دفع الالتباس فان انا لا يحتمل الا المعين واحد فقط وهو المتكلم المعين
وانت لا يحتمل ايضا الا المعين واحد فقط وهو المخاطب المعين وكذا ضمير الغائب نص
في ان المراد هو المذكور بعينه في مثل جاءني زيد وانا ضربته ولا يحصل هذا التعيين بالاسماء
الظاهرة في قسم من الاقسام الثلاثة فانه لو سمي المتكلم نفسه بعلم لا بلفظه انا فقال
انا قائم زيد قائم ربما التبس عند السامع انه المتكلم ام زيد آخر غيره بخلاف انا قائم وهو ظاهر
وكذا لو سمي المتكلم المخاطب بعلمه لا بلفظه انت وقال مكان انت قائم زيد قائم ربما
يحصل الالتباس وكذا لو كرر المذكور مكان ضمير الغائب فقال مكان جاءني زيد وانا ضربته

جاءني زيد وعمرو زيدا ضربت لم يعلم ان زيدا هو الاول بعينه او زيد آخر غيره ومعظم الغرض في الضمائر المنفصلة واما في المتصلة فيحصل مع رفع الالتباس المذكور الاختصار في اللفظ ايضا كذا حققه الفاضل الرضي **وهي** اي الضمائر **تنقسم الى ستين نوعا** اي ستين لفظا تستعمل في معان كما ستطلع عليه **لانها** اي الضمائر **في الاصل ثلاثة الاول** **مرفوع والثاني منصوب والثالث مجرور** لان الضمائر انما وضعت لتقوم مقام الظاهر لدفع الالتباس ان كان منفصلا او له وللاختصار ان كان متصلا والظاهر اما مرفوع او منصوب او مجرور فكذا ما يقوم مقامه من الضمائر **ثم يصير كل واحد من هذه الثلثة اثنين نظرا الى الاتصال** **والانفصال** يعني ان كل واحد منها اما منفصل واما متصل لانه اما مستقل بنفسه او لا يستقل ومعنى الاستقلال انه لا يحتاج في التلفظ الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالاسماء الظاهرة ومعنى عدم الاستقلال انه يتصل بعامل الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل في التلفظ كبعض حروفه فلا يمكن التلفظ بدونه نحو ضربت فالاول المنفصل والثاني المتصل كذا قيل **فاضرب ذلك الاثنين في تلك الثلثة حتى يصير** الحاصل من الضرب **ستة** فالاول مرفوع عطف على اضرب فيكون امرا ايضا من باب الافعال **المجرور المنفصل من الستة** حتى **لا يلزم تقديم المجرور على الجار** هذا الدليل مشهور لكن فيه نظر اذ الانفصال لا يستلزم التقديم والدليل المطابق القياس على المظهر كما اشار اليه بعض المحققين بقوله المضمر المنفصل جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده فيقع مرفوعا ومنصوبا نحو ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياك فكما يقع المظهر كذلك لا يقع مجرورا البتة كما لا يقع المظهر المنفصل مجرورا اذ لا يكون

انفصال

انفصال المجرور عن الجار في نحو المرفوع والمنصوب واذا خرجت المجرور المنفصل **فبقي لك من الستة خمسة الاول مرفوع متصل والثاني مرفوع منفصل والثالث** **منصوب متصل والرابع منصوب منفصل والخامس مجرور متصل ثم انظر الى الضمير** **المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر نوعا** من انواع الفاظ الضمائر **في العقل** لان المعاني التي عبر عنها بالضمائر المرفوعة المتصلة ثمانية عشر فيعتبر العقل لكل معنى منها ضميرا على حدة بالاصالة **ستة منها في الغيبة** لان الغائب اما مذكر او مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد او مثنى او مجموع **وستة منها في الخطاب** لان المخاطب ايضا اما مذكر او مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد او مثنى او مجموع **وستة منها في الحكاية** لان المتكلم ايضا اما مذكر او مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد او مثنى او مجموع فيصير المجموع ثمانية عشر معنى فاذا عبر عن كل معنى بضمير على حدة يكون الفاظ الضمائر ايضا ثمانية عشر **ولكن اكتفى في ستة من ثمانية** **عشر معنى بخمسة** من الالفاظ **في الغيبة باشتراك التثنية** الا ان يقال باشتراك التثنيتين **لقلة استعمالها** يعني يشترك تثنية الغائب والغائبة في ضمير واحد وهو الالف لا غير اشتراكا لفظيا لقلة استعمال التثنية نحو ضربا وضربتا والتاء ليست بضمير بل حرف التانيث فقط كذا قرره الفاضل الرضي فظهر بطلان ما قيل من ان المراد من الاشتراك ههنا الاشتراك المعنوي لا اللفظي لعدم اشتراكهما لان ضمير تثنية المذكر الالف وحده نحو ضربا وضمير تثنية المؤنث الالف مع التاء نحو ضربتا في فرق الحال

في اللفظ الا ان ضمير منفصلهما مختلف وكذلك اكتفى في ستة من الستة احدها المفرد
مذكرا كان او مؤنثا كضربتُ والاخرى للمثنى والمجموع مذكرين كانا او مؤنثين
نحو ضربنا لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيعلم انه مذكر او مؤنث او يعلم بصوته انه
مذكر او مؤنث وان اشتبه في بعض الصور ويعلم ايضا انه مثنى او مجموع في اكثر الاحوال
فلا حاجة الى كثرة الامثلة لقلة الالتباس فبقي لك بعد اسقاط ستة العلامات
ثمانية عشر اثنى عشر نوعا لثمانية عشر معنى فاذا صار قسم واحد حاصل من تلك القسمة
وهو المرفوع المتصل اثنى عشر نوعا فيصير كل واحد حاصل منها اي من تلك القسمة
وهو المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل
مثل ذلك اي مثل كل القسم الواحد وهو المرفوع المتصل اي يصير كل من الانواع
الاربعة الاخرى اثني عشر نوعا بعين ما ذكر من قلة استعمال التثنية وعدم
الالتباس في الحكاية فيحصل لك ضرب الخ وهي المرفوع المتصل والمنفصل
والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل في اثني عشر خمسة في الغيبة وخمسة
في الخطاب ولفظان في الحكاية ستون نوعا لتعين معنى اثني عشر من تلك
الستين للمرفوع المتصل كضرب الى ضربنا اي ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضربتُ ضربنا الصيغة المذكورة
اربعة عشر لكن الضمير فيها اثني عشر بسبب اشتراك التثنيتين كما عرفت واثني عشر
للمنفصل المرفوع كهو ضرب الى نحن ضربنا اي هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت

اي هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت
انتما ضربتما انتم ضربتم انتِ ضربتِ انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت نحن
ضربنا اعلم ان انا للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان فتح
النون لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بان الحرف فيه لسكون النون
وقال الكوفيون ان الالف بعد النون من نفس الكلمة فاجابهم
البصريون بان سقوطه في الاصل في الاغلب مع فتح النون وسكونه يدل
على زيادته واما نحن للمتكلم مع الغير وهو كالمرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى
والمجموع مذكرين كانا او مؤنثين والدليل عليه ما مر في المتصل من ان المتكلم
يرى في اكثر الاحوال او يعلم بصوته انه مذكر او مؤنث وتحريك النون لالتقاء
الساكنين وضمتها لانه ضمير مرفوع او لانها للدلالة على المجموع الذي حقه
الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصلها انا وكان انا عندهم
ضميرا صالحا للجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس ان
يتبينوه بالتاء المضمومة كما انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك
العلامة علامة وبينوا المخاطبين بحروف بعد ان ومذهب الفراء
ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة ومذهب بعض الكوفيين وابن
كيسان ان الضمير التاء المتصرفة كما كانت عند الاتصال لكنهم لما ارادوا انفصالها
عمدوا

اعلم ان التثنية [illegible]

عوضهما بأن لتستقل لفظا والاصل فيهما ان يقال في تثنية هو هوا وفي جمعه هموا
كما يقال ضربا ضربوا اعلم ان الواو في هو والياء في هي من اصل الكلمة لا للاشباع
عند البصريين لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا لا يثبت حرف الاشباع الا ضرورة
واما عند الكوفيين فهما للاشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما
فيهما وانت تعلم ان ما ذكره البصريون من الدليلين حجة على الكوفيين وحذفهما في
التثنية والجمع لا ينافي كونهما من اصل الكلمة فالاشبه عند البصريين ان يقال
في المثنى والمجموع هواو هموا ولكن جعل الواو ميما في الجمع لانه لا يخرج بها
وهو الشفة واجتماع الواوين واو الضمير والواو الذي هو جزء الضمير واجتماعهما
غير جائز لان الواو اثقل حروف العلة مع ان الواو مضموم فاجتماعهما في غاية الثقل
فصار هموا ثم حذفت الواو كما مر اي لعلة ذكرناه في ضربتموا لانه لا يوجد اسم آخره
واو ما قبله مضموم واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو فصار هم وحملت التثنية
عليه في جعل الواو ميما فصارت هما وقيل جعلت الواو في التثنية حتى يقع الفتحة
على الميم القوي لا على الواو الضعيف هذا بيان ما في الكتاب وقال الفاضل
الرضي كان قياس المثنى والمجموع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوموا وهيمن
فخففت بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر
وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء انتهى عبارته [illegible] زيد
الميم في التثنية لدفع التباس الف التثنية بالف الاشباع وفي الجمع لدفع التباس

واو الجمع بواو الاشباع وضمت ما قبلها وهي الهاء في الجمع في هموا لانه لا يوجد اسم آخره واو ما قبلها
مضموم وزيد في [illegible] من نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر
فتبصر وادخل الميم في انتما وانتم وضربتما يعني ان القياس ان يقال في تثنية انت وجمعه
انتا وانتو لكن لما التبس الف التثنية بالف الاشباع في انتا ادخل الميم فيه لدفع
الالتباس كما في ضربتما فصار انتما وعلة تعيين الميم بالزيادة لدفع الالتباس
قد مرت وحمل الجمع عليه في زيادة الميم فصار انتمو في ذلك الواو كما مر واسكنت
فصار انتم ولا تحذف واو هو مع ان القياس الحذف لانه اسم آخره واو
ما قبله مضموم لقلة حروفه من القدر الصالح اي من المقدار الذي يحتاج اليه
في الكلمة وهو ثلثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يتوقف عليه وحرف يتوسط
بينهما ويحذف واو هو اذا اتصل به شيء آخر اي اتصل شيء آخر سواء كان فعلا نحو
ضربه او اسما نحو غلامه او حرفا نحو به لحصول الكثرة في الحروف بالمتصل مع وقوع الواو
على الطرف ويبقى الهاء مضموما على حاله نحو له بالاتفاق اذا لم يكن ما قبلها مكسورا
او ياء ساكنة الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى
والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا لحركة الميم وعدوا الحاجز غير حصين
لسكونه ويكسر الهاء بعد حذف الواو منه اذا كان ما قبله مكسورا او ياء ساكنة
حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية في الاول ومن التقديرية في الثاني الى
الضمة الحقيقية نحو غلامه وفيه هذا عند غير اهل الحجاز واما عندهم فيبقون ضمها

اصله فيهو
اصله غلامهو

على اصلها كما يلحقون في غير هذين الصورتين ويقولون بهو ولديهو
وعليهو بالاشباع وبغيره وعليه قراءة من قرأ من اوفى بما عاهد عليه
الله وهو اى حذف الواو من هو اذا التقى بشيء مطرد عند جميع الالفاظ
الا في لام الابتداء والفاء نحو لهو وفهو فتسكين الهاء فيهما للتخفيف
جايز كثيرا كما يجوز بعد الواو نحو وهو وان جاز ضمتها في هذه الثلثة ولعل السر في
عدم حذف الواو فيهما انهما لما اسكن الهاء حصل التخفيف في الكلمة فلم يحتج الى
حذف الواو تخفيفا **ويجعل يا ضمير الواحد** اى عند التقائه والاتصال لانه لو حذف
النون بقي ضمير المذكر وهو ظاهر ولو بقي على اصله التبس بالمذكر ايضا لان ضمير
اذا اولى الكسر ... في بعض اللغة ... فلا جرم يجعل الفا لخفته وتقع
الفاء لاجله نحو بها كما تجعل اليا في مثل **يا غلامى** الفا لخفته فيقال **يا غلاما** و
في **يا بادية** الفا لخفته فيقال **يا باداة ويجعل ما في هما في التثنية** بعض القياس
ان يقال هيا كما ابدلت من اليا ميم **حتى لا يقع الفتحة على اليا الضعيف**
مع ضعفها اى مع ضعف الفتحة مع خفة الهاء لاجل الميم فصارتا هما **وشدد نون**
هن كما في ضربتن فيقال ههنا اصل هن همن فادغم الميم في النون لقرب
الميم من النون فصار هن ولما فرغ من الضمير المرفوع متصلا ومنفصلا شرع
في المنصوب فبدأ بمتصله فقال **واثنا عشر للمنصوب المتصل** اى اثنا عشر لفظا ثمانية
عشر منها كما في المرفوع وانما قدم المنصوب على المجرور لان النصب علامة المفعول

بلا

بلا واسطة والجر علامته بواسطة **نحو ضربه الى ضربنا** اى ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربني ضربنا
فالصيغة المذكورة اربعة عشر والضمير اثنا عشر بسبب اشتراك التثنيتين
كما مر في المرفوع وقس عليه التثنية نحو ضرباه ضرباهما ضرباهم ... والجمع نحو ضربوه
ضربوهما ضربوهم وقس على الماضي المضارع نحو يضربه ويضرباه ويضربوه **ولا**
يجوز فيه اى في المنصوب المتصل **اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في مثل**
ضربتك بفتح التاء والكاف وكسرهما وضربتني بضم التاء اى لا يجوز ان يكون
فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخص واحد **حتى لا يعتبر الشخص الواحد فاعلا**
ومفعولا في حالة واحدة وفي هذا الدليل نظر اذ يجوز ان يعتبر الشخص الواحد
فاعلا ومفعولا في حالة واحدة لجواز ان يقال ضربت نفسك وضربت نفسي والعمدة
ما ذكره الفاضل الرضي وهو انه لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير
افعال القلوب لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول متأثرا منه واصل المؤثر
ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا تقول ضرب زيد زيدا
وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ... لفظي الضميرين
لاتحادهما معنى ولاتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فقالوا ضرب زيد نفسه وضربت نفسك لان
صار النفس بمضافته الى الضمير فيها كأنه غيره لغلبة المغايرة بين المضاف والمضاف اليه

بان يكون الفاعل والمفعول شخصا واحدا

استشكل وجه قوله ولا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول الا في افعال القلوب فان اجتمعا
فيه بانه لا يلزم ان المفعول الاول

الا في افعال القلوب وهي سبعة بالاستقراء نحو علمت ورأيت ووجدت وظننت
وحسبت وخلت وزعمت وانما سميت بها لان الثلاثة الاول لليقين والباقي للشك
وكل منها فعل القلوب نحو علمتَكَ بفتح التاء وكسر الكاف فاضلا وعلمتُني بضم التاء فاضلا
فانه يجوز فيهما اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد لان المفعول الاول
وحده وكذا الثاني وحده ليس بمفعول في الحقيقة وان كان مفعولا في الظاهر
اذ المفعول في الحقيقة مضمون الجملة المتعلق معه الفعل به فانك اذا قلت علمت
زيدا فاضلا فمتعلق علمك ليس زيدا وحده بل هو زيد من حيث انه فاضل ومعنى الخ
قولهم وضع افعال القلوب بمعرفة الشيء بصفته فكما لم يكن الضمير الاول وحده
ولا الثاني وحده مفعولا حقيقة جاز اتفاقهما في كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
فتخصيص الا في افعال القلوب استثناء متصل من قوله ولا يجوز اجتماع ضميري
الفاعل والمفعول بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة فتدبر ومما حققناه من ان
المفعول في الحقيقة مضمون الجملة ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين
من ان تعلق افعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول لكون
الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو القيام لا
زيد ولهذا اي ولان المفعول الاول وكذا الثاني ليس بمفعول في الحقيقة قيل
في تقديره اي في تقدير كل واحد من المثالين علمتَ بفتح التاء نفسك بجعل
المفعولين مفعولا واحدا مضافا احدهما الى الآخر وكذا في علمتُني بضم التاء

ومن

ومن المنصوب المتصل ايّا وسائر حروف النواصب نحو انّه انهما انهم انها
انهما انهن انك انكما انكم انكِ انكما انكن انني اننا واثنا عشر لفظا اثنا
عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب الى ايانا ضربنا اي اياه ضرب اياهما
ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما ضربتما
اياكم ضربتم اياكِ ضربتِ اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ضربت ايانا ضربنا اعلم انهم اختلفوا
في الضمير المنصوب المنفصل فقال سيبويه ان الضمير هو ايّا وما يتصل به بعده حرف
يتبدل على حسب احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لكون ايّا مشتركا
كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انتَ وانتِ وانتما وانتم وانتن
كما مر وقال الزجاج والسيرافي ايّا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات فكان اياك بمعنى نفسك
وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في
الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة من الكاف والهاء والياء كما
كانت عند الاتصال لكن لما ارادوا انفصالها عمدوها بايّا لتستقل لفظا كما قالوا
في انت ان الضمير التاء المنفردة والمتصلة وعماد لها قال الفاضل الرضي وما ارى
هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين نحو الكلمة بكسر همزة ايّا وقد يفتح وقد
تبدل هاء مفتوحة ومكسورة نحو هياك وفي الضمير المنصوب المنفصل اقوال اخر
غير ما ذكرناه تركناها لئلا يطول الكلام ولما فرغ من المنصوب متصلا ومنفصلا شرع

اي بالضمير المجرور المتصل

في المجرور فقال واثني عشر للغائب اي ثمانية عشر معنى للمجرور المتصل نحو ضاربه الى ضاربنا
اي ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم
ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي ضاربنا وقس عليه تثنية المضاف نحو ضارباه
ضاربهما الى ضاربانا وجمعه نحو ضاربوه ضاربوهما الى ضاربونا واعلم ان الضمير المجرور
المتصل ظاهر في ضرب بالاضافة كما ذكره المصنف وفي ضرب بحرف الجارة نحو به بهما
الى بنا وعليه عليهما الى علينا وفي نحو ضاربي الا ان اصله ضاربوني فلما اضيف الى ياء المتكلم
فسقط النون بالاضافة كما هو القاعدة فاجتمع الواو والياء فقلبت الواو ياء ثم
ادغم الياء في الياء وكسر ما قبلها لاجله فصار ضاربي بكسر الباء وتشديد الياء وفتحها كما جعل
الواو ياء في مسلمي لتلك العلة اصله مسلموي بون لا مفرد ثم لما فرغ من بيان انواع
الضمائر وتعدادها واشكالها بانواعها الخمسة التي ترتقي عدتها الى ستين نوعا شرع في بيان استتار
بعضها وفي مواضع استتاره فقال المرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع يعني علة
استتار المرفوع المتصل في هذه المواضع الخمسة وعلة عدم استتار المنصوب والمجرور
واما عدم استتار المرفوع المنفصل فلمنافاة الاستتار الانفصال مع ما يجيء انه يعلم
ان الاصل في الضمائر المرفوع المتصل الاستتار لانه اخصر ثم الابراز عند خوف
اللبس بالاستتار لكونه اخصر من الانفصال في الغائب مع ما عطف عليه
من قوله في خمسة مواضع اي يستتر الضمير المرفوع المتصل في الغائب المفرد والواحد
وجعه ماضيا كان او مضارعا مثبتا كان او منفيا نحو زيد ضرب ويضرب

ولم يضرب ولا يضرب وكذا لم يضرب ولن يضرب وفي الغائبة المفردة ماضيا
كان او مضارعا مثبتا كان او منفيا نحو ~~هند تضرب وتضرب ولم تضرب ولا تضرب~~
~~وكذا لم يضرب ولن يضرب وفي الغائبة المفردة ماضيا كان او مضارعا~~
نحو هند ضربت وتضرب ولم تضرب وكذا لا تضرب ولن تضرب مستقبلا كان او امرا او نهيا
ضمير المخاطب ولن تضرب وفي المخاطب المفرد الذي هو غير ابرز مستقبلا كان او امرا او نهيا
وانما قال في غير ابرز لان المخاطب لا يستتر فيه الضمير بل يكون بارزا مفردا او مثنى
ومجموعا مذكرا او مؤنثا نحو انت تضرب واضرب ولا تضرب وكذا لم تضرب ولن
تضرب ويا تضربين علامة الخطاب فقط والفاعل في فاعله مستتر استتارا لازما
عند الاخفش لانه لا جار مفرد المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميره والا لئلا
يلزم ان يكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف
وعند العامة اي جمهور اهل السنة هو اي يا تضربين ضمير بارز وفاعل الفعل
كواو يضربون فالياء علامة الخطاب عندهم واما عند الاخفش فيجوز ان يكون
علامة التانيث فقط فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عنده واعلم ان ما نقله المصنف
عن الاخفش غير مطابق لمذهبه لان الياء في تضربين عنده علامة التانيث لا علامة
المخاطب والفاعل هي المخاطبة قال الفاضل الرضي قال الاخفش ان الياء في تضربين
ليس بضمير بل حرف تانيث كما في فعلت وعلى ان الياء عند العامة الفاعل المجيئة
نحو اي بمجيء الياء في نحو انه التاء للتانيث اي علامة له فقط فلما احتيج الى ابراز

ضمير المؤنث ما سبب بان ما كان علامة للتأنيث في الاصل واعترض عليه بان الياء
يجوز ان يكون بدلا من الهاء في هذه فلا يكون ح للتأنيث ورد بانه لا يضر
كونه للتأنيث ان يكون بدلا من الهاء اذ يكفي مجرد كونه علامة التأنيث اصلا
كان او مبدلا واقول في هذا الجواب نظر اذ الياء على تقدير كونه مبدلا من هاء هذه
لا يدل على التأنيث بل الدال عليه ح هذى بصيغته كهذه فافهم ولم يزد في تضربين
من حروف انيت بكسر الكاف مع ان المناسب ان يزاد منه لدلالته على المخاطبة
للالتباس في زيادة الالف بالتثنية واجتماع النونين في زيادة النون وكسر التاء واثبات الياء
في تضربين ولم يستتر للفرق بينه وبين جمعه وهو تضربن ولم يفرق بينهما بحركة
ما قبل النون في تضربين على تقدير استتار الياء او حذفه وضم في الجمع حتى لا يلتبس اى
تضربين بالنون الثقيلة حق العبارة ان يقال بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة
لكنه تسامح بناء على انه هو المراد في الصورة اى في الكتابة للاتفاق في التلفظ لان النون الثقيلة
التي تدخل المخاطبة المشددة ونون المخاطبة مخففة قوله ولا يحذف النون عطف
على قوله بحركة ما قبل النون ولفظة لا زائدة لتاكيد النفي اى لم يفرق بينه وبين جمعه
على تقدير استتار الياء بحذف النون من المفرد حتى لا يلتبس المخاطبة بالمذكر المخاطب
فانك لو قلت تضرب لم يعلم انه مخاطب مفرد او مخاطبة مفردة وايضا يلتبس بالغائبة المفردة
لكنه صرح بالمذكر لمناسبة المخاطبة بينهما لا النفي ما عداه مع ان المقصود يتم به وفي الغائب مع
المتكلم سواء كان وحده او مع غيره نحو انا اضرب ونحن نضرب وكذا لم اضرب ولن اضرب

اي يستتر الضمير المرفوع المتصل

ولا اضرب ولم نضرب ولن نضرب ولا نضرب وفي الصفة المراد بالصفة ههنا ما يكون
اسما مشتقا وهو اربعة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
وانما سميت صفة لدلالتها على اتصاف الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلا
ذات متصفة بالضرب يعني يستتر الضمير في الصفة مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
كان او مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند الى آخره
ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وقس عليه سائر الصفات قال بعض المحققين
وانما استتر في الصفات لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها لمشابهة الفعل
فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وقال بعضهم انما استتر في الصفات لان الالف والواو في
التثنية والجمع ليسا بضميرين كما في الفعل فلو ابرز الالف في التثنية والواو في الجمع
يلزم اجتماع الالفين والواوين فاستتر الالف في المثنى والواو في الجمع المذكرين
وكذا استتر النون في ضاربات ومضروبات تبعا للمذكر اذ هو الاصل فاذا استتر في المثنى
والمجموع كان الاستتار في المفرد اجدر واولى فيلزم الاستتار في الكل فلا ترى ضميرا
بارزا في الصفات وهو المطلوب ومما يجب ان يعلم ان الصفات كلها [illegible] اليه عن
الضمير من حيث انها لا تتغير عند تبدل الضمائر غيبة وخطابا وتكلما فالمستتر فيه
جاز ان يكون غائبا ومخاطبا ومتكلما فيجوز ان يقال زيد ضارب وانت ضارب
وانا ضارب وكذا في التثنية والجمع فان قلت لم لم يذكر المصنف الظروف والجار والمجرور
واسماء الافعال مع ان الضمير المرفوع المتصل يستتر فيها قلت انما لم يذكرها لان نظره

مقصور على المنفصل كما اشرنا اليه في صدر الكتاب وهذه الثلثة ليست منها واستتر
في المرفوع اي وقع الاستتار في الضمير المرفوع دون الضمير المنصوب والمجرور لانه بمنزلة
جزء الفعل بخلاف ما يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة في
الكلام لانهما مفعولان والمرفوع فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فكمل فيكون اشد
اتصالا وامتزاجا فاستتر هو دون غيرهما ثم لما فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع
المتصل شرع في بيان علة استتاره في تلك المواضع فقال واستتر في الغائب
والغائبة اي استتر المرفوع في الغائب المفرد ماضيا كان او مضارعا نحو ضرب
ويضرب والغائبة المفردة ماضيا كان او مضارعا نحو ضربت وتضرب دون التثنية
والجمع منهما لان الاستتار خفيف لانه تقدير بعض من غير تلفظ شيء وقد عرفت
ان المفرد سابق على المثنى والمجموع واعطاء الخفيف للمفرد السابق اولى من عكسه
هذا اجمال لا يسمن من جوع فان اردت كلاما مشبعا فاستمع بما نتلو عليك فنقول انما استتر
المرفوع في الغائب المفرد والغائبة المفردة في الماضي والمضارع دون تثنيتهما وجمعهما
لان الغائب لما كان مفردا لغائب ظهر لمتقدم ذكره ولان يكون ضماير الغائب
اخصر فاكتفوا بالغائب والغائبة المفردين بغاية التخفيف وهي التقدير من غير ان
يتلفظ بشيء منه ثم جعلوا المثنى منهما والمجموع منهما ضماير بارزة لئلا يلتبس بمفرديهما
واقتصروا في المثنى مذكرا او مؤنثا على الالف الذي هو علامة التثنية في كل شيء والجمع المذكر
على الواو والجمع المؤنث على النون واحدة في مقابلة الواو الواحدة وقول النحاة الفاعل في نحو

زيد

زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس وتفهيم لضيق العبارة عليهم الا انهم لو تلفظوا
لعبروا عن الضمير باللفظ فعبروا عنها بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك
المقدر لان المقدر هو كذلك المصرح به دون المتكلم سواء كان وحده او مع غيره
نحو ضربت وضربنا هكذا وجدنا عبارة الكتاب من غير عاطف والحق ان يعطف
على قوله دون التثنية ويقال ودون المتكلم ولا يكون ابدالا من دون الاول
او هو مقصود ايضا والمبدل منه لا يكون مقصودا وقد يتكلف بان يقال من
محذوف فتقدير الكلام واستتر المرفوع في الغائب دون المتكلم لكن حذف
بقرينة سبقه في الكلام او يقال حرف العاطف محذوف تخفيفا لدلالة الكلام
عليه كما حذف في نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو
الى دار بكر اي والى دار عمرو والى دار بكر والمخاطب المفرد نحو ضربت الذين في الماضي
لان الاستتار قرينة للفاعل ضعيفة اي خفية لهما والاولى توجه ان يقال هذا
الدليل منقوض بمخاطب المستقبل ومتكلمه لجريانه فيهما مع انه لا يبرز الضمير فيهما اجاب عنه
بقوله واستتر في مخاطب المستقبل نحو تضرب ومتكلمه وحده او مع غيره نحو اضرب ونضرب
للفرق بين ما كان في الماضي وبين ما كان في المضارع من المتكلم والمخاطب وهذا الكلام
في غاية الضعف اذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه اذ حرف المضارعة يرفع
اللبس وهو ظاهر والوجه الصحيح ما حققه الرضي حيث قال واستتر في فعل الواحد المفرد اذا
المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميره واستتر في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارعة

بالفاعل في نفعل مشعر بان فاعلا انا بسبب اشعار همزته بهمزة انا ونفعل مشعر بان فاعله
نحن بسبب اشعار نونه بنون نحن وقد اشار المص اليه نقلا بعيد هذا بقوله والهمزة
في مثل اضرب والنون في مثل نضرب وقيل استتر في هذه المواضع اي المواضع الخمس
المذكورة دون غيرها من المواضع لوجود الدليل للاستتار فيها دون غيرها وهو عدم
الابراز يعني ان لم يكن ظهر يعني ان الفعل لا بد له من فاعل وهو اما مظهر او مضمر
بارز او مضمر مستتر فحيث لم يوجد الاول والثاني وجب الحكم بالاستتار لئلا يبقى
الفعل بلا فاعل وهذا القول سخيف في الاستدلال في الكل لكنه اراد التفصيل فقال
في مثل ضرب اي الدليل على عدم الابراز في مثل ضربت والياء في مثل يضرب والتاء في مثل
تضرب وانت تعلم ان التاء في ضربت وفي تضرب والياء في يضرب ليدل لان على
الاستتار والهمزة في مثل اضرب والنون في مثل نضرب اي الهمزة بالهمزة
والنون بالنون كما تقرر وهي اي التاء والياء والهمزة والنون في المضارعة
ليست باسماء وضماير لكونها حروفا ... فلا يمكن الاستتار لاجتماع الفاعلين
وقوله والصفة في مثل ضارب ضاربان ضاربون مرفوع عطفا على عدم
الابراز اي دليل الاستتار عدم الابراز والصفة وانت تعلم ان هذا الكلام
لا يعتد به وقد وقع في بعض النسخ في الصفة وهو هو ولا يجوز ان يكون تاء
ضربت بسكون التاء ضميرا كضربت بالحركة التي تلتبس اي كما يكون تاء ضربت
ضميرا لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت هند يعني لو كان

ضمير

فاعلا

ضميرا لكان فاعلا فلو لم يحذف مع الفاعل الظاهر يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير
جائز فهو غير ضمير وهذا او عدم في هند للفصل تعلقه وهذه التاء ليست بضمير كالتي
ولا يجوز ان يكون الف ضاربان ضميرا وكذا الواو في ضاربون وكذا الالف
والواو في اسم المفعول والصفة المشبهة نحو مضروبان ومضروبون وحسنان
وحسنون وبالجملة لا يجوز ان يكون الالف والواو في تثنية الصفات وجمعها ضميرا لانه
يتغير في حال النصب والجر اي ينقلبان ياء نحو لقيت ضاربين وضاربين والضمير
الذي هو الفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله كالف يضربان فانه لا يتغير بدخول
الناصبة والجازمة نحو لن يضربا ولم يضربا وايضا ان الالف والواو في تثنية الاسماء
الجامدة وجمعها كالزيدان والزيدون حرف بلا ريب ... المثنى والمجموع
فجعلت تثنية الصفات وجمعها على نهج تثنية الجامدة وجمعها لان الصفات فرع
الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها لان الالف والواو فيهما علامة المثنى والجمع فقط لا ضمير
لهما والاستتار واجب اعلم ان استتار الضمير يعني عدم ابرازه عند اتصاله
واجب في جميع المواضع الخمسة المذكورة واما استتار الفاعل المضمر يعني انه لا يجوز
اظهار الفاعل والابراز فيكون مستترا ابدا في اربعة افعال في مثل افعل اي
في امر المخاطب وتفعل اي في المخاطب المفرد ولعل الذي ذهب فيه الاكثر نحو وجوب
الاستتار في الاربعة المذكورة وافعل ونفعل اي في المتكلم وحده ومع غيره
لدلالة الصيغة في الاربعة كلها على الاستتار بسبب دلالة الحروف الداخلة

في التثنية الاخيرة كما عرفت واشتقاق الامر من الى طلب وفتح بالواو والالف والياء
يعني ما كان استتار الضمير واجبا في هذه الاربعة فيجب ان تسند الى الفاعل الظاهر
ويقال افعل زيد ونفعل زيد وافعل زيد ونفعل زيدون واما ما عدا هذه
الاربعة فيجوز ان يسند الى فاعل ظاهر ايضا فلا يقبح ان يقال ضرب زيد وضرب
هند ومررت برجل ضارب غلامه **فصل في المستقبل** اي الاستقبال في اللغة
ضد الاستدبار وهو المتوجه اليه فالمستقبل في اللغة ما يتوجه اليه كالقبلة في
قولنا زيد يستقبل القبلة هو مستقبل لانه يتوجه اليه والمستقبل من الزمان هو الآتي منه
لانه يتوجه اليه ويتوقع مجيئه وفي الاصطلاح فعل يتعاقب على اوله احدى الزوائد
الاربع والمراد من الزوائد الاربع حروف اتين كما يجي فبقولنا فعل يسقط الاعراض
مثل يزيد ويشكر علمين وبقولنا يتعاقب على اوله الزوائد يخرج مثل امر ونصر
وتركب وبسر واعلم انه لا يشتبه فيه ان زيادة هذه الحروف على الماضي في المستقبل
لقصد معنى غير معنى الماضي وهو الزمان الحاضر والزمان الآتي او هما معا ولا
ما احتيج الى هذه الزيادة عند … على الماضي فلا ينتقض احد بمثل اكرم وتقدح
وتقاعد لان زيادة الحرف فيها لنقل الفعل من باب الى باب اما لقصد التعدية
او للمبالغة او غيرهما لا لقصد معنى المضارعة اي لا لقصد معنى غير الماضي فتدبر
وهو اي المستقبل ايضا اي كما في الماضي يجي على اربعة عشر وجها والقياس ان يجي
على ثمانية عشر وجها ايضا ستة للغيبة وستة للخطاب وستة للمتكلم لكنه

اكتفى

اكتفى بلفظين في المتكلم لعدم الالتباس كما في الماضي فبقي اربعة عشر وجها نحو يضرب
الى آخره اي يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان
تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب ويقال له مستقبل لوجود
معنى الاستقبال في معناه فان يضرب مثلا يدل على الحدث وعلى الزمان الآتي
ويقال له مضارع لانه مشابه ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فيكون المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي مرعية باسم ضارب يعني يقال
للمستقبل مضارع لانه مشابه باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فهو في الحركات
اي الثلث والسكنات وايضا في عدد الحروف واي جمع السكنات اما اللفظ كلفظ الحركات واما
لاضمحلال معنى الجمعية بدخول الالف واللام كما تبين في الاصول كما اذا حلف
لا اشتري العبيد كيف يحنث بشراء عبد واحد ولا يلزم اعتبار كونه في الحركات
والسكنات لا يخل المقصود فافهم واما معنى لا اعني وجوب عبر عن اوليهما بقوله
ووقوعه موقعه في كونه صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب ويضرب وعن ثانيهما
بقوله وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم وايضا
يشبه اسم الفاعل في مبادئ الفهم في كل منهما الاحتمال عند الاطلاق نحو زيد مطلق
وزيد يعطي قوله وباسم الجنس عطف على بضارب يعني يقال للمستقبل مضارع لانه
مشابه باسم الجنس في العموم والخصوص يعني ان الجنس يختص بلام العهد

يعني الاسم الجنس مثل رجل شايع في امته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد عليه
كما يختص يضرب بالزمان المستقبل بعد ان كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل
بسوف او بالسين اي بسين الاستقبال نحو سيخرج وسوف يخرج لا بسين الاستفعال
وغيره والالف واللام فيها عوض عن المضاف اليه او للعهد الذهني واعلم ان
السين وسوف قد سماها سيبويه حرفي التنفيس ومعناهما تاخير الفعل الى الزمان
المستقبل وعدم التضييق في الحال وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل ان
السين منقوص بسوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل وبالعين على
ما قوله يفعل او باسم الجنس على اختلاف المذهبين في الاشتراك بين الحال و
الاستقبال يعني كما ان العين يشترك بين المعاني مثل الذهب والباصرة والجارية
كذلك المستقبل يشترك بين الحال والمستقبل فهذه المشابهة في الاشتراك فقط
لا في الاختصاص بعد الاشتراك كما يفهم عنه عبارته ولا يلزم التكرار بما قبله
فيبطل ما ذهب اليه بعض الشارحين من ان معناه كما ان العين مشترك بين
المعاني ثم يختص باحد المعاني بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص
لاحد الزمانين بدخول السين وسوف اعلم ان المستقبل حقيقة في احد الزمانين
مجاز في الاخر فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خلا عن القرائن
لم يحمل الا على الحال وهذا شان الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال والاول هو المختار كذا ذكره الرضي وقال ابن الحاجب

في شرح المفصل المضارع يشترك فيه الحال والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم
من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك
لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك وذهب القول بكونه مشتركا
لا يستقيم عبارته مما يجب ان يعلم ان كون الحال زمانا اصطلاحي عرفي لا حقيقي
اذ الماضي ينتهي الى الان هو مبدا المستقبل فلا يوجد زمان هو حال واية ما يكون
الحال زمانا لكان التنصيف ثابتا كذا حققه الكافي فقوله كان يتصل
فيعتبر حال هو ان بعض افعاله ماض وبعضها باق مبني على الاصطلاح
فالان الحاضر مع جنبيه من الزمان حال عرفهم ولما فرغ من بيان سبب
تسمية المستقبل مستقبلا ومعناه شرع في كيفية اعرابه وبنائه فقال زيدت
على الماضي حرف من حروف اتين حتى يصير الماضي مستقبلا يعني لما وجب المخالفة
بين لفظ الماضي والمضارع ليدل على مخالفة معنييهما وهي لا تكون بانتقاص
حرف من حروف الماضي لان الثلاثي بتقدير الانتقاص منه يصير اقل من القدر
الصالح وقد عرفت ان القدر الصالح ثلثة احرف حرف يبتدا به وحرف يوقف
عليه وحرف يتوسط بينهما وايضا انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه
الاربعة من الغيبة والخطاب والتكلم وحده ومع غيره ولو انتقص الكل وجد حرف
لم يوجد الكلمة فتعين ان يكون المخالفة بالزيادة وهذا الدليل المذكور
يجري في الثلاثي وغير الثلاثي محمول عليه واما كون حروف الزيادة حروف اتين

فلانهم وجدوا اولى الحروف بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ الكلم
لا يخلو عنها او عن بعضها عن الحركات ثم طلبوا الواو تاء كما سنذكره وزادوا النون
لشبهها بها ايضا وزيدت هذه الحروف في الاول دون الآخر مع ان محل التغيير والزيادة
الآخر لان التاء في الآخر يلتبس بالماضي لانه لو زيدت الالف التبس بتثنية الغائب نحو ضربا
ولو زيدت التاء التبس بالغائبة المفردة نحو ضربت ولو زيدت النون التبس بجمع
المؤنث الغائبة نحو ضربن وتلازم الالتباس في هذه الثلثة حملت الباقي عليها
وان لم يلتبس بها وزيادتها في الآخر واشتق المستقبل الذي من الماضي واتى من المصدر
فيكون بواسطة المصدر بواسطة الماضي كما عرفت في اسم الفاعل والمفعول
لانه اي الماضي يدل على الثبات اي التحقق والوقوع بخلاف المستقبل وما يدل على الثبات
فهو جدير بان يكون اصلا في الاشتقاق وزيدت حروف اتين في المستقبل
دون الماضي لان اللفظ المزيد عليه بعد اللفظ المجرد وزمان المستقبل
بعد زمان الماضي فاعطي السابق من اللفظ للسابق من الزمان وهو الماضي
واللاحق للاحق وهو المستقبل رعاية للتناسب بين اللفظ والمعنى وعينت
الالف بالزيادة للمتكلم وحده لان الالف من اقصى الحلق وهو اي اقصى الحلق
مبدأ المخارج والمتكلم هو الذي يبدأ الكلام فيكون بينهما مناسبة في المبدئية
فعينت له ثم حركوها لتعذر الابتداء بها وقيل عينت الالف للمتكلم للموافقة
بينه وبين همزة انا وقيل عينت له لانها اخف فاستوفز المتكلم بالاخف

و

وعينت الواو للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا و
ايضا للغائبة المفردة والمثناة ولم يذكر هذا المصنف لاختلاف فيه اذ عند بعضهم
تاء الغائبة ليست منقلبة من الواو كما في المخاطب بل هي تاء التانيث فلما زيدت
في الاول لئلا يلتبس بالماضي حركت لتعذر الابتداء بالساكن لكونه من منتهى المخارج
لانه من خارج الشفة والمخاطب الذي ينتهي الكلام به فيتحقق المناسبة بينهما
في الانتهاء فعينت له ثم قلبت الواو تاء حتى لا يجتمع الواوات في مثل ووجل في
العطف يعني ان ووجل مثال واوي فلو زيدت واو المخاطب فيه او دخلت واو العطف
ويجتمع واوات فكان يشبه نباح الكلب وهو مستكره فوجب قلبها حرفا آخر لدفع
الكراهة فابدلت التاء منها لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل
وراث ووجاه واعلم ان اجتماع الواوات مستكره اذا كان في كلمة واحدة لا في كلمتين
فلا يرد الاشكال بقوله تعالى آووا ونصروا وفيه تأمل ثمة اي ومن اجل ان اجتماع الواوات
مستكره قيل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اي لا يجوز زيادة الواو
في اول كلمة ما اصلا احترازا عن اجتماع الواوات اما في امثال الواوي فظاهر واما
في غيره فللحمل عليه قوله ونحكم بان واو ورنتل اصلي جواب سؤال مقدر وهو
ان قولكم لا يجوز زيادة الواو في اول كلمة ما منقوض بورنتل لزيادة الواو في
اوله ومع انه ظاهر والورنتل بفتحات وسكون النون اسم بلية وقيل
الشدة وعينت الياء للغائب اي غير المتكلم والمخاطب فيندرج فيه المذكر والمؤنث

مفردين ومثنيين ومجموعين لكنه سقطت الغايبة المفردة والمثناة
بقرينة الى ان فبقي الاربعة فسقط الاعتراض بعدم اندراج جمع المؤنث
الغايبة فافهم لان التاء من وسط الفم والالف هو الذي يكون في
وسط الكلام بين المتكلم والمخاطب فيكون بينهما مناسبة في التوسط
فعينت له وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره لتعينها لذلك في
ضربنا اى لتعين النون للمتكلم اذا كان معه غيره في الماضي نحو ضربنا وقيل زيدت
النون للمتكلم مع الغير لانه لم يبق من حروف العلة شيء اى حرف وهو اى وكان
ان النون قريب من حروف العلة في خروجها عن هواء الخيشوم الخيشوم
اقصى الانف هواء الخيشوم العضو الذي يخرج منه يسمى غنة ايضا فمعناه ان النون
غنة في الخيشوم كما ان حروف العلة مدة في الحلق واعلم ان النون انما يكون غنة اذا كان
ساكنة لا مطلقا بل لا يكون النون الساكنة غنة من الخيشوم مع خمسة عشر حرفا
من حروف الفم وهي القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والزاء والطاء
والدال والتاء والذال والظاء والثاء والفاء فمتى اتصلت النون الساكنة بحرف من
هذه الحروف فلها غنة في الخيشوم ولم يكن للفم فيها علاج البتة ولهذا لو نطق
الناطق بمثل منك وعنك وسد انفه اختل صوتها … وتلاشى واضمحل وفتحت
هذه الحروف اى حروف اتين التي للمستقبل للخفة اى لخفة الفتحة الا في الرباعي
مجردا كان او مزيدا فيه للثلاثي وهو اربعة ابنية فعلل وافعل وفاعل وفعّل

فان

فان حروف المضارعة مضمومة في هذه الاربعة لان هذه الاربعة رباعية والرباعي
فرع للثلاثي اما الرباعي المجرد فلانه اصل فلان حروفه اكثر عددا من حروفه والكثير بعد
القليل واما الرباعي المزيد فيه للثلاثي فلامتناع بنائه بدون الثلاثي والضم ايضا
اى كالرباعي فرع للفتح لان الضم ثقيل لاحتياجه الى تحريك الشفتين والفتح خفيف
لعدم احتياجه والخفيف اصل والثقيل فرع له فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وقيل
ضمت حروف المضارعة في هذه الاربعة لقلة استعمالهن اى استعمال الاربعة وتفتح
ما وراءهن اى تفتح حروف اتين في غير الاربعة المذكورة ثلاثيا كان او سداسيا
لكثرة حروفهن اى حروف ما وراء الاربعة من الخماسي والسداسي فالاولى ان يقال لكثرة
حروفه بتذكير الضمير وافراده لانه يرجع الى ما لكن روعي قصد الموافقة باللفظية
ساير الضماير المذكورة التي قبلها فجعل لفظ ما عبارة عن الكل وتركوا …
في هذه الحروف لان الياء منها والكسر ثقيل عليها فقط واما يهريق فاصله يريق جواب
سوال مقدر وهو ان قولكم حروف المضارعة مفتوحة في غير الرباعي منقوض بيهريق
لانه غير الرباعي مع ان ياءه غير مفتوح وحاصل الجواب انا لا نسلم انه غير الرباعي لان اصله
يريق وهو اى واصله ان يريق من الرباعي فزيدت الهاء على خلاف القياس وتكسر
حروف المضارعة في بعض اللغة بأيّ كان او غيرها اذا كان ماضيه مكسور العين
كما في بعض الثلاثي المجرد او مكسور الهمزة كما في الخماسي والسداسي حتى تدل كسرة
حروف المضارعة على كسرة الماضي اى على كسرة العين والهمزة في الماضي لان المضارع فرع

على الكسر في المثال الاول نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم وكذلك تكسب ويحسب وتحسب ونحسب ومثال
الاجوف الثاني نحو يستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر هذا من السداسي واما الثاني
نحو يحمر وتحمر واحمر ونحمر واذا كان كسر حروف المضارعة للدلالة على كسرة
المضارعة الماضي لم يجئ الكسر فيما لا يكون ماضيه مكسورا وفي بعض اللغة وهي لغة
غير الحجازيين لا تكسر الياء بل يكسر ما عدا الياء من حروف المضارعة للعلة
المذكورة لثقل الكسرة على الياء لا على غيرها واعلم ان اهل هذه اللغة يكسرون
الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى كذا قيل وعينت حروف المضارعة للدلالة على
الكسرة في عين الماضي او همزة دون غيرها من حروف الفعل لانها زايدة والتصرف
في الزايد اولى وقيل عينت حروف المضارعة للدلالة المذكورة دون غيرها لانه يلزم
بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في كلمة واحدة وهو غير جائز وبتقدير كسر الفاء لا يمكن
اسكان غيرها لما سياتي حتى لا يلزم المحذور ويلزم بكسر العين الالتباس بين يفعل
بفتح العين ويفعل بكسرها اذ لم يعلم ح انه مكسور العين في الاصل او مفتوح العين
لكن كسرت للدلالة المذكورة وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب في المضارع اذ هو
قد يكون مجزوما وقد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا فاذا تعين كسرها لم يكن
هذه الوجوه ولما لم يمكن كسر غير حروف المضارعة للدلالة المذكورة تعين كسرها
ويحذف التاء الثانية اي يجوز حذفها كما يجوز ابقاؤها على اصلها في مثل تتقلد
وتتباعد وتتبختر التبختر في المشي يقال فلان يمشي التبخترية وبالفارسية خراميدن
وتجنب

يعني

يعني اذا اجتمع تاءان في فعل مضارع وكان مبنيا للفاعل حذفت الثانية تخفيفا
وانما قلنا وكان مبنيا للفاعل لانه لو كان مبنيا للمفعول لم يحذف لقلة
استعماله لاجتماع الحرفين من جنس واحد والتلفظ بهما ثقيل على اللسان وعدم
امكان الادغام لان الادغام عبارة عن اسكان الاول وادراجه في الثاني
فيلزم الابتداء بالساكن ولا يجوز اجتلاب الهمزة في المضارع كما لا يجوز في
اسم الفاعل للمشابهة بينهما وعينت الثانية بالحذف لان الاول علامة
اي علامة المضارع والعلامة لا تحذف وليست علامة اخرى حتى يجوز حذفها وان كان
الاستقبال لما حصل بالثانية فحذفها اولى هذا مذهب سيبويه وذهب الكوفيون
الى ان المحذوفة هي الاولى لانها زايدة والزايد اولى بالحذف واسكنت الصاد
في يضرب اي اسكنت الفاء في المضارع نحو الصاد في يضرب فرارا عن توالي
الحركات الاربع في كلمة واحدة وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات
الاربع لزم من الياء فاسكان الحرف الذي هو قريب منه يكون اولى
اذ لا يمكن اسكان الياء نفسه لتعذر الابتداء بالساكن ومن ثمه اي ومن
اجل ان اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي لزم منه اربع حركات
اولى عينت الباء في ضربن للاسكان لانه قريب من النون الذي لزم
منه توالي الحركات الاربع ولا يسكن النون فيه مع ان التصرف في الزايد اولى
لئلا يخالف ساير الضماير القابلة للحركة في تحريكها نحو ضربت بالحركات الثلث وفتح المخففة

في الفعل المضارع نحو تضرب وتضرب

وسوى بين المخاطب المفرد والغائبة المفردة وكذا بين تثنيتهما في المستقبل
في نفس التاء لا في الياء باعتبارهما واحد في الاول للخطاب وفي الثاني للتانيث
لاستوائهما اي لاستواء المخاطب والغائبة في نفس التاء في الماضي نحو ضربتَ وضربتْ
نحو تضربُ وتضربُ وقس عليهما تثنيتهما نحو تضربان وتضربان ولكن الكسر لا يمكن
التاء في غائبة المستقبل كما سكن في غائبة الماضي لضرورة الابتداء بالساكن
اي لتعذره بخلاف الماضي لان التاء فيه في الآخر ولا الضم اي في غائبة المستقبل
فرقا بينهما حتى لا يلتبس بالمجهول في مثل تُدحرج يعني لو ضمت التاء لالتبس
المعلوم بالمجهول في الافعال التي ما قبل آخرها مفتوح في المجهول نحو تُدحرج او تُعلّم
التاء لم يعلم انه مجهول او معلوم غائبة فخصت التاء فرقا بينها وبين المخاطب
قلنا في الفتحة ولا بكسر ايضا حتى لا يلتبس بلغة تِعلم في الفعل الذي عين ماضيه او همزته
مكسورة والآخر غيره فلم يحمل عليه فالحاصل انه لزم الالتباس ايضا بالفتح لموافقة
بينها وبين اخواتها يعني وان لزم الالتباس في الفتح ايضا لكن فيه زيادة
وهي الموافقة بينها وبين اخواتها في كون كل واحد منها مفتوحا مع خفة
الفتحة ولما لم يمكن الفرق بينهما لفظا ابقيا على حالهما واكتفى بالفرق التقديري
وذكر ان تاء الغائبة تاء التانيث التي في الماضي لكنها قدمت للالتباس فلم يكن مبدلة
عن شيء بخلاف التاء في المخاطب فانها مبدلة من الواو كما مر وايضا يفرق بينهما بان
فان الغائبة مستترة تحتها هي والمخاطب مستتر تحته انت وقس على مفردهما تثنيتهما

في الوجهين واو دخل في آخر المستقبل اذا كان تثنية وجمعا مطلقا وفي المخاطبة
مفردة نون بعد ضمير التثنية والجمع نحو يضربان ويضربون وانما دخل في آخر المستقبل
لان الضمير كالجزء من الفعل وعينت النون بالزيادة مع ان الاصل ان يزاد من
حروف المد لعدم امكان زيادتها وهو ظ وقرب النون منها في خروجها عن
الخيشوم كما مر علامة للرفع لان آخر الفعل في الحقيقة صار باتصال ضمير الفاعل
بمنزلة وسط الكلمة بناء على ان الضمير كالجزء من الفعل وحاصله انه لما كان
المستقبل معربا ومرفوعا بعامل معنوي والاصل في الاعراب بالحركة فلم يمكن ذلك في آخر
التثنية والجمع والمخاطبة المفردة حقيقة بسبب اتصال الضمير بها لانه صار
آخر الفعل بمنزلة وسط الكلمة وهو لا يكون محل الاعراب ولان الضمائر
اوجب كون ما قبلها على وجه واحد فما قبل الالف مفتوح ابدا وما قبل الواو مضموم
ابدا وما قبل الياء مكسور ابدا فلم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في
الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولانها يلزم سقوطها بالجوازم وسقوط العلامة
غير جائز ولم يمكن اجراء الحركة على الضمائر انفسها لانها اسماء فلا يعرب باعراب الفعل
او لا يجوز جعل الكلمة محل الاعراب كلمة اخرى ولانها مبنية فلم يكن محل الاعراب
ولان في بعضها ما لا يقبل الحركة البتة وهو الالف وفي بعضها ما يستثقل هو الواو والياء فلزم
زيادة حرف ينوب مناب الحركة في المفرد فاختير لها النون لما ذكرنا آنفا فهي عوض
عن الضمة فحيث ثبتت الضمة ثبت النون كما في حال الرفع وحيث سقط الضمة سقط النون ايضا

كما في حال الجزم والنصب وانما خصت النون بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب وكل ذكر
مبين في النحو الا نون يضربن اي نون جماعة الاناث استثناء من قوله نون
علامة للرفع فانها ليست بعلامة للرفع لانها لم تسقط حالة الجزم والنصب وهي علامة
للتأنيث ولا ينافي ذلك كونه ضمير جماعة الاناث وجواز اجتماع علامتي التأنيث
كما في فعلن اي كما لا يكون النون في فعلن علامة للرفع بل للتأنيث لان الماضي مبني فلم يكن
فيه حرف الاعراب البتة واذا لم يكن نون يضربن علامة للرفع بني الفعل معها على السكون
لمشابهته بفعلن من حيث ان كل واحد منهما فعل في آخره ضمير جماعة الاناث وان
لم يجتمع فيها اربع حركات كما هو مذهب سيبويه واما لان اعراب المضارع بالمشابهة للاسم
الفاعل وحين دخل عليه نون جماعة الاناث لم يبق بينهما مشابهة وزنا فرجع الى
اصل بنائه الذي هو السكون وهذا ما اختاره الزمخشري ومن العرب من يقول
انه معرب لضعف علة البناء واعرابه تقديري لتوهم السكون محل الاعراب ولم يعوض
النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين ومن ثمه اي ومن اجل ان النون في
يضربن علامة التأنيث يقال في الجمع المؤنث الغائبة يضربن بالياء المنقوطتين من تحت
لا بالتاء المنقوطتين من فوق حتى لا يجتمع علامتا التأنيث اذ التاء للتأنيث ايضا
واجتماع علامتي التأنيث في الفعل وان كانا من جنسين غير جائز كما مر والامر في قوله
جمع المؤنث المخاطبة نحو تضربن بالتاء اذ التاء فيه علامة الخطاب فقط وعلامة التأنيث
نون جماعة الاناث والياء في تضربين اي في المخاطبة نحو تضربين بالتاء

عند الجمهور

علامة المفرد

علامة للخطاب فقط وعلامة التأنيث نون جماعة الاناث وما في المفردة ضمير الفاعل
عند العامة وبعضهم علامة التأنيث ايضا والتاء علامة الخطاب فقط كما مر في المضمرات
واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه فانك اذا قلت لم يضرب
زيد فكأنك قلت ما ضرب في الزمان الماضي كأنه اي لفظ لم مشابه بكلمة الشرط في
الاختصاص بالفعل يعني ان كلمة الشرط تختص بالفعل وتنقل معناه اي كان ماضيا
الى المستقبل وان كان مستقبلا ينقل من احتماله الحال الى المحض للاستقبال كذلك
كلمة لم تختص بالفعل وتنقل معناه لكنها تخصه بالمستقبل وتنقل معناه الى الماضي
المنفي فصل في الامر والنهي اخر النهي لانه يعلم بالقياس الى الامر فيكون الامر مقدما
عليه كما يتقدم عليه واخر الامر من المستقبل لكونه مأخوذا منه وقدم الغائب منه لمجاورة
صيغة المضارع غيره وقيل اخر الامر عن المستقبل لان المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال
والامر مختص بالمستقبل لان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله فالترتيب بينهما كترتيب
الزمان والامر في اللغة يطلق على الفعل والحال يقال امر فلان مستقيم اي فعله وحاله
ومنه قوله تعالى وما امر فرعون برشيد اي فعله وهو بهذا المعنى جامد لا مصدر له
وجمعه امور وعلى مصدر امره بكذا اي قال له افعل كذا وجمعه اوامر وعلى مصدر
امرة بمعنى كثرة وفي الاصطلاح ما ذكره المص بقوله الامر صيغة يطلب بها
الفعل فقوله صيغة بمنزلة الجنس يشمل الافعال كلها وباقي قيوده كالفصل
تخرج ما عدا الامر من الماضي والمضارع لانه لا يطلب بهما الفعل من الفاعل وانما

في العمل اي حيز

فصل في الامر والنهي

من الفاعل فلم يقل من الى طلب ثبت ول الامر الغائب هو المراد من الفاعل
الاصطلاحي وهو المسند اليه عاملة مقدمة عليه انما اخذ الفعل بدلالة اطلاق
الامر على الصيغة الماخوذة من قولهم امر زيد فكان الخبر نحو ثبت وطلبت
فيثبت دل مرفوع الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول ايضا كذا حقق وظهر
بطلان ما قيل ان التعريف ليس بجامع لان الامر قد يكون ببناء المجهول
فلا يطلب فيه الفعل من الفاعل وبطلان جوابه ايضا بان بناء الامر
للمجهول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر الى الاكثر فان قلت ان الحد منقوض
بمثل اترك لانه امر مع انه لا يطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به ترك فات
معنى اترك الضرب مثلا كف النفس من الضرب وكف النفس فعل من افعالها
وهو المطلوب بلفظ اترك كذا قيل **نحو ليضرب الى آخره** اي ليضرب ليضربا ليضربوا
لتضرب لتضربا ليضربن **وهو** اي الامر مطلقا **مشتق** بالذات **من المضارع**
لا من الماضي **لمناسبة بينهما في الاستقبال** يعني ان كل واحد منهما يدل على الاستقبال
اما المضارع فظاهر واما الامر فلان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله
وقيل لا يجوز ان يشتق الامر من الماضي لانه يؤدي الى تحصيل الحاصل
وهو محال فتعين المضارع اذ الامر لا يؤخذ من الامر **زيدت اللام في**
اول الامر **الغائب لانها من حروف الزوائد وايضا من وسط المخارج**
هذا شروع في بيان كيفية اخذ امر الغائب من المضارع يعني اذا اريد

اخذ

اخذ الامر الغائب من المضارع زيد في اوله اللام ليحصل الفرق بينه وبين المضارع
ويجزم آخره بها وخصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد لانها من
وسط المخارج والغائب وسط بين المتكلم والمخاطب فيكون بينهما مناسبة في التوسط
فزيدت هي دون غيرها وانما ذكر ان اللام من حروف الزوائد وجب ان يتبين
فقال **هي حروف الزوائد هي الحروف التي يشملها قول الشاعر هويت السمان**
فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمان ه قال ابن جني حكى ان
ابا العباس سأل ابا عثمان المازني عن حروف الزوائد فانشد هويت السمان
البيت فقال السائل الجواب وقال قد اجبتك دفعتين يريد هويت السمان وحكى
ايضا انهم يا اوس هل نمت وايضا قد كم لم ياتنا سهو وكذا اليوم تنساه
وجمعها بعضهم في بيت وهو يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال
اليوم تنساه واي اختصت تلك الحروف بالزيادة دون غيرها لان اول
الحروف بالزيادة حروف المد واللين لانها اخف الحروف واقلها كلفة لكثرة دورها
في الكلام واعتياد الالسنة بها واما قول المثنى بالواو والياء فقابلت الياء
فلمشابهتها الالف واما السبعة الباقية فمشبهة بها او مشبهة بما شبهت بها فالهمزة تشبه
الالف في المخرج وينقلب حروف اللين عند التخفيف والهاء ايضا تشبه الالف في المخرج
وابو الحسن يدعي ان مخرجهما واحد والميم من مخرج الواو وهو الشفة والنون
تشبه الالف ايضا لان فيها غنة وترنما ويمتد في الخيشوم امتداد الالف بالحلق والتاء

تشبه الواو من جهة مقاربة مخرجهما والتاء تشبهانا في الهمس وقرب المخرج
فتشبه الواو بالواسطة والهاء لم يكثر زيادتها بل زيدت في مثال استفعل فقط واللام
وان كان مجهورا لكنه يشبه النون في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه
فيشبه الالف بالواسطة ومما يجب ان يعلم انه لبيان المراد من كون هذه الحروف حروف الزيادة
انها تكون زائدة ابدا لا انها قد تركبت الكلمة منها وكتب احد ولا مثل سأل وام بل
المراد انه يزيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها ومعنى البيت
هويت بمعنى احببت السمان بكسر السين جمع سمين بوزن فعيل وهو صفة
المنزول وموصوفه محذوف والتقدير احببت النساء السمان فشيبنني واسناد الشيب
اليهن كناية من كثرة مصاحبته لهن فكأنه قال اني صاحبتهن من اول شبابي
الى زمان شيبي ويحتمل ان يكون شكاية عن عدم مساعدتهن له وقدما بكسر
القاف وسكون الدال الكلم من القدم بوزن العنب جعل سمان اسم الزمان
يقال عهدي كان كذا وكذا اي زمانا طويلا وقوله اي حروف سويت السمان تفسير
لحروف الزوائد لان البيت يشتمل عليها وعلى غيرها فيحتاج الى تفسير المراد ولم يزد في اول
امر الغائب من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة كي لا يجتمع حرفا علة احدهما الالف
الالف وثانيهما المضارعة وكسرت تلك اللام الزائدة مع ان الاصل في الحروف الزائدة على
حرف واحد الفتح لخفته لانها شبيهة باللام الجارة بجامع عملهما وذكر لان الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء واذا كان عامل الجر مكسورا في الاسماء الظاهرة كذلك

عامل ما هو بمنزلته من الجزم يكون مكسورا ايضا وكسرت اللام فرقا بينه وبين لام
التأكيد التي يدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب واسكنت لام الامر بالواو والفاء
نحو وليضرب فليضرب لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف واحد فصارا الواو
والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كلمة واحدة وعلى وزن فخذ فاسكنت
اللام تخفيفا كما سكن الخاء في فخذ تخفيفا اصله فخذ بكسر الخاء وهو عضو مخصوص
فهذا نظير الاسكان بالفاء واما نظيره في الواو فلفظة وهو بسكون الهاء اصله
بالضم وكذا اسكنت بثم نحو ثم ليقضوا حملا عليهما ولما فرغ من بيان كيفية اخذ
الامر الغائب من المستقبل شرع في كيفية اخذ الامر الحاضر منه فقال وحذف حرف
الاستقبال ليكون امرا في الامر الذي طلب اي الحاضر المعلوم بقرينة مقابلته
للمجهول للفرق بينه وبين امر الغائب وعليه الحذف في الذي طلب لكثرته يعني لو لم
يحذف حرف الاستقبال في الامر الذي طلب كما لم يحذف في الامر الغائب وجب زيادة اللام
ايضا في اوله لئلا يلتبس بالمستقبل واذا زيدت اللام التبس احد الامرين بالآخر
في بعض الصور كما اذا قلت لتضرب لم يعلم ان المأمور غائبة او حاضر فوجب الحذف
من احدهما لدفع هذا الالتباس فوجدوا الذي طلب اولى بالحذف لكثرته واستغنائه عن اللام
الذي هو الاصل في تغييره واما الغائب فقليل اي يقع الامر وكون الحذف نوع من الاختصار
والتخفيف ومن ثمه اي ومن اجل ان حذف حرف المضارعة من امر الذي طلب لكثرة استعماله
لا يحذف اللام في مجهوله الظاهر انه يقال لا يحذف التاء او يقال لا يحذف اللام والتاء

لكن لما كان عدم حذف اللام مستلزما لعدم حذف التاء اكتفى بذكره وانما قلنا كذلك
لان اللام انما ثبت على تقدير عدم حذف التاء لدفع التباس الامر بالمضارع كما مر
نحو لتضرب بضم التاء وفتح الراء **لقلة استعماله** اى استعمال فعل المجهول المخاطب **واجتلبت**
الهمزة في اول امر المخاطب **بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا**
قيد به لان ما بعد حرف المضارعة اذا كان متحركا لم يلزم اجتلاب الهمزة بعد حذفه
لامكان الابتداء بما بعده نحو عد وخف ودحرج من تعد وتخاف وتدحرج
للافتتاح اى ليمكن الافتتاح والابتداء نحو اعلم وانصر وانطلق واستخرج من
تعلم وتنصر وتنطلق وتستخرج وانما تعينت الهمزة لكونها من اقوى الحروف والابتداء
بالاقوى اولى كذا قيل وقيل انما تعينت الهمزة لاختصاصها بالمبدا في المخرج
وكسرت الهمزة المجتلبة **لان الكسرة اصل في همزة الوصل** لان همزة الوصل
زيدت ساكنة ثم حركت والاصل في تحريك الساكن الكسر كما ذهب اليه الرضي وابن
الحاجب نقلا من ابن جني تمسكا بان قاعدتهم اذا زادوا حرفا زادوه ساكنة
ثم حركوه ان احتيج بخلاف ما اذا ابدلوها وقد غفل صاحب النجاح عن هذه القاعدة
فاعترض عليه بان ما ذكره ابن جني باطل لانه يلزم العود الى المهرب عنه وهو التحرز
عن حرف ساكن الحرف فهو ساكن مثل الاول والحق زيادتها متحركة لئلا يلزم المحذور
وتحقيق الكلام في هذا المقام على ما ذكره البعض ان هذه الهمزة وان كانت
ساكنة لكنه جئ بها قبل الساكن في الابتداء لانه قد علم انه اذا اجتمعت معه فلا بد من

حذف

حذف احدهما او حركة احدهما ولم يجز حذف الثاني ولا حركته لئلا يلزم تغيير
البناء ولا حذف الهمزة لانه يفضي الى المهرب عنه وهو الابتداء بالساكن فلم
يبق الا حركة الهمزة فحركت وكسرت بما هو الاصل في التقاء الساكنين وانما يضم ما يضم عينه
وان كان الكسر اصلا في تحريك الساكن لان الجزم الذي هو السكون في الافعال
عوض عن الجر في الاسماء لتعذر الجر فيها فلما ثبت بين السكون الجزمي في
الافعال وبين الكسر المختص بالاسماء تعويض وتبديل واحتيج ههنا الى تعويض
عن السكون جعل الكسر عوضه وانما سميت همزة الوصل لانه يتوصل بها الى النطق
بالساكن والخليل سماها سلم اللسان وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل
ما قبلها بما بعدها وتى توجان بحال ان وكسرت الهمزة منقوض بمثل
اكتب لان همزته مضمومة اجاب عنه بقوله **ولم يكسر الهمزة** بل يضم مع ان الاصل
الكسر **في مثل اكتب** الامر في الفعل الذي عين مضارعه مضموم **لان بتقدير الكسرة**
يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية **الى الضمة** التحقيقية قوله **ولا اعتبار**
بالكاف الساكن جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر **لان الحرف الساكن** مطلقا
لا يكون حاجزا حصينا اى مانعا قويا يمنع الخروج المذكور عندهم **ومن ثمة** اي
ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا **جعل واو قنوة ياء في قال**
قنية بكسر الكاف فيهما وقد يضم فيهما ويقع الياء على حالها يقال قنوت الغنم
وغيرها قنوة وقنية وقنيانا اذا اقتنيتها اى اكتسبتها لنفسك الا للتجارة

ان ادعوا امر وعينه مضموم مع ان همزته مكسورة وان اغزي امر وعينه مكسورة
مع ان همزته مضموم قلت حركة العين فيهما عارضة لان اصل ادعوا ادعووا استثقل الضمة على
الواو فحذفت واصل اغزي اغزوي فاعل ايضا بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم حذفت
لالتقاء الساكنين وقيل بضم الهمزة المجتلبة في مثل اكتب للاتباع اي لاتباع حركة
الهمزة لحركة عين الفعل وبكسر فيما يكون عينه مكسورا للاتباع ايضا ولم يتبع في
المفتوح لئلا يلزم الالتباس بينه وبين المضارع الموقوف فاذا قلت مثلا اعلم
بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم انه امر او مضارع اسكن آخره للوقف وما قيل انه
يقال ان [illegible] لكان الكسر اصلا في همزات الوصل منقوض بقولنا ايمن لان همزته مفتوحة
مع انه للوصل اجاب بقوله وفتح الف ايمن بضم الميم انما قال الف لان الهمزة اذا وقعت
اولا تكتب على صورة الالف ولانهما متقاربان في المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى
تحريك الالف قلبوها همزة وقال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة
تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء رحمهم الله تعالى بان
الحروف ثمانية وعشرون مع كونه للوصل اي مع كون الكسر اصلا في الوصل لانه اي ايمن
جمع يمين لانه لم يجئ على زنته واحد في كلام العرب واما آجر والآنك فاعجميان وهو
بمعنى القسم سميت بذلك لانهم كانوا اذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين
صاحبه وان جعلت اليمين ظرفا فلا تجمعه لان الظروف لا يكاد تجمع والفه للقطع اي
والحال ان قطع الف الجمع لا يكون الا للقطع ثم جعل الف ايمن للوصل بعد ان كان
للقطع

للقطع في الاصل اي اجري مجرى الف الوصل في سقوطه في الدرج لا في الكسر لكثرة استعماله
هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى انه مفرد على وزن افعل اذ قد يجيء في كلام
العرب على زنته مفرد مثل آجر وآنك [illegible] واجاب الكوفيين والمفرد من الاصل
وهمزته للوصل والا لما سقط في الدرج وقال سيبويه انه من اليمن بمعنى البركة
يقال يمن فلان على قومه وهو ميمون قومه وفتح الف التعريف لكثرتها ايضا عطف
على قوله وفتح الف ايمن فيكون جوابا لسؤال مقدر تقريرها اعلم انهم اختلفوا في آلة
التعريف فذكر المبرد في كتابه الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها و
انما ضم اللام اليها لئلا يشتبه الف التعريف بالف الاستفهام فيكون للقطع وقال
سيبويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل لكنه فتحت مع ان الاصل
في همزة الوصل الكسر لكثرة استعماله وقال الخليل ان الذي يجيء لها آلة التعريف [illegible] في نحو
هل فيكون همزته للقطع وانما حذفت في الدرج لكثرة الاستعمال والمذاهب الثلثة مذكورة
في شرح الرضي مع ادلتها لكنها [illegible] وتركنا الدلائل لئلا يطول الكلام
فمن رامها فليطالع ثمة واذا قد علمت ما قررناه فاعلم ان قوله وفتح الف التعريف
لكثرتها انما يستقيم على مذهب سيبويه اذ هو جواب بعد تسليم كونه للوصل وهو ظاهر وافتتاحه
الا الف التعريف لانه في ملابسة فتدبر وفتح الف اكرم هذا جواب عن سؤال مقدر
وسؤال ان [illegible] واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة ان كان ما بعدها
ساكنا للابتداء وكسر الهمزة منقوض بقبل اكرم لان ما بعد حرف المضارعة

فعلى قول سيبويه يكون للقطع ايضا

وهو الكاف ساكن وهمزة مجتلبة مع انها مفتوحة وحاصل الجواب منع كون الهمزة مجتلبة
وذلك لانه ليس من الف الامر اي ليس مجتلبة للافتتاح حتى يكون للوصل فيلزم الكسر
بل الفه للقطع انه محذوف من تأكرم قوله حذفت لاجتماع الهمزتين في أأكرم
استئنافية فيقع جوابا لسؤال مقدر فكان قائلا يقول لم حذفت من تأكرم فاجاب
حذفت أأ يعني زيدت همزة مفتوحة في اول كرم لنقله الى باب آخر فيكون أأكرم في
مضارعه يأأكرم كيدحرج بالهمزة اذ المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة
فيه فاجتمع في الحكاية همزتان فتشبه بنباح الكلب او بصوت السكران فحذفت احدهما
وحذفت عن البواقي طردا للباب وقد ترد في الضرورة كما في قول الشاعر ٥
شيخ على كرسيه معمما فانه اهل لان يؤكرما لما حذف حرف المضارعة
لقصد بناء صيغة الامر اعيدت الهمزة لزوال علة حذفها وهي حرف المضارعة اذ بحذفها
زال المضارعة فزال حكم الاطراد فان قلت لم لم تعد الواو في تعد بعد حذف حرف
المضارعة للامر مع ان حذفها للاطراد ايضا وقد زال بزوال علته قلت لو اعيدت لاعل
بالحذف ثانيا لان فعله تبع له فيكون سعي الاعادة ضايعا كذا في الوافي واعلم ان همزة أكرم
وانطلق وغيرهما من افعال اوله همزة سوى أكرم للوصل لا للقطع وكذا في مصدره و
امره لان اصل استخرج خرج فزيدت السين والتاء في اوله لنقله الى باب آخر لكن
ما بقي آخر الاول ساكنة يتعذر الابتداء به فاجتلبت همزة للافتتاح ثم ما زيدت
حرف المضارعة على اصل الماضي كما هو دستور لم يحتج الى الهمزة فيكون مضارعه يستخرج بلا همزة

فلما فقد حرف المضارعة للامر بقي آخر الاول ساكنا فاجتلبت همزة للافتتاح وقس
عليه غيره وانما سميت مثل استخرج وصلا وشمل انطلق حيث ما اسقاط الثبوت الهمزة
في الكلام وان لم يكن جزءا من الفعل حقيقة كذا حققه المحققون ولا يحذف
الف الوصل في الخط اي الكتابة حتى لا يلتبس الامر المخاطب من باب علم بالتخفيف
بامر علم بالتشديد ما لم يحذف في الامر لرفع الالتباس بين نحو الامر من علم
عليه ما لا التباس فيه من همزات الوصل كما في الاسماء والافعال والمصادر طردا للباب
فان قيل يعلم اي لا يلتبس احد الامرين بالآخر بل يفرق بينهما بالاعجام بكسر الهمزة
وهو مصدر ومعناه وضع النقطة على الحروف ومنه حروف المعجم اي حروف الخط
المعجم ثم استعمل فيما هو حاصل بالمصدر وعمموه فاريد به الحركات والنقطة والتشديد
وحاصل ما ذكره السائل منع الالتباس على تقدير حذف الهمزة في الكتابة بحصول
الفرق بالاعجام لان العين في الامر من علم بالتخفيف عند الدرج ساكنة واللام
يوضع لها فتحة والعين في الامر من علم بالتشديد يوضع عليه الفتحة واللام عليها الكسرة
والتشديد فلا يلتبس احدهما بالآخر في الخط كما لا يلتبس في اللفظ قلنا الاعجام
يترك في الخط كثيرا فيلزم الالتباس المذكور ومن ثمة اي ومن اجل ان الاعجام
يترك كثيرا فرقوا بين عُمَر بضم الاول وفتح الثاني وبين عَمْرو بفتح الاول وسكون الثاني بالواو
في الخط حيث كتبوا في حال الرفع والجر في الثاني وتركوا في الاول لئلا يلتبس احدهما بالآخر
عند ترك الاعجام وخصوا الزيادة بالثاني لخفته ونقل الزيادة ~~بالثاني لخفته ونقل الزيادة~~

ولم يكتبوا في حالة النصب للفرق بالالف التنوين بخطها في الكتاب دون الاول وهو غير
منصرف فلا يدخله الف التنوين وهما توجبان يقال ان عدوكم ولا يحذف الفا وصل
في الخط منقوض ببسم الله الرحمن الرحيم لان همزة الوصل مع انها حذف في
الخط اجاب بقوله وحذفت اي همزة الوصل في الخط في بسم الله اي بسم الله الرحمن الرحيم
لكثرة استعماله اي في الكتابة وطول الباء عوضا عنها ولا يحذف من اقرأ باسم ربك
ومن بسم الله لقلة استعماله في الكتابة بالنسبة الى بسم الله الرحمن الرحيم ويجزم
الامر اذا كان ذلك الامر باللام سواء كان امرا غائبا مطلقا او امرا حاضرا مجهولا
اجماعا اي اتفاقا بين البصريين والكوفيين لان اللام شابه بكلمة الشرط في مثل
ان ولو في النقل اي في نقل معنى الفعل فكما ان ان ينقل الفعل من كونه مجزوما به
الى كونه مشكوكا فيه كذلك لام الامر ينقل معنى المضارع من كونه اخبارا الى كونه
انشاء فلما شابه بكلمة الشرط في النقل يعمل عملها وهو الجزم فلا فرق بين آخر
المضارع المجزوم وبين آخر الامر باللام في صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومفرده
ومثناه ومجموعه فتقول ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن كما تقول لم يضرب
لم يضربا لم يضربوا لم تضرب لم تضربا لم يضربن وكذا الى ليخش مع لم يخش الى آخرها
وليغز مع لم يغز الى آخرهما وكذلك المخاطب اي كما الامر باللام امر المخاطب كونه
مجزوما باللام عند الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب مثلا عندهم وبخ
الا ان من اجل ان اصل اضرب لتضرب قرأ النبي عم فبذلك فلتفرحوا بالتاء

اللام

٥٦

اللام وحرف المضارعة على الاصل كما في فلتفرحوا وايضا قد جاء في الحديث باللام
لتقوموا عمن تنتهز ولو بشوكة وقد جاء في الشواهد كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش
فتقضي حاجة المسلمين كما ذكره في ان الاصل امر المخاطب المعلوم باللام فحذفت
اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال فيه بالنسبة الى الامر الغائب فيكون اللام مقدرة
ايضا ثم حذفت علامة الاستقبال وهو ان لا يكون مقدرة ايضا للفرق
بينه وبين المضارع فبقي الضاد في اول الكلمة ساكنا فتعذر الابتداء
فاجتلبت همزة الوصل للافتتاح ووضعت همزة الوصل موضع علامة الاستقبال
واعطي له اي لهمزة الوصل وتذكير الضمير اما باعتبار الالف او اللفظ فالمذكور
اثر علامة الاستقبال وهو كون المضارع مجزوما كما اعطي الواو رب اي مثل الذي
ونحو موضع رب الذي هو حرف الجر عمل رب وهو الجر في قول الشاعر فمثلك بكسر
الكاف وجر اللام لان الفاء عمل عمل رب فتقديره فرب مثلك اي يا رب امرأة مثلك
حبلى وهي امرأة ذات حمل وهو مجرور تقديرا انه صفة مثلك لان مثل لا يتعرف
بالاضافة لتوغله في الابهام كما تبين في النحو قد طرقت طرق بمعنى جاء ليلا من باب
دخل وضمير المفعول محذوف راجع الى حبلى اي طرقتها بمعنى جئت اليها وهو عامل رب
المقدر فوصفه ومرضع عطف على حبلى اي امرأة لها ولد ترضعه فان وضعها بالرضاع
الولد قلت مرضعة فالهيتها اي اشغلتها الضمير يرجع الى الحبلى والى المرضع باعتبار
كل واحد منهما عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم والتمائم جمع تميمة وهي التعويذة

مطلب

تعلق على الانسان وقد نهانا النبي عم حيث قال من علق تميمة فلا اتم الله له
وقيل هي خرزة واما المعاذات اذا كتب فيها القرآن واسماء الله تعالى فلا بأس بها
محول اسم فاعل من احال اي اتى عليه حول وهو صفة ذي تمائم والبيت للحجاج
في اصل كلامه من ان حرف المضارعة مقدر في امر المخاطب فيكون معربا به
واللام مقدر ايضا فيكون مجزوما فهم لا يفرقون بين المقدر والملفوظ
وقد اجاب الزمخشري عنه فقال قال الكوفيون هو مجزوم باللام المقدرة وهذا
خلف من القول لان حرف المضارعة هو علة الاعراب فانتفى بانتفائه كما انتفاؤه
في الامر بانتفاء سببه فان زعموا ان حرف المضارعة مقدر قلنا ليس بمستقيم لان
حرف المضارعة من صيغة الكلمة كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير
الميم كذلك تقدير حرف المضارعة وهذا حاصل ما ذكره المص بقوله **وعند
البصريين** الى آخر الدليل عنه ان امر المخاطب المعلوم عند البصريين **مبني** على السكون
لا معرب مجزوم **لان الاصل في الافعال البناء** لعدم توارد الفاعلية والمفعولية
والاضافة عليها واصل البناء السكون **واما الفعل المضارع** فهو انما اشبه
تامة عارضة **بينه وبين الاسم ولم يوجد المشابهة بينه وبين الامر** كما هو
وبني الماضي على الحركة لعلة المشابهة ولم يوجد المشابهة اصلا بين الامر المخاطب
وبين الاسم **بحذف حرف المضارعة** منه فرجع الى اصله وهو الذي هو السكون
لكنه يعامل معاملة المجزوم في اسقاط الحركة من المفرد الصحيح كاضرب كما يقال

لم

لم يضرب وفي اسقاط الحرف من الناقص والاجوف نحو ارم وقل كما يقال لم يرم ولم يقل
وفي اسقاط النون في التثنية والجمع والمفرد المؤنث نحو اضربا اضربوا اضربي
كما يقال لم تضربا لم تضربوا لم تضربي قال الفاضل الرضي والذي غر الكوفيين حتى
قالوا انه مجزوم واللازم مقدر اجراؤه مجرى المجزوم **ومن ثمة** اي من اجل ان حرف
المضارعة سبب الاعراب وجودا وعدما **قيل انه مبني اتفاقا** اي امر المخاطب **بالاجماع لوجود
علة البناء وهي حذف حرف المضارعة** ولما فرغ من بيان نفس صيغة الامر وكيفية
اخذه من المضارع شرع فيما يتعلق به ومما يناسبه وكونه طلبا من اتصال
نوني التأكيد وكيفية بناء آخره عند اتصالهما بها فقال **وزيدت في آخر الامر**
مخاطبا كان او غائبا معلوما كان او مجهولا **نونا التأكيد** احديهما ثقيلة متحركة
والاخرى ساكنة وهي في المثقلة زيادة تأكيد قال الخليل اذا ثبت بالنون المؤكدة
الخفيفة فانت مؤكد واذا اثبت الثقيلة فانت اشد توكيدا وانما زيدتا في
آخره لئلا يجتمع في اوله زائدتان ولان الزيادة نوع من التغيير ومحل
التغيير آخر الكلمة **لتأكيد الطلب** فيقال بزيادة النون الثقيلة في امر الغائب
نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان قدم الثقيلة
لشمولها جميع الصيغ ولزيادة التوكيد فيها **وكذلك امر المخاطب نحو اضربن الى آخره**
اي اضربن اضربان اضربن اضربن اضربان اضربنان **وفتح الباء في مثال ليضربن**
في المعلوم كان او مجهولا ولتضربن للغائبة ايضا وفي امر المخاطب المجهول

مخففة صح

بالنون الثقيلة اي حركت بالفتح مع ان الاصل السكون اما علة نفس التحريك فهو فرع
به المص بقوله فرارا عن اجتماع الساكنين وهما الباء والنون الاولى واما
علة تعيين الفتح فلخفته هذا هو التحقيق لكن المص تسامح وعلل الفتح بعلة نفس
التحريك باعتبار تضمن الفتح التحريك تقليلا للمسافة وفتح النون المشددة في
غير التثنية وجمع المؤنث فانها مكسورة كما يجي للخفة اي لخفة الفتحة وحذفوا
واو ليضربوا اي حذفوا الواو من الجمع المذكر من الامر الغايب عند زيادة نون
التاكيد الثقيلة وكذا من الامر الحاضر نحو اضربوا للتخفيف اكتفاء بالضمة ولانه
لو لم يحذف التقى ساكنان مع انه لا التباس بالحذف وياء اضربي اي وحذف الياء
من المفرد المؤنث الحاضر عند زيادة النون الثقيلة ايضا للتخفيف اكتفاء بالكسر
ولا يرد ان يقال ان الواو والياء علامتان والعلامة لا تحذف لان الحركتين
اللتين قبلهما تدلان عليهما فكانهما لم تحذفا ولما توجه ان يقال ان مقتضى
القياس ان يحذف الالف من التثنية اكتفاء بالفتحة كما حذفت الواو من الجمع
اكتفاء بالضمة فلم يحذف اجاب بقوله ولم يحذف الف التثنية مع ان القياس
ان يحذف حتى لا يلتبس التثنية في المذكر والمؤنث بالواحد فيهما ولا اعتبار بكسر
النون لوقوعها في الطرف وكسر النون الثقيلة مع ان الاصل الفتح للخفة بعد الف
التثنية مطلقا اي مذكرا كان او مؤنثا غايبا كان او مخاطبا معلوما كان
او مجهولا قال جاربردي انت في الامثلة تشبيها لها بنون التثنية في وقوعها في الطرف

بعد

بعد الالف وحركت بحركتها وحمل عليها جمع المؤنث وحذف النون التي هي تدل
على الرفع في مثل هل تضربان بالنون الثقيلة لان ما قبل النون الثقيلة مطلقا
يصير مبنيا فهي علامة البناء فوجب حذف علامة الاعراب اذ لا يجتمع في كلمة واحدة
اعراب وبناء حتى يجتمع علامتاهما واما كان الفعل مبنيا عند اتصال نون التاكيد
لتركبه مع النون والاعراب في الوسط فبني على الحركة والنون حرف
لا حظ له من الاعراب فبقي جزآن مبنيين كبعلبك وقيل بني لان ما قبل
النون مشتغل بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجمع المذكر والواحد
المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق فلم يمكن
الاعراب فرجحوا موجب البناء الذي مع ضعفه واما قال في مثل هل تضربان ولم
يقل في التثنية لان حذف نون الاعراب للعلة التي ذكرها المص لم يوجد الا بعد
قبل دخول النون بالجوازم مثلا اذا قلت لم يضربا فقد حذفت نون الاعراب
بالجازم قبل دخول نون التاكيد بخلاف مثل هل تضربان لان ما قبل الجزم فيه الفعل
لكن اذا ادخلت عليه نون التاكيد حذفت نون الاعراب كما ذكره المصنف
وادخل الالف الفاصلة اي الفارقة بين النونات في ليضربنان فرارا عن اجتماع
النونات احدها نون جماعة المؤنث وثانيها وثالثها نون التاكيد الثقيلة فانها
نونان ساكنة ومتحركة ولا يمكن حذف نون جماعة النساء كما حذف الواو من الجمع
المذكر لانه علامة ولا يدل حركة ما قبله عليه كما لا يدل الضمة على الواو في المذكر حتى يجوز حذفه

وحكم النون الخفيفة مثل حكم الثقيلة في جميع ما ذكر يعني فتح الباء في ليضربن
فرارا عن اجتماع الساكنين وحذفت الواو والياء في ليضربوا واضربن اكتفاء
بالضمة والكسرة الا انه اي النون الخفيفة لا يدخل بعد الالفين احدهما الف
التثنية والاخر الف الفاصلة فلا يدخل التثنية مطلقا ولا الجمع المؤنث فبقي
المفرد والجمع المذكر نحو ليضربَنْ ليضربُنْ ليضربِنْ بفتح الباء في الاول وضمها
في الثاني وكسرها في الثالث وقس عليها امر الحاضر لاجتماع الساكنين في غير حده
احدهما الالف والثاني نون التاكيد الساكنة وهو غير جائز ولم يكن حذف الالف
اما في التثنية فلئلا يلتبس المثنى بالواحد واما في الجمع المؤنث فلئلا يلزم اجتماع
النونين ولم يمكن ايضا تحريك الالف اما في التثنية فلانه ضمير وهو لا يتغير واما في
الجمع المؤنث فلانه للفصل والف الفصل لا يقبل الحركة للزوم سكونه ولم يمكن
ايضا تحريك نون التاكيد لانه خلاف وضعها اعلم ان قولهم في غير حده وهو
ان لا يكون في كلمة الاول مدا والثاني مدغما احترازا عن اجتماع الساكنين في حده اذ
هو جائز عندهم وهو ان يكون في كلمة الاول مدا والثاني مدغما في حرف آخر كما ضربان
ودابة وانما جاز ذلك لان المد الذي في حرف المد يقوم مقام الحركة والساكن
اذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة
فكانا متحركين وعند يونس يدخل النون الخفيفة بعد الالفين قياسا على
الثقيلة فاجاز التقاء الساكنين على غير حده فيما يمكن التلفظ بهما فيه وعليه

قراءة

قراءة من قرأ محياي بسكون ياء الاضافة وكلاهما اي كلا نوني التاكيد
يدخلان على الوجه المشروح في سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها الضمير
يرجع الى سبعة لتحصيل التعليل لانه لا يوجد في النفي معنى الطلب او لتحصيل التحقيق
لان النفي لما شابه النهي اعطي حكمه فيكون انشاء حكما وفي تعليل المفصل اشعار
بان نون التاكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب كالماضي والمضارع الذي ظهر فيه
لحال العدم امكان تاكيده اما الماضي فلانه امضى فات وتاكيد الغائب ممتنع
واما المضارع فلان التاكيد انما يليق بما لم يحصل كما في الله لاضربن واما الحال في الكلام
فهو وان كان محتملا للتاكيد ولكنه يحتاج الى طلب اي الحال في الحال متحقق لا تاكيد
لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب الاغلب ان يطلع على ضعفها وتوهم التوكيد
كذا ذكره الرضي واما المستقبل الذي فيه معنى الطلب فيمكن تاكيده لقصد تحصيل
المطلوب على الوجه الابلغ وما يوجد فيه معنى الطلب سبعة احدها الامر غائبا كان او حاضرا
معلوما كان او مجهولا كما مر معناه ومثاله والثاني النهي نحو لا تضربن والثالث
الاستفهام ومعناه السؤال عن حصول الفعل نحو هل تضربن والرابع التمني و
هو طلب حصول الشيء نحو ليتك تضربن والخامس العرض بفتح العين وسكون
الراء ومعناه الحث على الفعل نحو الا تضربن وهو قريب من التمني لانك اذا عرضت
على الغير الضرب فقد حثثته عليه ولن تحثه الا ما تتمناه وليس استفهاما لانك لا تقصد
بقولك الا تضربن السؤال عن ترك الضرب والسادس القسم اي الفعل المضارع الذي

يدخل عليها اللام الموطئة للقسم فيقع جوابا للقسم نحو والله لنضربن وقس عليها الاستفهام
والتمني والعرض فمعنى الاول الفعل المضارع الذي يدخل عليه حرف الاستفهام
ومعنى الثاني يدخل عليه حرف التمني ومعنى الثالث يدخل عليه حرف التحضيض فهذه
الحروف الاربعة تفيد في المستقبل معنى الطلب الغير الواقع وتوكيده نوع تأكيد ولهذا
جاز دخول نون التاكيد عليه كذا ذكره الرضي حيث قال ان نون التاكيد لا يلحق
في المستقبل الذي هو خبر محض الا بعد ان يدخل عليه اول الكلام ما يدل على التاكيد ايضا
كلام القسم نحو والله لاضربن واما حرف المزيدة نحو اما تفعلن ليكون
ذلك الاول توطئة لدخول نون التاكيد وايذانا به والسابع النفي قليلا لانه
تدخلان عليه دخولا قليلا لان دخولها عليه ليس لوجود معنى الطلب بل مشابهة
بالنهي في الصورة نحو لا تضربن والنهي وهو في اللغة المنع وفي الاصطلاح
فعل يطلب به ترك الفعل من الفاعل فهو ضد الامر لكنه المخصوص مثل
الامر بحسب الاحكام فهو مماثله في جميع الوجوه المذكورة في الامر من كونه ماخوذا
من المستقبل وكيفية دخول نون التاكيد عليه وكيفية حركة ما قبل النون فيه
الا انه اي النهي غائبا كان او مخاطبا معلوما كان او مجهولا معرب بالاجماع
لوجود علة الاعراب وهو حرف المضارعة ولما فرغ من اقسام الفعل المبني
للفاعل شرع في اقسام الفعل المبني للمفعول لكن اكثر استعمال المبني للمفعول بين
اهل النحو من الاشياء المذكورة فيما سبق من الماضي نحو ضُرب بضم الضاد وكسر الراء

ويجيء المجهول

الى آخره ومن المستقبل نحو يُضرب بضم الياء وفتح الراء الى آخره ولم يذكر الامر
والنهي والنفي استغناء بذكر المستقبل لكونهما ماخوذة منه فان قيل
المفعول ضد الفاعل في المعنى فكيف يجوز ان يقام مقامه ويرتفع ارتفاعه
اجيب بان للفعل طرفين في القصد وهو الفاعل في حد الوقوع وهو
المفعول فيهما متناسبان من حيث ان كل واحد منهما محل للفعل فلهذه
المناسبة جاز وقوع المفعول مقام الفاعل والغرض من وضع المجهول
اما لخساسة الفاعل حق العبارة ان يقال اما خساسة الفاعل كحذف
اللام منه ومما عطف عليه ورفع الخساسة وما عطف عليه يعني قد يكون
الفاعل حقيرا بالنسبة الى المفعول فيحذف لتطهير اللسان عن ذكره وقد يسند
فعل الى المفعول لئلا يبقى الفعل بلا مسند اليه نحو شُتم الخليفة اي شتم الفاسق
الخليفة او لعظمته بالنسبة الى المفعول فيحذف لتطهيره عن لسانك نحو
عوقب اللص اي عاقب السلطان اللص او لشهرته عند السامع فيكون ذكره
عبثا في الظاهر او خوفا عليه اي على الفاعل نحو قتل عمرو اي قتل زيد عمرا
فلو لم يحذف الفاعل يعلم ان زيدا قاتل فيقتص فيحذف ابهاما بان القاتل
غير معلوم ولما فرغ من ذكر علل حذف الفاعل في المجهول شرع في ذكر علة
العدول من صيغة الى صيغة فقال واختص اي المجهول بصيغة فُعِل بضم
الفاء وكسر العين في الماضي من الثلاثي المجرد يعني لما وجب تغيير صيغة الفعل

او جهالة نحو سُرق المال

بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول الذي اقيم مقام الفاعل بالفاعل واختير
هذا الوزن الثقيل في المجهول دون المعلوم لكون المجهول اقل استعمالا منه
للفرق بينهما واختير ذلك الوزن الذي هو فُعِلَ دون ساير الاوزان
لان معناه اي معنى المجهول غير معقول اي بعيد في حذف الفاعل قوله وهو
اسناد الفعل الى المفعول بيان بقيد التعليل فتقدير الكلام ان معنى
المجهول البعيد في الافعال لانه اسناد الفعل الى المفعول واسناد الفعل الى
المفعول بعيد لانه خلاف الاصل والظاهر فُعِلَ صيغة ايضا اي كمعناه غير
معقول اي بعيد في الاسماء وحاصل ان معنى المجهول لما كان معنى بعيدا في قسم
الافعال وهو الاسناد الى المفعول خفيف ان يلتبس المجهول بقسم الاسماء فجعل
صيغته على صيغة لا يوجد في الاسماء لئلا يتوهم انه من قسم الاسماء بسبب بعد
معناه عن معنى الفعل واذا كان صيغة ما لا يوجد في الاسماء علم انه من الافعال
لا من الاسماء ومن اي تلك الصيغة الغير المعقولة فُعُل بضم الفاء وكسر العين
فان قلت لو كسر الفاء وضم العين لحصول هذا المقصود اذ لا يوجد في الاسماء
هذا الوزن ايضا قلت نعم لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس
لان الاول طلب ثقيل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمه اي من اجل ان هذه
الصيغة غير معقولة لا يجيء على هذه الصيغة كلمة في كلام العرب الا دُئِلَ وهو
معرب الجيل ووُعِلَ وهو دويبة يشبه ابن العرس وفي المستقبل من الثلاثي

المجرد

المجرد على يُفْعَلُ بضم حرف المضارعة وفتح العين اي يجيء صيغة المجهول في المستقبل
على يُفْعَلُ لان هذه الصيغة مثل تُفْعَلُ بضم الفاء وفتح ما قبل الاخر في الحركات
والسكنات لا في الحروف الاصول والزوايد على لا يجيء عليه اي وحال انه لا يجيء على
وزن فُعِلَ كلمة في كلام العرب الا جُنْدَب وهو ضرب من الجراد واسم رجل
ايضا الا كما لا يجيء كلمة على فُعِلَ فيكون هذا الوزن غير معقول ايضا وحاصله
ان المستقبل لما حذف فاعله واسند الى مفعوله كان معناه بعيدا في
الافعال فخفف ان يلتبس بقسم الاسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد في قسم
الاسماء كما جعل كذلك في الماضي واذا كان كذلك قيل لم ضم اول المضارع حتى على الماضي
وفتح ما قبل آخره ليعتدل خفة الاول بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي
ولما فرغ من بيان علامة بناء المجهول في الماضي والمستقبل من الثلاثي المجرد
شرع في علامته ما عدا الثلاثي المجرد فقال ويجيء المجهول في الزوايد من الثلاثي
المجرد اي بالزوايد كما كان ما ضيا اكثر من ثلثة احرف في سداسي الرباعي والملحق
بالرباعي والمزيد على الرباعي وحاصله ما عدا الثلاثي المجرد بضم الاول وكسر ما قبل الاخر في
الماضي نحو أُكْرِمَ وفُرِّحَ وقُوتِلَ وتُفُرِّجَ وتُفُضِّحَ واستُخْرِجَ وقس عليها ما عداها
وبضم الاول وفتح ما قبل الاخر في المستقبل نحو يُكْرَمُ ويُفَرَّحُ ويُقَاتَلُ ويُتَفَرَّجُ ويُسْتَخْرَجُ
ويُسْتَخْرَجُ وقس عليها ما عداها تبعا للثلاثي اي يجيء المجهول من غير الثلاثي على الوجه
المذكور في الماضي والمضارع اتباعا للثلاثي لكونه فرعا للثلاثي لكونه اصلا فقط

وفي سبعة ابواب استثنى من قسم الماضي فقط يعني يجيء المجهول من الزوائد ايضا بضم
الاول وكسر ما قبل الآخر في جميع الماضي الآتي سبعة ابواب فانه لا يكتفي فيها بهذا القدر من البيان
بل لا بد فيها من قيد زائد وبيانه انه يجيء المجهول في تلك السبعة بضم اول متحرك منه
هذا هو القيد الزائد الذي قصد بيانه في تلك السبعة ولهذا اقتصر على قوله مع ضم الاول
وكسر ما قبل الآخر وقد عرفت ان هذا عام لجميع الابواب في الماضي وهي اي السبعة المذكورة
تُفُعِّلَ وتُفُوعِلَ وانْفُعِلَ وافْتُعِلَ وافْعُنْلِلَ واسْتُفْعِلَ وافْعُوعِلَ فاعلم ان المراد
باول المتحرك منه الحرف الذي يتحرك اولا من الفعل كالتاء في افتعل لان الهمزة وان كانت
في اول الكلمة لكنها ليست من الفعل لانها اتي بها للتوصل فعلم ان قوله الذي سبعة
ابواب بضم اول متحرك منه تغليب لانه لا يمكن ان يقال ان التاء في تفعل وتفوعل
اول متحرك منه لان التاء فيهما من الفعل ايضا ولهذا قال عند تفصيل كل باب
وضم التاء في الاولين ولم يقل وضم اول متحرك منه كما قال في الخمسة الباقية اي ضم التاء
في تفعل وتفوعل مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر فيهما حتى لا يلتبس بمضارع فعّل
بالتشديد وفاعل يعني لو اكتفى في تقطع مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر ما قبل الآخر
وهو الطاء وابقى القاف مفتوحا لم يعلم انه مجهول الماضي من باب التفعل او مضارع
معلوم من باب التفعيل وكذا لو اكتفى في تباعد مثلا بضم الاول وهو التاء وكسر
ما قبل الآخر وهو العين وابقى الباء مفتوحا لم يعلم انه مجهول الماضي من باب التفاعل
او مضارع من باب المفاعلة وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس

الماضي

الماضي المجهول من هذه الخمسة بالامر المخاطب من هذه الخمسة ايضا في حال الوقف
باب المفاعلة وضم اول المتحرك وما كان في كيفية الالتباس نوع خفاء اراد ان يبين
تقريبا للمبتدي فقسره بقوله يعني اذا قلت وافتعل مثلا في المجهول في الوقف
بوصل الهمزة وافتعل في الامر ايضا يلزم اللبس يعني اذا اكتفى في افتعل مثلا
بضم الاول وهو الهمزة وكسر ما قبل الآخر وهو الصاد وابقى التاء مفتوحا وقيل
وافتعل بوصل الهمزة واسكان الراء للوقف لم يعلم انه ماضي مجهول وصل همزته
ووقف آخره او امر المخاطب جزم آخره وقد ما بين الالتباس بقيد بين احدهما او
الآخر وصل الهمزة اذ لو لم يوقف لم يلتبس احدهما بالآخر لان آخر الماضي مفتوح
وآخر الامر مجزوم وايضا لو قطع الهمزة لم يلتبس اذ هي في المجهول مضمومة وفي
الامر مكسورة فضم التاء في افتعل للازالة اي لازالة اللبس المذكور وقس باقي الخمسة
عليه وقياسه واضح لا نطول الكتاب بذكره وما ذكره من البيان في مجهول الماضي
والمضارع اذا لم يكن الفعل المعتل العين اما اذا كان المعتل العين فيجيء صيغة
المجهول على ما ذكره كما هو ويقال في مجهول قال مثلا قيل وسيجيء تحقيقه في موضعه ان شاء الله تعالى
واعلم ان في تحصيل ابواب السبعة المذكورة بهذا الكلام نظر اذ كل فعل في اوله همزة وصل
فعلى انه بناء المجهول منه ان يضم اول متحرك منه مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر وذلك احد عشر
بابا الافتعال مثل انطلق واكتسب واحمر واحمار واخرنجم واعشوشب واجلوذ واقعنسس
واسلنقى واحرنجم واقشعر فاذا انضم اليها تفعل وتفاعل كتقطع وتباعد صار

عدد الابنية ثلثة عشر فالعقص على السبعة تقصير فلا تكن من القاصرين فصل
في اسم الفاعل لما فرغ من قسم الافعال شرع في قسم الاسماء المشتقة وقدم منها
الفاعل لعدم احتياجه بفعل دون فعل لكثرة استعماله بالنسبة الى ما عداه وهو اسم مشتق
من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث فقوله اسم جنس يشمل جميع الاسماء
مشتقة او غير مشتقة فقوله مشتق من المضارع يخرج الاسماء الغير المشتقة كالفاعل
الذي اسند اليه الفعل كما المصدر وغيرهما وقوله لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول
والآلة واسمي الزمان والمكان وقيل يخرج به ايضا اسم التفضيل ولا يخرج الصفة المشبهة
لكن هذا القيد لا يشمل بعض اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من
فلان او مستبعد او مجتمع به فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول
لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر كذا قيل وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لانه وضعها على الثبوت والدوام لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة
اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا ومنه قوله تعالى وضيق وضائق به
صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ولا ينتقض التعريف بمثل لابح وتامر وباق بناء على
انهما ليس بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار لان الاستمرار مدلول جوهر الكلمة لا مدلول الصيغة
فيد لان صيغتهما على الحدوث ايضا كما يدل ان يعدم ويبقى بحسب الصيغة على الحدوث واعلم
ان قوله بمعنى الحدوث يخرج ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث بل بمعنى
الاستمرار كفرس ضامر اي مهزول خفيف اللحم وشازب بالشين والزاء المعجمتين

بمعنى

بمعنى الضامر وعذره ان يقال ان قصدنا الاستمرار فيهما عارض وهو وضعهما على
الحدوث كما في قولك زيد عالم وكاين ابدا كذا قرره الفاضل الرضي واشتق اسم الفاعل
منه اي من المضارع دون غيره من الافعال ومن المصدر لمناسبتهما اي لمناسبة
بينهما في الوقوع موقعه في كونه صفة للنكرة وفي غيره من المناسبات المذكورة في
صدر فصل المضارع واذا كان مشتقا من المضارع وهو من الماضي وهو من
المصدر كان مشتقا من المصدر بواسطة كما هو مذهب السيرافي وقد سبق
منا اشارة اليه في صدر الكتاب وصيغته من الثلاثي المجرد صحيحا كان او معتلا
على وزن فاعل نحو ناصر وبائع وقبل وهذا اسمي به لكثرة الثلاثي اي ولاجل اسم الفاعل
من الثلاثي على وزن فاعل سمي باقطع الفاعل على جميع اسماء الفاعل كالمفعل والمستفعل
لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل ورد بانه ليس القصد
بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التي لا تجي على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل
الشيء ولم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل
والمستفعل واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر وايجا نحو
الناصر والثابت لان الاغلب في مبنى هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم
والقاعد والخارج والمخرج وغير ذلك قوله وحذفه شروع في بيان كيفية
اشتقاق اسم الفاعل الثلاثي من المضارع المعلوم اي حذف الحرف ولا علامة الاستقبال
من يفعل مثلا ولو قال من يفعل لكان اوفق لما بعده فادخل الالف عقيب الحرف

دون سائر حروف المد لقربها بين الفاء والعين نحو العماد والإيذ بغرب لان في
الاول اي لان الالف ان لو زيد في الاول يجيء اسم الفاعل مشابها اي ملتبسا بالمتكلم
وحده لانه لو زيد في الاول حرك بالفتح لتعذر الابتداء بالساكن ووقعت الفتحة
فيلتبس بالمتكلم الذي عينه مكسور مثل اضرب ولو كسر الالف يلتبس ايضا بالامر من مكسور
العين اذ لا اعتبار بحركة الآخر نحو اضرب ولو ضم يلتبس ايضا بالامر من مضموم العين
نحو انصر ولو زيد في الآخر قيل يلتبس بتثنية الماضي مثل فتحا وقيل يلزم ان يجيء على
تقدير فتحا ولو زيد بين العين واللام يلتبس بصيغة المبالغة نحو فتاح وضراب
اذ لا اعتبار بالاعجام واذا بطل الكل تعين ان يزاد بين الفاء والعين
وكسر عينه بعد زيادة الالف اي لا يجوز غير الكسر في عين المضارع فان كان مضموما
او مفتوحا فالكسر نحو ناصر وعالم وان كان مكسورا ابقي عليه نحو ضارب لان
الشان بتقدير الفتح وفي بعض النسخ بتقدير النصب وبتقدير الفتح يجيء مشابها
اي ملتبسا بامر باب المفاعلة فانك اذا قلت ضارب بفتح الراء لم يعلم انه اسم الفاعل من يضرب
او فعل ماض من باب المفاعلة وبتقدير الضمة ثقيل اي يجيء ثقيلا وهو ظاهر وبتقدير
الكسر ايضا اي كتقدير الفتحة يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة فاذا قلت ضارب بكسر
الراء لم يعلم انه اسم الفاعل من يضرب او امر من المضاربة اذ لا اعتبار بحركة الآخر ولكن ابقي
الكسر مع ذلك الالتباس للضرورة اي لعدم امكان الفتح والضم كما بينا ولعدم امكان
السكون بالتقاء الساكنين واعترض عليه بعض الشارحين بان هذا الالتباس ضعيف

ماضي

لان

لان التزام الثقل اولى من التزام الالتباس فنقول الالتزام الالتباس سيما
في قليل الوقوع سيما فيما يمكن دفعه وهاهنا دفعه اذ يمكن دفعه بالتنوين وترك
الجزم من التزام الثقل بالضم سيما بعد الف لمناذ بذلك يكون الثقل ويدل على ما ذكرنا
انهم قلبوا الياء بالفاء في مثل تجانس في الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع انه يلتبس
احدهما بالآخر بعد القلب في الجملة واكتفوا بالفرق التقديري وقيل اختيار الالتباس
على تقدير الكسر بالامر اي بامر باب المفاعلة اولى من اختيار الالتباس بباب المفاعلة
لان الامر ماخوذ من المستقبل والفاعل مشابه له مشابهة تامة فيكون بين الامر
واسم الفاعل مواخاة ومناسبة بخلاف الامر وماضي باب المفاعلة فاختيار الالتباس
بين الامرين المتناسبين اولى من اختيار بين الامرين المتباينين اذا تعين
اختيار احدهما ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد شرع
في كيفية بناء صفة المشبهة فقال ويجيء الصفة المشبهة ولم يجعل لها فصلا على حدة
بل ذكرها في ذيل اسم الفاعل من الثلاثي المجرد لمشابهة التامة بينهما كما نذكره
فكانها منه وقدمها على اسم الفاعل من غير الثلاثي لعدم المشابهة بينهما اذ الصفة
المشبهة لا تجيء من غير الثلاثي وعرفوها بانها اسم مشتق من فعل لازم لمن قام
على معنى الثبوت وقولنا اسم جنس يشمل جميع الاسماء مشتقة او غير مشتقة وقولنا مشتق
من فعل لازم يخرج غير المشتقات ومشتق الفعل المتعدي وقولنا لمن قام به
يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه ومجرور به واسم الزمان والمكان والآلة
مجرور به

مبحث صفة المشبهة

وقوله على معنى الثبوت اى الاستمرار يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه
مشتق من فعل لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج ايضا مثل ضامر وشازب
وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل وضع للحدوث وكذلك صيغة اسم الفاعل
موضوعة للحدوث كما تبيناه في اسم الفاعل واعلم ان المشابهة بينها وبين اسم الفاعل من
المعنى ومن حيث اللفظ اما الاول فلان الصفة المشبهة لما قام به الحدث المشتق هي منه
في نحو زيد ضارب زيد وضرب فلا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث فى احدهما وفي
والثبوت فى الآخر كما عرفت واما الثاني فلان الصفة المشبهة اسم يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث
كما كان اسم الفاعل كذلك فلما كانت مشابهة له سميت مشبهة وتعمل عمله ولما كانت
صيغة الصفة المشبهة على هذه الابنية اى يجيء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين
نحو فرق من الباب الرابع بمعنى الجبان وعلى وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو
نحو صعب من الباب الخامس بمعنى الشديد وكذا القياس وعلى وزن فعل
بكسر الفاء وسكون العين نحو ملح من الباب الاول وكذا من الباب الخامس يقال
عوماء ملح ولا يقال مالح الا في لغة ردية وعلى وزن فعل بضمتين نحو جنب من الباب
الخامس من الجنابة يستوي فرده وجمعه ومؤنثه ومذكره وربما قالوا في جمعه اجناب
وجنبون على وزن فعل بفتحتين نحو حسن من الباب الخامس وهو ضد القبح
والجمع الحسان على غير قياس ومؤنثه حسنة وحسان ايضا وعلى وزن فعل نحو خشن
من الباب الخامس وهو ضد اللين ولم نذكر الشيخ من المثال الاول فوزنه

هذا

هذا الوزن جاء ايضا كما حكى عنه بعض الشارحين من الباب الاول من الباب الرابع وهذا
من الخامس فلم يذكره فنقول هذا الجواب ضعيف اذ المقصود بيان اوزان
الصفة من اي باب كان لا بيان وزن الصيغة من كل باب والا لوجب ان يذكر نحو
مثلا من الباب الرابع بمعنى الحاذق بوزن ملح لاشتراك ما بينهما وليؤيده ذكره اطلاق
فعلم يجيء الصفة المشبهة على هذه الابنية وعدم تقييد شيء منها بانه من باب كذا
واما تفصيل الحول فلعله تذكرناه وعلى وزن فعال بفتح الفاء نحو جبان من الباب
الخامس من الجبن وهو ضد الشجاعة يقال رجل جبين وامرأة جبان فهو مذكر ومؤنث
وان جعله من الباب الاول يكون وزن الصفة فعال بكسر الفاء نحو جبان فيكون
مذكرا وعبارة المصنف تحتملهما وعلى وزن فعال بضم الفاء نحو شجاع من الباب الخامس
بمعنى شديد القلب عند البأس وجمعه شجعة وشجعان بكسر الشين وسكون الجيم
فيهما ومؤنثه شجاعة وقال ابو زيد لا يوصف به المرأة وذكر ان بكسر الشين
فتقول شجاع وقد يجيء جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتحتين وعلى
وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو عطشان من الباب الرابع معناه
ظاهر وجمعه عطشى بفتح العين وسكون الطاء وعطاش بفتح العين وعطاش
بالكسر ومؤنثه عطشى ايضا وجمعه عطاش بالكسر فقط قال ابن الحاجب يجيء الصفة
المشبهة من جميع الابواب الثلاثية اذا كان بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان
كجوعان وشبعان وعطشان وريان وعلى وزن افعل بفتح الهمزة وفتح العين

نحو أحول من الباب الرابع وهو اي هذا الوزن مختص بباب فعِل بكسر العين ولم يجيء من
مفتوح العين ومضمومه البتة كلمة فانها تجيء من فعُل بضم العين يعني ان افعل
يجيء قياسا من فعِل مكسور العين من الالوان والعيوب والحلى الا هذه الكلمات
ولا يجيء شيء من الابنية المذكورة سوى افعل قياسا من شيء من الابواب فلهذا
صرح بانه مختص بباب فعِل ولم يصرح بما عداه بانه مختص بكذا قال ابن الحاجب في كتابه
التصريف ان كان الفاعل من المجرد من فعِل بكسر العين من الالوان والعيوب والحلى فبني
على افعل قياسا وشذ لبعض شارحيه نحو اسود واعور وامر نحو احمق اي قليل العقل
واخرق وهو ضد الرفيق وآدم وفي مختار الصحاح الآدم من الناس الاسمر والجمع
أُدمان والادم من الابل الشديد البياض وقيل هو الابيض الاسود المقلتين
يقال بعير آدم وناقة أدماء وأعجف وهو الاحمق ومؤنثه عجفاء وأعجف العجف
الهزال والانثى عجفاء والجمع عجاف بالكسر على غير قياس واسمر وهو لون معروف وزاد الافعلي في
على هذه الستة الاعجم يقال في لسانه عجمة اي عجز لا يقدر على الكلام اصلا وانما سميت البهيمة
عجماء لانها لا تتكلم والاعجم ايضا من لا يفصح ولا يبين كلامه والانثى عجماء وقال الفراء
في جواب هذه السبعة احمق من حمِق بالكسرة وهو لغة في حمُق بالضم فكان احمق جاريا
وفيه بحث لان حمق اذا كان بالضم يجيء الصفة منه احمق واما اذا كان بالكسر يجيء الصفة
منه حمِق بفتح الحاء وكسر الميم لا احمق كذا في مختار الصحاح فلا نفع في هذا الجواب لكون الكسر لغة
في الضم وكذلك اي كما ان حمق بالكسر لغة في حمق بالضم يجيء خرق وعجم وعجف بالكسر في الكل

كما يجيء بالضم فيه فالكسر لغة في الضم ايضا ثم لما اراد تعميم حكم الكلمات السبعة بعد
ذكر اربعة منها قال اعني فعِل بالكسر لغة فيهن اي في السبعة المذكورة حتى يكون
كل واحد من الكلمات السبعة قياسا واعلم ان ابنية الصفة المشبهة ليست منحصرة
فيما ذكره المص من الابنية العشرة بل تجيء ايضا على وزن فعيل مثل كريم
وعلى وزن فعّول بفتح الفاء وتشديد العين نحو عبّوس وعلى وزن فيعِل
بفتح الفاء وكسر العين نحو ضيّق وعلى وزن فعول بفتح الفاء نحو وقور وعلى
وزن فُعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو مُلاح ولما فرغ من بيان ابنية الصفة
المشبهة شرع في اسم التفضيل فقال ويجيء افعل التفضيل الفاعل ولم يجعل لهما
فصلا على حدة ايضا لقوة مشابهته لاسم الفاعل والصفة المشبهة ايضا و
بيان المشابهة لهما يعرف مما ذكرنا في الصفة المشبهة مع اسم الفاعل في المشابهة
بحث المغني كذا قيل والاشبه ان يقال لما ذكر ان افعل يجيء للصفة كان من مظنة
ان يتوهم ان افعل لا يجيء لغير الصفة فلدفع هذا الوهم قال ويجيء افعل التفضيل
الفاعل اي كما يجيء للصفة المشبهة وعرفوه بانه اسم اشتق من فعل لموصوف
بزيادة على غيره فقولنا اسم اشتق من فعل يتناول جميع المشتقات من الافعال وقولنا
لموصوف بزيادة على غيره يخرج ما عدا اسم التفضيل قال الفاضل الرضي وهو منتقض
بنحو فاضل وطالب وزائد ولو احترز عنه بما قال المراد ما اشتق من فعل لموصوف
بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اي زائد في الطول

مبحث افعل التفضيل

على غير وزن الافعال يقال هو ألبن على الفعل لزيادة جهة على غيره في الفعل الذي هو الفعل المشتق
منه ويدخل فيه غيره [illegible] لكن هذا في الاصل غيره واشتهر فيه [illegible] لكثرة الاستعمال وقد
يستعمل على القياس انتهى كلامه **من الثلاثي** الذي **غير مزيد فيه** يعني الثلاثي المجرد **مما ليس**
بلون ولا عيب لفظة لا زائدة لتأكيد النفي ما اختص افعل التفضيل الا من الافعال الثلاثية
المجردة بما ليس بلون ولا عيب فيجب علينا ان نبين عدم مجيئه للمفعول وعدم مجيئه من
غير الثلاثي المجرد **والذي**
اي افعل التفضيل **من** الفعل **المزيد فيه** الا من غير الثلاثي المجرد **لعدم امكان**
محافظة جميع حروفها الضمير يرجع الى المزيد فيه باعتبار الكلمة التي يصدق هو عليها
والحال انه في بناء **افعل** لان افعل ثلاثي زيد في اوله همزة للتفضيل فاستحال
محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية او الخماسية او السداسية في وزن افعل على
تقدير عدم حذف حرف او حرفين منها وان حذفت التبس المعنى اذ لو قلت من دحرج
ادحر وحذف الجيم آخره لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو حذفت الهمزة
من اخرج وزدت في اوله همزة التفضيل لو قلت اخرج لم يعلم انه معناه كثير الخروج او كثير
الاخراج وقس عليه ما عداه وكل ما ذكر مبني على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل [illegible] فيما
عليه اختصارا واعلم ان بناء افعل من المزايد مطلقا غير قياس عند الجمهور واما عند سيبويه
فغير قياس مما عدا باب الافعال واما من باب الافعال مع كونه ذا زيادة فقياس شذوذ واختار
المص مذهب الجمهور وبين الاختلاف بقوله **ولا يجيء من لون ولا عيب لان منهما**

يجي

٦٧

يجيء افعل للصفة المشبهة كما ذكرنا **فيلزم الالتباس** بين الصفة والتفضيل على تقدير
بناء افعل منهما للتفضيل ايضا فانك اذا قلت زيد الاسود لم يعلم انه بمعنى ذو سواد
او بمعنى الزايد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة يتقدم بناؤه
على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع
واعلم انه اجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض خاصة
قياسا وقالوا لانهما اصلا الالوان ويحتجون في البياض بقول الراجز ۞ جارية في
درعها الفضفاض ۞ ابيض من اخت بني اباض ۞ وعند البصريين البيت شاذ
حجة على المعلل بان يقول لا يجي من لون ولا عيب ظاهر لان العيب الباطن يبنى منه افعل التفضيل
نحو فلان ابله من فلان وكذا اعمى واعوج واخرق واحمق والنوك والالد
والشكس والعبس [illegible] وغير ذلك مع ان بعضها يجي منها افعل الصفة ايضا كما مر
فلا يطرد تعليله كما لا يطرد دعواه والحكم بان كل هذه الامثلة مع كثرتها شاذ غير
معقول وغير واقع في كلامهم بل الواقع الجائز قياسا والجواب عنه بان المراد من العيب
العيب الظاهر ليس بشيء لان قوله [illegible] واعمى من [illegible] من العيوب شاذ
بل على ان مراده من العيب هو عام الظاهر والباطن على فهم والتحقيق فيه ما ذكره الفاضل
الرضي من انه لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان
بابه افعل بتشديد اللام وافعال كأبيض واسود واحمر [illegible] ما جاء منه الثلاثي

عليها في عدم بناء افعل التفضيل لما ان العيوب الحسية فليس الغالب فيها المزيد فيه بل الغالب
الثلاثي لكن بعض المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا
من حول وعور ولذلك لم تقلب واوهما الفا حملا على احول واعور وما لم يجئ منه افعل في
لا افعال كالتفرح والعمى لم يبن منه لكونه بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والموت
محمولة على القسمين في الامتناع اذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قصدت التفضيل من الافعال
التي تعذر بناء افعل منها كالرباعي والمزيد فيه كالالوان والعيوب فطريقه ان تبني
افعل من فعل يصح بناء افعل منها على حسب غرضك الذي تقصده ثم جئت بمصادر
تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنصب على التمييز مثلا اذا قصدت كثرة الفعل
قلت اكثر دحرجة واذا قصدت حسنه قلت احسن انتقاشا واذا قصدت قبحه
قلت اقبح عورا واذا قصدت شدته قلت اشد بياضا وقس عليه ما عداه وبين
الاول بقوله **ولا يجيء بناء افعل لتفضيل المفعول** بعد بيانه لتفضيل الفاعل **دفعا لتوهم**
تفضيل المفعول **بتفضيل الفاعل فان قيل لم لا يجعل الامر على العكس حتى لا يلزم**
الالتباس من تفضيل الفاعل وتفضيل المفعول **قلنا جعله** اى التفضيل **للفاعل**
اولى من جعله للمفعول يعني انهم لو جعلوه مشتركا لالتبس احدهما بالآخر فلا بد من
جعله لاحدهما دون الآخر لرفع الاشتباه فوجدوا جعله للفاعل انسب واولى من جعله للمفعول
لان الفاعل مقصود في الكلام اى لا يفيد الكلام بدونه لكونه مسندا اليه
والمفعول فضلة في الكلام لافادته بدونه فان قلت المراد من الفاعل الذي

بني

بني افعل التفضيل لصيغة الفاعل مثل ضارب فالفاعل الذي هو مقصود في الكلام هو الفاعل
في الاعراب وهو ما اسند اليه الفعل مقدما عليه مثل زيد في قولنا ضرب زيد فكم بين المعنيين
فلم يلزم من كون الاول مقصودا في الكلام كون الاول كذلك اذ يجوز ان يقال قتلت
الضارب بجعل ضارب مفعولا وهو فضلة في الكلام وكذا المفعول هو فضلة في الكلام
هو المفعول في الاعراب لا المفعول في الصيغة اذ يجوز ان يقال جاءني المضروب بجعل
المضروب فاعلا قلت المراد ان الفاعل في الاعراب لما كان مقصودا والفاعل في الصيغة
هو الدال عليه كان مقصودا ايضا وكذا المفعول في الاعراب لما كان فضلة والمفعول
في الصيغة هو الدال عليه كان فضلة ايضا والضارب في قولنا قتلت الضارب مفعول
بالنسبة الى قتلت فهو مفعول المتكلم وان كان بالنسبة الى الضرب فاعلا والمضروب
في قولنا جاءني المضروب فاعل بالنسبة الى جاءني فهو جاء وان كان مفعولا بالنسبة الى
الضرب **وايضا يمكن التعميم في قسم الفاعل** لان كل مفعول الاول فاعل في الاخر غالبا
في الاغلب احترازا عن نحو جنون وشبهه **دون قسم المفعول** اذ لا يقال لكل فاعل انه
مفعول لعدم مجيء المفعول من الفعل اللازم فلو جعل التفضيل تبعا للفاعل
مع كونه مقصودا في الكلام واكثر واعم من المفعول كان اولى من جعل التفضيل
خلاف القياس وترك الاول الاستقراء ان يبقى كثير من الافعال بلا تفضيل كذا نقل
سيبويه وقد تبين ان افعل لا يجيء من المزيد فيه ولا من عيب ولا لتفضيل المفعول كما
يرد على كل واحد من هذه الاحكام الثلثة النقض باجزاء فيه شاذا فقال

فان الضارب مثلا في قولنا ضرب زيد عمرا هو زيد والمضروب عمرو مثلا

وكذا المفعول الذي هو فضلة في الكلام هو المفعول الذي في الاعراب لا المفعول في الصيغة

للمفعول

لم يسم فاعله وهو ما كان اوله مضموما
كفُعِل وفُعْلِل وفُعِّل وفُوعِل وتُفُوعِل
وتُفُعِّل وتُفُعْلِل او كان اول متحرك
منه مضموما كافتُعِل واستُفعِل وهمزة
الوصل تتبع هذا المضموم في الضم وما
قبل اخره يكون مكسورا ابدا كقولك
نُصر زيد واستخرج المال واما المضارع
فهو الفعل الذي كان في اوله احدى الزوا
يد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء
والياء فيجمعها اتين او انيت او نأتي والهمزة
للمتكلم وحده والنون له اذا كان معه غيره

والتاء للمخاطب مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مؤنثا وللغايبة المفردة
والمثنات والياء للغايب المذكر مفردا
او مثنى او مجموعا والجمع المؤنث الغايبة
وهذا يصلح للحال والاستقبال تقول يفعل
مضارع
الآن ويسمى حالا وحاضرا ويفعل غدا
ويسمى مستقبلا واذا ادخلت عليه
السين او سوف نقلت سيفعل او سوف
يفعل اختص بزمان الاستقبال فالمبني
للفاعل ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا
الا ما كان ماضيه على اربعة احرف

من كون الكلمة من عداد الاسماء ان لا يعتبر وصفيته بل جعل كانه اسم شيء كالاسماء
الجامدة نحو ناقة ذبيحة فالذبيح يستعمل كثيرا استعمال ما يذبح من الشاة والابل فغلبت الاسمية
على الوصفية فصار كانه اسم لا وصف فلذلك لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
بل يفرق بالتاء كما لا يستوي في سائر الاسماء ونحو امرأة لقيطة واللقيط ايضا
اسم لما يلتقط في الصحاح اللقيط المنبوذ يلتقط والمنبوذ الصبي تلقيه امه في
الطريق فلما غلبت الاسمية وجب الفرق بالتاء كسائر الاسماء وقد يشبه بصيغة
المجهول من باب التفعيل اي بالفعيل الذي هو بمعنى مفعول ط اي الفعيل الذي
هو بمعنى فاعل في الصورة فلم يفرق بين المذكر والمؤنث كما لا يفرق فيه نحو قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين فالقياس قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة ويجي فعول
للمبالغة سواء كان بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول المراد بالمبالغة التكثير والتكرير
اصل الفعل في بعض النسخ ويجي فعول كما يجي اسم الفاعل على وزن فعول وهذا
اولى لانه يناسب قوله فيما سبق ويجي الفاعل على فعيل ويناسب ما سيأتي بيان قوله
ويجي للمبالغة نحو منوع كثير المنع وضروب كثير الضرب ويستوي فيه اي في فعول المذكر
والمؤنث ان كان فعول بمعنى فاعل بترك التاء في المؤنث ايضا لكن لا مطلقا
بل عند ذكر موصوفه نحو امرأة صبور اي صابرة كما يقال رجل صبور اي صابر ولا يستوي
فيه المذكر والمؤنث ان كان بمعنى المفعول سواء ذكر موصوفه او لم يذكر بل يفرق
ويقال في فعول الذي يراد به مفعول ناقة حلوبة اي محلوبة وبعير حلوب اي محلوب فا

الاستواء

مبحث الفعول بمعنى الفاعل او المفعول

الاستواء بين المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى المفعول اي الفعيل الذي بمعنى المفعول
واعلم ان فعولا بمعنى الفاعل اي المفعول الذي بمعنى الفاعل طلبا للعدل بين الفعيل
والفعول في الاستواء وعدمه وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان فعيلا بمعنى
بناؤه على فعول وهو كذلك لان فعيلا كما يجي للمبالغة يجي بمطلق الاتصاف
بالفعل من غير مبالغة وفعولا لا يدل الا على زيادة اتصاف بالفعل لبنائه على
المبالغة والاول مقدم بالطبع على الثاني فالاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع
وقد مر نظيره في افعل التفضيل واعلم ان ذكر كون الفعيل بمعنى المفعول
وكون الفعول بمعنى المفعول لمناسبة اشتراك الصيغتين بين الفاعل
والمفعول الا ان ذكر الفعول في فصل الفاعل ويجي اسم الفاعل للمبالغة سماعيا
ولهذا لم يذكر له ضابطة بل اورد الامثلة فيجي على وزن فعال بفتح الفاء
وتشديد العين نحو صبار من الباب الثاني اي كثير الصبر وعلى وزن مفعل بكسر
الميم وفتح العين نحو سيف مخذم من الباب الرابع اي سريع القطع وهو اي
وزن مخذم مشترك بين اسم الآلة نحو منقب وبين مبالغة الفاعل وعلى وزن
فعيل بكسر الفاء وتشديد العين نحو فسيق من الباب [illegible] اي دائم الفسق
وعلى وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو كبار من الباب [illegible] وكذا
طوال من الباب الاول مبالغة الطويل وعلى وزن فعالة بفتح الفاء وتشديد
العين نحو علامة من الباب الرابع اي عالم جدا ونسابة من الباب الثاني اي عالم بالانساب

الفعيل قد يجي مبالغة الفاعل كقوله تعالى انه هو البر الرحيم وقد يجي مبالغة المفعول كقوله تعالى عذاب اليم على رأي

والهاء في الاول للمبالغة في العلم وفي الثاني للمبالغة في المدح اي في مدح من
يعلم الانساب وعلى وزن فاعلة بكسر العين نحو راوية من الرواية الناس من روى
الحديث والشعر والهاء للمبالغة وعلى وزن فعولة بفتح الفاء نحو فروقة من فرق
بمعنى خاف والهاء للمبالغة فان قلت ما معنى كون الهاء للمبالغة في علامة ونسابة
وفروقة مع ان الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة قلت بوجهين احدهما انها اذا
اريد ادخال الهاء للمبالغة تجردت الصيغة عن معنى المبالغة فادخل الهاء والثاني
ان معنى المبالغة لا يكون له حد معين فاذا كانت الصيغة للمبالغة ووجدت فيها معنى المبالغة
فاذا ادخل الهاء عليها ازداد المبالغة فيها فيكون الهاء لزيادة المبالغة وبني منها
وعلى وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو ضحكة اي كثير الضحك وعلى وزن فعلة
بضم الفاء وسكون العين نحو ضحكة اي رجل يضحك منه وعلى وزن مفعالة بكسر الميم
وسكون الفاء نحو مجذامة اي كثير القطع والكلام فيها كالكلام في ما قبلها وفروقة
او هذه الصيغة تجيء للمبالغة بغير الهاء ايضا كما ذكرنا بقوله ومقدام اي كثير الاقدام
وهذا البناء للآلة ايضا نحو مفتاح ومقراض كما سيجيء وعلى وزن مفعيل بكسر الميم
والعين وسكون الفاء نحو معطير اي كثير التعطر اي التطيب والستة الاخيرة
من الباب الرابع ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الاخيرة ومن ثم قيل
علامة الى معطير فيقال رجل علامة ومعطير وامرأة علامة فالتاء وعدمه سيان
معنى وان كان للتانيث لفظا وقس عليها الباقية لغلبتهن في الاستعمال

ولا توجه ان يقال ان مسكين لا يستوي فيه المذكر والمؤنث بل يقال امرأة مسكينة
مع انه بوزن معطير لانا نقول وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة والفقير من له ادنى
شيء والمسكين من لا شيء له قال يونس قلت لاعرابي افقير انت فقال لا والله
بل مسكين وقيل هما من لا شيء له يعني ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين
مذكره ومؤنثه بالتاء كما مر وفقير فعيل بمعنى الفاعل فيكون مؤنثه بالتاء ومسكين
وان كان بوزن معطير لكنه نظير الفقير بحسب المعنى فحمل عليه في الفرق بالتاء فكما يقال
امرأة فقيرة يقال امرأة مسكينة وقد يستعمل على القياس المذكور فيقال امرأة مسكين
كذا في مختار الصحاح كما قالوا امرأة عدوة الله بادخال الهاء وان لم يدخل الهاء في
فعول الذي للفاعل كما سبق حملا على صديقة يعني ان صديقة فعيل بمعنى الفاعل
ولهذا يفرق مؤنثه بالهاء فحمل عليه عدوة مع انها فعول بمعنى الفاعل وهو الوفق
لانه اي العدوة نقيضه اي نقيض صديقة بحسب المعنى كما يحمل النظير على النظير
يحمل النقيض على النقيض وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد
على صيغة المستقبل المبني للفاعل قياسا بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة
وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن مكسورا في الاصل نحو مكرم ومدحرج ومتدحرج وبكسر الميم
في باب الافعال العين او بضم عينه للميم فيقال من انتن منتن ومنتن بكسر
الميم ومنتن بضم التاء وفاتحة الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه من الاول
بالزيادة في حروف العلة لتعذر حروف العلة اما الواو فلانها لا تزاد في اول الكلمة كما مر

قوله النقيض على النقيض

والمراد بكسر ما قبل الآخر اعم من ان يكون مكسورا لفظا او يكون مكسورا تقديرا ليتناول مثل مختار ومجاب حنفيه

ولو قلبت تا التبس بالمضارع واما الالف فلانها لو زيدت التبس بالمضارع المتكلم
وحده واما اليا فلانها لو زيدت التبس بالمضارع الغائب وهو قريب الميم من الواو التي هي
من حروف العلة في كونه شفوية فكان كانه من حروف العلة وضم الميم مع ان الفتح اخف
للفرق بينه وبين اسم الموضع من الثلاثي المجرد والمكسور العين نحو مضرب وقتل بالعكس
لان الثلاثي اصل والفتح ايضا اصل فاختير الاصل بالاصل تخفيفا ولم يجعل ضابعه مع ان الكسر
خفيف بالنسبة الى الضم للفرق بينه وبين اسم الآلة قوله وكونه مسهب للفاعل بصيغة
المفعول من اسهب الى قوله شاذ جواب سوال مقدر تقديره ظاهره ان المسهب
بضم الميم وفتح الهاء فاعل من اسهب قال الغياثي بكسر الهاء في القياس كما هو اسهب الرجل اي اكثر الكلام
فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال بكسر الهاء وهو نادر فبطل ما قيل مسهب بفتح الميم والقياس
بالضم فهو شاذ وكذا محصن بفتح الصاد من احصن والقياس بالكسر ويافع من ايفع
بالياء الا بالنون يقال ايفع الغلام اي ارتفع والقياس موفع وكذا عاشب وارض
من اعشب وادرس والقياس معشب ومدرس شاذ اي كل ما ذكرنا خارج عن القياس
وبني ما قبل تاء التانيث على الكسرة في نحو ضاربة وكذا في نحو مكرمة ومدحرجة ومتدحرجة
لانه اي ما قبل تاء التانيث صار بمنزلة وسط الكلمة فكما لا يعرب وسط الكلمة كذلك
ما هو بمنزلته كما في نون التاكيد اي كما بني ما قبل نون التاكيد ويا النسبة لصيرورته
بمنزلة الوسط وعلى الفتح للخفة ولكون البناء عارضا والله اعلم بالصواب

فصل

في اسم المفعول وهو اسم مشتق من يُفعَل اي المضارع المجهول لمن وقع عليه الفعل قوله

فصل في اسم المفعول

اسم

٧٢

اسم مشتق يشمل جميع الاسماء المشتقة قوله من يفعل يخرج اسم الفاعل لانه مشتق من المضارع
المعلوم وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم المكان والزمان والآلة ولو لم يخرج
الفاعل بالقيد الاول لخرج به لكنه اسند خروجه اليه لتقدمه ولسبقه فان قيل فيدل يخرج
شي لانا نقول لو قال من المضارع المجهول بدل من يفعل لكان اشمل لانا نقول
لم يرد بهذا القيد تخصيص اشتقاق اسم المفعول من الثلاثي بل اراد بيان اشتقاقه
من المجهول مجملا فاتفق هذا اللفظ لخفته واصالته تدبر وصيغته من الثلاثي المجرد
على وزن مفعول غالبا قيل احترز به عن كثرة الثلاثي نحو مضروب ومحبوب وقد يجي على وزن
فعيل كعليم وعلى وزن فعول كشكور وهو اي مضروب مشتق من يُضرَب بصيغة المجهول
لا من يضرب بصيغة المعلوم لمناسبة بينهما اي بين المجهول والمفعول في الحركات والسكنات
وعدد الحروف لان اصل مضروب مُضرَب بضم الميم وفتح الراء ثم غير للالتباس المذكور
وقيل من حيث انهما يسندان الى المفعول الذي لم يسم فاعله قوله ثم ادخل الميم شروع في
كيفية اشتقاقه من المضارع المجهول اي زيد الميم لانه اسم المفعول مقام الحرف الزايد
بعد حذفه مع ان اولى الحروف بالزيادة حروف العلة لتعذر زيادة حروف العلة كما ذكر في
اسم الفاعل من غير الثلاثي فصار مُضرَب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس
مفعول الثلاثي المجرد بمفعول باب الافعال نحو مكرم وقيل حتى لا يتوالى ضمتان بعدهما
واو فصار مَضرَب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس المفعول بالموضع من الثلاثي
المفتوح العين نحو منصر وكذا حتى لا يلتبس بالموضع من الثلاثي المكسور العين
مضروب

المراد

نحو مضرب ولو كسر التي يسكن فتعين الضم فصار مُضْرُب بضم الراء ونقل ضمة الفتحة
الى ضمة الراء لانعدام مفعُل بضم العين في كلامهم بغير التاء كذا قال القواردي
كذلك احترازا عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الراء واحدة المكارم وكذا المقبرة
فصار اسم المفعول مضروب فلا توجه ان يقال لم يختر التعيين بضم المفعول من الثلاثي
لرفع الالتباس دون مفعول باب الافعال في الموضع من الالتباس بفتح نحوهما
ايضا اجاب بقوله وغير مفعول الثلاثي المجرد دون مفعول ساير الافعال ولو كان
دون مفعول باب الافعال لكان ادفع للقول ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول
باب الافعال ودون الموضع وان ثبت الالتباس بتغييرهما ايضا حتى يصير اسم المفعول
من الثلاثي المجرد مشابها في التغيير باسم الفاعل منه ايضا وتحقيق هذا الكلام هو
ان التباس في اسم المفعول من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن مضارعه
كما في اسم الفاعل ويقال يضرب مُضْرَب بضم الميم وفتح الراء لكنهم لما رأوا مثل هذه
الهمزة في باب الافعال لكون مفعوله مُفْعَل بضم الميم وفتح العين يلزم الالتباس
فقصدوا تغييرهما لرفع تغيير مفعول الثلاثي كما ثبت التغيير في اخته وهو
اسم الفاعل من الثلاثي ايضا دون مفعول باب الافعال لعدم التغيير في اخته وهو
اسم الفاعل من هذا الباب ايضا والتغيير في اسم الفاعل الثلاثي من وجهين احدهما
انه وان كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة فيه في موضع الزيادة
في المضارع وهو ظاهر بخلاف فاعل باب الافعال والثاني ان الحركات في الاكثر وليس

كحركة

كحركة مضارعه كما في مضموم العين نحو ينصر ناصر وكما في مفتوح العين نحو يعلم
وعالم بخلاف الفاعل من باب الافعال نحو يكرم مكرم بوجود ضمة من نحو يكرم وفي مكان الميم فيهم
مقام الياء وهذا الوجه انسب وهو معنى قوله يعني غير الفاعل من يفعل بفتح العين ويفعل بضم العين
الى فاعل بالكسر يعني بكسر العين في اسم الفاعل الثلاثي سواء كان مفتوحا في
الاصل او مضموما والقياس من مفتوح العين فاعَل بفتح العين ومن مضموم العين
فاعُل بضم العين وغير المفعول من الثلاثي دون مفعول الفعل ايضا لكن فاعل من الثلاثي
لموافقة بينهما اي بين الفاعل والمفعول من الثلاثي فانهما مشتقان من المضارع
الثلاثي وفي كونهما طرفي الفعل طرف الصدور وطرف الوقوع كما قال في شرح المفصل
ولما غير مفعل الى لفظ مفعول للاثقل وبني مُفْعَل بضم الميم وفتح العين او مفعل
مفعول لافعل او يفعل غير مفعول فعل التبيين وكان اوطأ بالتغيير
بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فانه اكثر منه تقديرا اذ اصل
مكرم مؤكرم بالاتفاق ولما نادوه واو وافتح الياء تخفيفا الى هنا عبارته
ولما فرغ من كيفية بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد شرع في كيفية بناء
من غير الثلاثي فقال وصيغته من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل من
غير الثلاثي ايضا فلا يفرق بينهما الا بفتح ما قبل الآخر اما لفظا او تقديرا اول
مثل مخارج ومكرم نحو مستخرج بفتح الراء وقس عليه ما عداه ونحو مضعف من اضعفت
الشيء اي جعلته مضاعفا ونحو المقابل مضعف فصل في اسم المكان والزمان

في اسم المكان والزمان

اسم المكان الذي اشتق من يفعل على صيغة المعلوم لمكان وقع فيه الفعل قوله اسم
يشمل جميع الاسماء مشتقة او غير مشتقة قوله اشتق من يفعل يخرج غير المشتق واسم
المفعول وقوله لمكان وقع فيه الفعل يخرج ما عدا اسم المكان قوله فزيدت الميم
كما في المفعول للمناسبة بينهما اشارة الى كيفية بناء اسم المكان وتحقيقه لما كان
الفعل يدل على المكان بالالتزام اشتق البناء من لفظ الفعل جاريا عليه في الحركات
والسكنات وعدد الحروف فزادوا ميما في اوله مع ان حروف العلة اولى بالزيادة لان الاصل في
الظرف وهو مفعول فيه فاجري مجرى المفعول في الحاق الميم ولا امارة عليه الحقت
المفعول امارة عليه وانما اشتق من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول وان
اقتضت المناسبة في المفعولية وذلك لان اسم المكان لما كان اسم الذات لا اسم
لم يعمل عمل الفعل فيكون وضعه على الاطلاق اي لا من حيث ملاحظة العمل فيشتق من
الاصل وهو المعلوم دون تبيين اسم الفاعل للمعلوم واسم المفعول للمجهول باعتبار عملهما
ولذلك قالوا ان اسم الفاعل يجري على المعلوم واسم المفعول يجري على المجهول من
المضارع ولان ضمة الميم مقدرة والواو ناشئ من الاشباع كذا قيل ولم تزد الواو
في اسم المكان كما زيد في المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به اي بالمفعول وصيغته
من باب يفعل اي مما كان عين مضارعه مفتوحا وهو باب الثاني والرابع مفعل
بفتح العين فلا تناسب بينه وبين مضارعه الا ان الميم المفتوحة تقوم مقام الياء
المفتوحة كالمذهب من يذهب بالفتح الا من المثال فانه اي اسم المكان بكسر

العين

العين فيه اي في المثال مطلقا مع ان القياس الفتح نحو الموجِل بكسر الجيم من يوجل
بالفتح وانما كسر العين في المثال مع انه خلاف القياس حتى لا يظن ان وزنه فوعل
بفتح الفاء والعين زعما ان الميم من نفس الكلمة لانا نا يدل عليه مثل جورب وانما
يجب ان يكون وزن اسم المكان فوعل مثل جورب لانه اي جورب ليس من قسم
اسم المكان ولا من الزمان فيلتبس المكان بما ليس بمكان ولا يظن في الكسر
ان وزنه فوعِل بكسر العين لان فوعِلا لا يوجد في كلامهم وفي هذا الدليل بحث شديد
لان المكان من الفعل الصحيح مثل المذهب قد يظن ان وزنه فعلل مثل جعفر
وهو ليس بمكان مع انه لم يكسر بل بقي على حاله فالاولى ما ذكره المحققون من انهم
كسروا العين في مثل الفاء لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه لان موعظا
وموجلا بالكسر اخف من موعد وموجل بالفتح وذلك لما قيل من ان الفتح بين
الفتح والواو منفرجة بخلاف الكسر فمع الواو لا يقال الفتح اخف الحركات والكسر ثقيل
فاستعمال الاخف مع الواو اخف من استعمال الثقيل معه لانا نقول يجاب بان يكون
الثقيل مع الثقيل حاله موافقة يعلمها الملتفظ بها بسليقته ما ليس بين الخفيف والثقيل
لجواز كون حالة انفراد الثقيل مغايرة لحالة اجتماعه يعرفه من له ذوق سليم و
صيغة اسم المكان من باب يفعِل اي مما كان عين مضارعه مكسورا وهو باب الثاني
والسادس مفعِل بكسر العين نحو المجلس الا ان الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة
كالمضرب من يضرب الا من الناقص فانه اي اسم المكان بفتح العين مفعى اي في الناقص

مطلقا مع انه خلاف القياس لان الياء كسرتان لتركبها من كسرتين والميم الذي
قبلها مكسور فيصير توالي الكسرات الثلث ولا بضم العين مع انه لا يلزم توالي الكسرات
لثقل الضمة ولا يبنى اسم المكان من يفعل اي مما كان عين مضارعه مضموما
وهو باب الاول والخامس مفعل بضم العين مع ان القياس يقتضيه لثقل الضمة
فقسم موضعه بين مفعِل بالكسر ومفعَل بالفتح فاعطى المفعِل بكسر العين احد عشر
اسما لكون الكسرة اخت الضمة كذا قيل نحو المجزر لمكان الجزر وهو نحر الابل والمطلع
لمكان طلوع الشمس والمشرق لمكان شروقها والمغرب لمكان غروبها والمنبت
لمكان النبت والمنسك لمكان النسك وهو العبادة والمفرق لوسط الرأس
لانه موضع فرق الشعر والمسقط لموضع السقوط يقال هذا مسقط رأسي اي حيث
ولدت والمسكن لمكان السكون قال الفراء قد سمع مسكن ومسكن والمرفق
لموضع الرفق وهو مفصل العضد والمسجد وهو اسم البيت المبني للعبادة وسجد فيه
ادم ليسجد قال سيبويه اما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير وقال الفراء قد سمعنا
المسجد والمسجد والمطلع والمطلع وقال والفتح في كلها جائز وان لم نسمعه وبعضهم عدوا
المحشر من هذا القبيل لكان اثني عشر اسما والاولى ان لا يكون منه لان يحشر ويحشر
بالضم والكسر لغتان فالمحشر بالكسر يكون قياسا وانما لم يجئ من هذه الكلمات من مضموم العين
اعني المفعل بفتح العين لخفة الفتحة وهو حاصل ما ذكره المص من ان الفعل الثلاثي
لا يخلو من ان يكون معتل اللام او الفاء او لا يكون كذلك فان لم يكن معتل اللام

ولا

ولا معتل الفاء فلا يخلو من ان يكون عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما
فان كان مفتوحا ابقي الفتحة في اسم المكان على حالها وان كان مكسورا ابقي الكسرة
ايضا على حالها ليكون اسم المكان جاريا على مضارعه الذي اشتق منه في حركة
عينه مع انه لا مانع يمنع منه وان كان مضموما لم يبق الضمة على حالها وان كان القياس
ان يبقى لثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفا وكان تبديلها الى الفتحة اولى لخفتها فبدلوا ما
اليها فكان قيل اسم المكان من مضموم العين مفعل بفتح العين كالمقتل من
يقتل الا احد عشر كلمة فان الضمة فيها تبدل الى الكسرة على خلاف القياس ولهذا
صرحوا بانها شاذة ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرنا هذا اذا لم يكن الفعل معتل اللام
ولا معتل الفاء فان كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لا غير سواء كان
عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما كالموجل من الوجل والموعد من الوعد لانه
لو فتح لالتبس بمثل موجب وعدم جواز الفتح ظاهر لثقله وان كان معتل اللام فاسم المكان
بالفتح لا غير سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما كالمرمى
فرارا عن توالي الكسرات والتخفيف كالمعتل اللام فبني منه اسم المكان على الفتح
مطلقا نحو المطوى والموقى واسم الزمان مثل المكان في كل ما ذكرنا من الاحكام
لان تعريفه فيعرف بانه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل فكل مثال صلح
للمكان يصلح للزمان من غير فرق في الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا في اللفيف
نحو مقتل الحسين وهو يصلح للزمان والمكان وجميع ما ذكره في الثلاثي المجرد

وما عدا الثلاثي فاسم الزمان والمكان وكذا المصدر الميمي كلها هيهنا على وزن اسم
المفعول كالمخرج من اخرج والمدحرج من دحرج وكذا ما عداه قال في شرح المفصل
وما بني من غير الثلاثي فعلى لفظ اسم المفعول لتكون اسم الزمان والمكان والمصدر
واسم المفعول على السواء في اللفظ فكانهم قصدوا اعتبار عنه للفعل في الزيادة
من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر وهو بالفتح ولان اسم الزمان والمكان مفعول
في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لها اقيس انتهى عبارته والمص لم يذكر
المكان والزمان من غير الثلاثي على الاكثر ذكره **فصل في اسم الالة وهو اسم مشتق**
من يفعل على صيغة المعلوم لما ذكرنا في اسم المكان **للالة** اي ليدل على الالة
اللغوية للفعل وهو ما يستعان به في الفعل كالقلم للكتابة فكانه قال اسم مشتق
من يفعل لما يستعان به في ذلك الفعل فكان تعريف الالة الاصطلاحية بالالة
اللغوية فلا يتوجه ان يقال ان تعريف اسم الالة بالالة دور لتوقف معرفة
اسم الالة على معرفة الالة ح وقد يطلق اسم الالة على ما يفعل فيه كالمحلب بكسر الميم
وهو الاناء الذي يحلب فيه اللبن **وصيغته** المطردة **مفعل** بكسر الميم وفتح العين
كمبضع وهو مفعل ومفتح اعلم ان اسم الالة من الثلاثي الذي فيه علاج وانفعال
يأتي على مفعل كمنصر ومفعال كمفتاح ومفعلة كمكنسة قالوا ولان قياسيان والثالث
سماعي والمص لم يذكر هذا الوزن السماعي لعدم اطراده وفصل الثاني عن الاول
لعدم شهرته بالنسبة الى الاول فكان صيغة الالة منحصرة عنده في مفعل ومن ثمة

فصل في اسم الالة

قال

ومن ثمة اي ومن اجل ان صيغة اسم الالة يأتي على وزن مفعل **قال الصرفيون**
المفعل بفتح الميم والعين **للموضع والمفعل** بكسر الميم وفتح العين **للالة والفعلة**
بفتح الفاء وسكون العين **للمرة** اي لبناء المرة **والفعلة** بكسر الفاء وسكون العين
للحالة اي لبناء النوع وانما عبروا عن النوع بالحالة لان المراد بالنوع الحالة التي عليها
الفاعل عند الفعل فقول هو حسن الركبة اذا ركب كان ركوبه حسنا يعني ان ذلك على هيئة
في ركوبه وتقول هو حسن الطعمة اي ان ذلك كان موجودا منهما حال اكله وشربه
العذرة اي حالة وقت العذر وكذا قيل اعلم ان معنى قول الصرفيين ان الاوزان الاربعة
المذكورة تطلق على هذه المعاني الاربعة المذكورة لا ان المعاني الاربعة تنحصر اوزانها
في هذه الاربعة اذ قد علمت ان وزن المرة اما فعلة بفتح الفاء او فعلة بكسرها او فعلة
بضمها وذلك ان الفعل الثلاثي الذي يراد بناء المرة منه اما ان يكون في مصدره
تاء كنشدة وكدرة اولا فان كان الثاني فالمرة منه على فعلة بالفتح كضربة وان كان
الاول فالمرة منه على مصدره المستعمل فلا فرق في اللفظ كنشدة وكدرة والفارق
هو القرائن كنشدة واحدة واذا لم يقيد نقل انه كان مصدرا مستعملا وشذ
قولهم اتيته اتيانة ولقيته لقاءة فانهما من الثلاثي الذي لا تاء في مصدره اذ مصدرهما
اتيان ولقاء والقياس اتية ولقية بفتح اولهما وكذا ان وزن النوع اما فعلة
او فعلة او فعلة بالحركات الثلث وذلك ان الفعل الثلاثي الذي يراد بناء النوع
منه اما ان يكون في مصدره تاء او لا فان كان الثاني فالنوع منه على فعلة بالكسر

نحو ضربة فان كان الاول في النوع منه على مصدره المستعمل ايضا كنشدة وكدرة وجلسة
والفارق القرائن كنشدة لطيفة هذا اذا كان الفعل ثلاثيا واما اذا كان غيره
فان كان في مصدره تاء فالمرة المستعمل والفارق القرائن ايضا نحو استقامة
ودحرجة واحدة او حسنة وان لم يكن فيه التاء زيد في المرة والنوع على وزن مصدر
مزيد عليها المرة والنوع نحو انطلاقة وتدحرجة واحدة او حسنة كذا في شرح كافية
التصريف بكسر الميم في الآلة للفرق بينه وبين اسم الموضع ولم يضم لئلا يلتبس
بمفعول باب الافعال ولم يعكس لان الموضع اكثر استعمالا بالنسبة الى الآلة
والفتح اخف والاولى بالاكثر استعمالا ولان زيادة الميم في الموضع كزيادة المفعول
والميم مفتوح فيه فزيد في الموضع مفتوحا فبقي الكسر للآلة للفرق ويجيء اسم الآلة على وزن
مفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو مقراض من قرض بمعنى قطع من باب ضرب وجمعه مقاريض
ومفتاح جمعه مفاتيح وان قلت مفتح بالقصر مفاتح ويجيء اسم الآلة مضموم العين والميم
نحو المسعط وهو الاناء الذي يجعل فيه السعوط والسعوط بالفتح الدواء يصب في الانف
والمنخل وهو ما ينخل به الدقيق وهو الغربال يخرج به النخالة من الدقيق والمنخل يخرج
النخالة فيه وكذا المدق ما يدق به وقال سيبويه انهما اي المسعط والمنخل
من عداد الاسماء لا اسم الآلة الذي يشتق من الفعل يعني اي سيبويه المسعط والمنخل اسم
لهذا الوعاء يعني المسعط اسم للاناء الذي يجعل فيه السعوط خاصة والمنخل اسم
للغربال الذي ينخل به وليس شيء منها بآلة مشتقة من الفعل جارية عليه وكذا اخواته

اي كل واحد يجيء بضم الميم والعين معا كالمدق والمدهن والمحرضة فان قلت ما الفرق
بين كون هذه الاشياء اسماء مخصوصة وبين كونها آلة بحسب المعنى قلت ان المدهن
مثلا اذا جعل اسما للوعاء المدهن لا يصح اطلاقه الا على وعاء اتخذ في اصل وضعه
للدهن سواء كان فيه دهن او لا فلا يصح اطلاقه على وعاء فيه دهن لكنه اتخذ
لغير الدهن كوعاء الماء مثلا واذا جعل آلة يصح اطلاقه على كل وعاء فيه دهن سواء
اتخذ له او لغيره حتى لو كان الدهن في ملعقة او جلدة او كاغذة يصح اطلاقه
عليها وكالمفتاح فانه يصح اطلاقه حينئذ على كل ما يفتح به الباب من حديد او خشب
او غير ذلك وقس عليه ما عداه مما جاء بضمتين سواء الحقت فيه تاء او لا كذا قالوا

الباب الثاني من الابواب السبعة المذكورة في صدر الكتاب في المضاعف

وانما قدم هذا الباب على المهموز لقربه من الصحيح بالنسبة الى المهموز لان ابدال حرف
العلة من احد حرفي المضاعف قليل وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شايع حتى
كان المهموز كالمعتل في التخفيف والتليين ولما كان مقدما على المهموز وهو
مقدم على سائر الابواب كان مقدما عليها والمضاعف اسم مفعول من ضاعف ومعناه
لغة ما يزاد عليه شيء فيصير مثليه او اكثر قال الخليل التضعيف ان يزاد على اصل الشيء
فيجعل مثلين او اكثر وكذلك الاضعاف والمضاعفة وآمنت واصطلاحا فقال الزنجاني
وسائر الصرفيين وهو من الثلاثي والمزيد فيه منه ما كان عينه ولامه من جنس
متماثلين كرد وواحد ومن الرباعي المجرد والمزيد فيه منه هو الذي فاؤه ولامه الاولى

الباب الثاني في المضاعف

من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل وتزلزل فكلامك
ان تعريفي القسمين يشملان الصحيح والمعتل نحو مدّ وحيي وزلزل ودلو دعهم
فمعنا القسم الاول الصحيح فقالوا المضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه صحيحا من جنس
واحد والرباعي ما كان فاؤه ولامه الاولى وعينه ولامه الثانية صحيحا من جنس كدمدم
وذلول فنحو ... ثم لا يسمى مضاعفا بل يسمى مدغما وكذا مثل الرحمن ومثل
عادّ الى وكذا كل كلمة اجتمع فيها حرفان من جنس واحد ولكن ليس شيء منهما عينا ولا
لاما نحو اجلوذ او كان احدهما لاما والاخر لا يكون عينا او بالعكس نحو احمر واحمار وافتعو
وكذو قطع واعلم ان المضاعف من الرباعي يسمى مطابقا بفتح الباء لانطباق بعض
حروفه لبعضه لان فاؤه مطابق للام الاولى وعينه مطابق للام الثانية ولم يكن فيه
الادغام للفصل بين الاثنين **ويقال له الاصم لشدته** الاصم من به وقر في الاذن فلا يسمع
الصوت الخفي فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان
النطق به عند الصوت الخفي فمعنى قوله لشدته شرط المضاعف عند النطق به وايضا الاصم
الحجر الصلب المصمت اي الحجر الشديد الذي لا جوف له ولا فرجة فيه بل هو مملو مجتمع
والمضاعف لما كان مدغما ومشددا سمي به ومعنى الوجه في قوله لشدته
عليك ان قوله لشدته يقتضي ان لا يسمى المضاعف من الرباعي اصم وعندما نكفي
في التسمية بهذا الاسم المضاعف مطلقا كما وقع التسمية في بعض منه ومثل ذلك شائع
كثير وبهذا يلتزم بان المضاعف من الرباعي لا يسمى اصم كما ان المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا

كذا في انموذج وذكر ... قطعا من الوجه ... والمتقاربين ... اثاقل واذق

ولا

ولا يقال له الصحيح مع ان حروفه الاصول صحيحة **لصيرورة احد حرفيه حرف علة** ولهذا
قيل المضاعف ملحق بالمعتل في **نحو تقضى البازي** اصله تقضض فلما اجتمع فيه
الضادان قلبت الاخيرة ياء لان ثقل التغيير آخر الكلمة لا يقال ان حرفي التضعيف باقيان
على اصلهما اذ الضاد في تقضى مشددة لانا نقول قد عرفت ان حرفي التضعيف
عين الكلمة ولامها والمقلوب منهما هو لام الكلمة فاما اول الضادين الباقيين
فعين الكلمة والاخرى زائدة وكذا امليت بمعنى امللت **وهو** اي المضاعف من
الثلاثي **يجيء من ثلثة ابواب** وهي التي تسمى دعائم الابواب لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل
وكثرتهن ودليل الانحصار في هذه الثلثة الاستقراء **نحو سر يسر** اصله سرر يسرر بفتح
العين في الماضي وضمها في الغابر **وفر يفر** اصله فرر يفرر بفتح العين في الماضي وكسرها
في الغابر معناه هرب يهرب **وعض يعض** اصله عضض يعضض بكسر العين في الماضي
وفتحها في الغابر وقال ابن السكيت عضضت اللقمة بالكسر فانا اعض بالفتح وقال
ابو عبيدة عضضت بالفتح لغة **ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل** بضم العين فيهما
الا قليلا نادرا لا يقاس عليه **نحو حببت تحب** حبابة اي اصله حببت تحبب بضم العين
فيهما ثم سكنت وادغمت والدليل عليه انه بني منه على فعيل لان فعيلا انما يجيء
من مضموم العين فيهما واليه اشار بقوله **فهو حبيب** كذا قيل وفيه ضعف
اذ الحبيب معناه المحبوب ولو سلم ولا يختص فعيل بهذا الباب بل يجيء منه قال الشارح
اعلم ان حب يجيء من الباب الثاني ومن الرابع في الصحاح حببته احبه بالكسر والقول حببت بالكسر

تعليق ... تقضى اصلنده تقضض ... [illegible]

اي صرت حبيبا ومن الباب الخامس عند الأخفش جاز فتح الحاء وضمها في الماضي والمضي
وقولهم حَبَّ بفلان قال الفراء معناه حبب بفلان بضم الباء ثم اسكنت وادغمت
في الثانية وقال ابن السكيت في قول شاعره فجرت مخضوب وحب من تحبب وبحدث
عواددون وليكتبتسعه اراد حَبُب بالضم فادغم ونقل الضمة الى الحاء لانه مدح انتهى
ولبّ يلب لبابا بمعنى اصلها لبب يلبب بضم العين فيهما ثم اسكنت وادغمت
والدليل عليه انه بنى فاعلا على فعيل لجيئها شاذا اليه بقوله فهو لبيب اعلم ان لبابة
اي صرت ذا لب وحكى يونس بن حبيب لبُبت بالضم وهو نادر لا نظير له في المضاعف
انتهى المضاعف الاتي من الباب الثالث والسادس اصلا ولما كان المضاعف
ما يلحقه الادغام ناسب ان يبين كيفيته لعمومه وشرطه فقال واذا اجتمع فيه اي في
المضاعف حرفان من جنس واحد او متقاربان في المخرج يدغم الحرف الاول في
الثاني ان لم يمنع مانع لثقل المكرر وذلك اذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان
متجانسان ولم يدغم الاول في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف المدغم الى هذا المخرج
مرة اخرى نحو مدد ومدد فاستثقلوا ان يزيلوا السنتهم عن شيء ثم يعيدوها
اليه اذ في ذلك كلفة على اللسان تشبيه بمشي المقيد الذي يضع احدى قدميه
في الموضع ويرفع عنه الاخرى وهو شاق لمخالفته المألوف فاذا ادغم زال ذلك
الثقل فان النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الادغام فانهما يصيران
بتداخلهما كحرف واحد فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة نحو مد الى آخره

اي مد مدا مددا مددت مدة واذ قد علمت سبب الادغام في المتجانسين فقس عليه
في المتقاربين اذ مخرجهما وان كان متقاربين في نقل الامر لكن بعد انتقال الى
من مخرج احدهما الى المخرج الآخر كانتقال من مخرج ثم اليه لقربه منه ومقارنته له
نحو اذكر لكن اذا ادغم فلا بد من تماثل بقلب احدهما الى الآخر والقياس قلب
اولهما الى الآخر الا ان يعوض عارض كما ستذكره ان شاء الله تعالى قوله ونحو مخرج
شطأه وقالت طائفة مثالان لادغام الحرفين المتقاربين وانت
تعلم ان الحرفين المتجانسين اذا كانا في كلمتين فما بحث بجارتهم لا يسمى كلمة
من الكلمتين ولا مجموع الكلمتين مضاعفا فضلا من المتقاربين في
كلمتين فتمثيل المتقاربين في المخرج بهذين المثالين لا يلائم قوله واذا اجتمع
فيه حرفان الخ اذ الضمير المجرور فيه راجع الى المضاعف ولما كان اجتماع
حرفين بينهما تقارب في المخرج يوجب الادغام وجب تعلم ما يعرف به المتقارب
من المتباعد وذلك انما يكون بتعريف مخارج الحروف فيقال اذا اردت ان
تعرف مخرج حرف سكنه وادخل عليه همزة الوصل ثم تلفظ به فانتظر الى منقطع
الصوت فحيث انتهى فثمة مخرجه كذا قيل وهذا القدر من البيان اجمالا يحسن من جميع
وان اردت التفصيل فاستمع بما نتلو عليك اعلم ان الحروف الواقعة في لغة العرب اصولها
تسعة وعشرون حرفا وان لها مخارج ستة عشر مخرجا باعتبار التقارب بين الحروف
والا فلكل حرف مخرج على حدة والا يلزم تماثل الحرفين لان مخرج الباء بعينه مثلا

لا يحصل الا بالياء ومن مخرج الالف بعينه لا يحصل الا الالف فلا بد ان يكون لكل حرف
مخرج ليحصل الحروف المختلفة الا انهم جعلوا مخارج بعض الحروف المتقاربة في المخرج مخرجا
واحدا لغاية مقاربتها فحصل خمسة عشر مخرجا وهو ان مواضع هذه المخارج اربعة الحلق
والفم والشفتان والانف اما الاول ففي مخارج الحلق وهي ثلثة اقصاه ووسطه وآخره وحروفه
سبعة فالهمزة والهاء والالف من اقصى الحلق على الترتيب فالهمزة من الحلق
وليس مخرج ادخل منه الى الحلق والهاء ايضا من اقصى الحلق لكن الى العين من مخرج
الهمزة بل متاخر من مخرجها من جانب الفم والالف ايضا من اقصى الحلق لكنه متاخر عنهما
من جانب الفم ولكن يقرب بعضها بعضا فعدوها مخرجا واحدا باعتبار المقاربة ثم
جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتين من وسط الحلق على الترتيب ايضا
فالاول العين ثم الحاء من جانب الفم والغين والخاء المعجمتين من ادنى الحلق على
الترتيب فالاول الغين ثم الخاء فمجموع الحروف المنسوبة الى الحلق ثلثة مخارج نظرا
الى التقارب وفي الحقيقة سبعة مخارج واما الثاني ففي مخارج الفم وهي عشرة اولها مخرج
القاف وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك الاعلى وثانيها مخرج الكاف
وهو اسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الاعلى وثالثها
مخرج الجيم والشين المعجمة والياء بنقطتين من تحت وسطه بين وسط اللسان
وبين وسط الحنك الاعلى ورابعها مخرج الضاد المعجمة اول حافة اللسان وما يليه
من الاضراس وخامسها مخرج اللام ما دون حافة اللسان الى منتهى طرف اللسان

وما فوقها من الحنك وسادسها مخرج الراء المهملة مما دون طرف اللسان وما فوقه
من الحنك دون طرفيه لكنه متاخر عن مخرج اللام من جانب مخارج الفم وسابعها
مخرج النون من طرف اللسان وما فوقه من الحنك كالراء لكنه متاخر عن مخرج
الراء من جانب مخارج الفم وثامنها مخرج الطاء والدال المهملتين والتاء بنقطتين
من فوق طرف اللسان واصول الثنايا وتاسعها مخرج الصاد والزاء والسين
ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وعاشرها مخرج الظاء المعجمة والثاء بثلث
نقط والذال المعجمة ما بين طرف اللسان واطراف الثنايا فهذه المخارج العشرة
من الفم يعلو بعضها بعضا كما بيناه والثالث ما بين الشفة والثنايا مخرج الفاء
اي بطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا والرابع ما بين الشفتين مخرج
الباء والواو والميم فجميع هذه المخارج خمسة عشر لا غير كما ذهب اليه سيبويه
ووافقه ابو الحسن عليه واذ قد عرفت مخرج كل حرف عرفت ان اي حرف
يقرب من اي حرف في المخرج فاعلم ان التقارب في المخرج وقد يتقارب الحرفان
في الصفة مثل الهمس والجهر فيدغم احدهما في الآخر بهذا الاعتبار ان لم يتماثلا
او لم يتقاربا في المخرج على ما يجيء ولما ذكرنا انه اذا اجتمع حرفان متجانسان او متقاربان
يدغم الاول في الثاني وجب علينا ان نبين الادغام فقال **الادغام** وهو في اللغة
ادخال الشيء في غيره يقال ادغمت اللجام في فم الفرس اذا ادخلته فيه وفيه لغتان
ادغام بالتخفيف وادغام بالتشديد وهو من عبارة الكوفيين والادغام افتعال

ومن ثمّ قال البصريون الادغام افتعال وقد قصر اليه الغو يستبيح ادخال الحرف في مثله
او مقاربه وتعريف صاحب الكتاب بانه ان تأتي باللفظ الحرف الواحد اللبث الكث
والانتقال في مخرجه مقدار اللبث الحرفين في مخرجيهما نوع تجوز بالملازم لان المدغم
فيه وان كان في اللفظ حقيقة لا حرف واحد قدر اللبث في مخرجه مقدار لبث الحرفين
وان كان الملفوظ في الحقيقة حرفين وهذا غاية ما يتكلف في توجيه هذا التعريف
كذا نقل عن جار الله العلامة الزمخشري وقيل الادغام اسكان الحرف الاول
وادراجه في الثاني يقال ادرجت الكتاب اي طويته لا يقال ان قوله اسكان الاول
غير شامل لنحو مدّ مما يكون اصله مدد بسكون الاول فلا يكون اسكانه
اذ اسكان الساكن محال لانا نقول لما وجب اسكان المتحرك للادغام
علم ان ابقاء الساكن على حاله بالطريق الاولى فمعنى قوله اسكان الاول اسكانه
ان كان متحركا وابقاؤه ان كان ساكنا وانما اسكن الاول ليتصل بالثاني اذ
لو حرك لم يتصل لحلول الفاصل وهو الحركة وانما ... فلا يكون الا متحركا لان
الساكن كالميت لا يظهر بنفسه فكيف يظهر غيره كذا قالوا المدغم على صيغة
المفعول هو الحرف الاول انما سمي به لادغامك اياه والمدغم فيه هو الحرف
الثاني وسمي به لادغامك الاول فيه حرفان في اللفظ وكلمة كانا او في كلمتين هذا
ظاهر اذا عرفت الادغام بالتعريف الثاني واما اذا عرفت بالتعريف الاول ففيه
تأمل وحرف واحد في الكتابة اذا كانا في كلمة نحو مدّ وحرفان في اللفظ والكتابة

اذا

اذا كانا في كلمتين كالرحمن يعني كما ان لفظة رحمن فيه اربعة احرف في اللفظ
واربعة في الكتابة لان الالف بعد الميم في اللفظ ولا تكتب والغرض من هذا
التمثيل ازالة استبعاد مخالفة الحروف الملفوظة للمكتوبة في الكلمة قلة وكثرة
وانما قلت اذا كانا في كلمة لانهما اذا كانا في كلمتين كانا حرفين في الكتابة
ايضا نحو فما ربحت تجارتهم ونحو الرحمن والليل واللفظ والتسو والسم واما نحو اللفظ
والتقدو والنجم فقد اجتمع فيه امثال الحروف في الكلمة ونازعها لام التعريف وثانيها
لام الاية فادغم لام التعريف في الكلمة وجعلا حرفا واحدا في الكتابة وان
لم يكونا من كلمة واحدة كراهة اجتماع ثلث لامات كتابة وتنزيلا للحاجة منزلة اللام
بالقياس الى اللام الجارة فقط اجتماع الحرفين المثلين والمتقاربين على ثلثة
اضرب بيان للاجل بقول لا اذا اجتمع حرفان من جنس واحد او متقاربين في المخرج
يدغم الاول في الثاني لغير الاول ان يكونا متحركين في كلمة نحو مد اي فيه الضرب
الاول للادغام والعلة في وجوبه انك اذا قلت مدد ونطقت بالحرفين دفعة
واحدة كان الفرق من كونك نطقت بالحرفين وهذا الاسترابة فيه لان
زمان الحركة بحرف المدغم اقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين وما قل زمانه
اخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب قولهم ضبب البلد واكثر ضببها
وقطط شعره اذا اشتدت جعودته بفك الادغام فيها فشذ فصل يبين
الالحاق الثاني الاول ساكن اي في الكلام التي زيد فيها احد المثلين للالحاق فانه لا يجوز الادغام فيها

فعلكان او اسما فالفعل نحو جلبب وشملل الملحقين بدحرج والاسم نحو قردد ملحق
قردد وقرنبد الملحق بجعفر والمعنى قردد وانما لم يدغم حتى لا يبطل الالحاق يعني
ان الالحاق جهة لفظية يلزم فيها التساوي بين الملحق والملحق به حروفا وحركات
وسكونا فلو ادغم الملحق زال التساوي المذكورة وبطل الالحاق وانما قلنا انه جهة
لفظية لان الغرض من الالحاق ان يعامل الملحق معاملة الملحق به في الجمع والتصغير
وغير ذلك من التصاريف اللفظية فيقال مثلا قرادد وقريدد كما يقال جعافر وجعيفر
ولا شك ان حكم اللفظ لا تعلق له بالمعنى فلو ادغم فاتت موازنته للملحق به فلا يعامل
معاملته فيبطل غرض الالحاق قوله **والاوزان** مجرور معطوف على الالحاق اي يجب الادغام
في الكلمة التي اجتمع فيها حرفان متحركان متجانسان الا في الاوزان **التي يلزم
الالتباس** فيها اذا ادغم فانه لا يدغم فيها مع انه اجتمع فيها حرفان متحركان متجانسان
نحو ححكك وهو بفتحتين عصبة في جبل القوس **وسرر** وهو بفتحتين جمع سرير **وطلل**
وهو بفتحتين ما بقي من آثار الديار **وجدد** بضم الجيم وفتح الدال خطة في ظهر الحمار
حتى **لا يلتبس بصك** بفتح الصاد وتشديد الكاف وهو كتاب القاضي **وسر** بضم السين
وتشديد الراء جمع السرير **وطل** وهو المطر الضعيف **وجد** بوزن سر وهو بمعنى الطريق
يعني لو ادغم مثل سرر لم يعلم انه جمع سرير او جمع سر فاذا لم يدغم زال الالتباس وقس عليه
غيره ولم يعكس الامر مع انه يزال الالتباس لان القسم الثاني اكثر استعمالا فالخفة
اولى به ومما لا يدغم عند بعضهم للالتباس نحو اقتتل مع انه اجتمع فيه حرفان متحركان

متجانسان اذ لو ادغم التبس بقتل لان حركة التاء الاولى اذا نقلت الى القاف
استغني عن الهمزة فصار عند الادغام قتل فلم يعلم انه من التفعيل او من
الافتعال كما يجيء ولا يدغم في مثل تتباعد وتتنزل مع انه اجتمع فيه حرفان
متحركان متجانسان لانهم كرهوا وجوب الادغام فيما لم يلزم وقوع التاء الاخرى بعدها
دائما فصار في حكم التقاء المثلين في كلمتين فهذا لم يلزم الادغام ولكن
جنحوا الى الحذف اذ الادغام يحصل قدرا من التخفيف فلما ذكره عدلوا الى تخفيف
الكلمة بالحذف تحرزا عن فوات التخفيف بالكلية مع كونه مقصودا فحذفوا احد
التائين كما تقرر كذا حققه ابن الحاجب وقيل لو ادغم تتباعد وتتنزل حتى لا يلتبس
بالماضي لانه لو ادغم واجتلبت الهمزة وقيل اتباعد واتنزل لم يعلم انه ماض وهمزته
للاستفهام او مضارع همزته للوصل كما كان ينبغي ان يقال لهذا لم يجز الادغام
في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها يجب ان لا يدغم مثل ردد وقرر وغضض للالتباس
ايضا اذ لم يعلم انه مكسور العين او مفتوح العين فاجاب بقوله **ولا يلتبس في
مثل ردد وقرر وغضض** اي لا يقع الالتباس في كل واحد منها من اي باب هو لان
رد يعلم من يرد بضم الراء **ان اصله ردد** بالفتح لان ما يكون عين مضارعه مضموما
لا يخلو اما ان يكون عين ~~ماضيه مضارعه مضموما لا يخلو اما ان~~ يكون عين ماضيه مفتوحا
كنصر ينصر ومضموما ايضا كحسن يحسن ولا يمكن ههنا ان يكون الماضي مضموم
العين ايضا **لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل** بضم العين فيهما الا لبب كما تقرر

فتعين ان غيره ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس لو ادغم وتقول ايضا اي كرد يعلم
من باب علم بكسر العين ان اصله فرب بالفتح لان المضاعف لا يجي من فعل يفعل بكسر العين فيهما
فتعين الفتح في الماضي وعض يعض بما يعلم من يعض بالفتح ان اصله عضض بكسر
لان المضاعف لا يجي من فعل يفعل بفتح العين فيهما فتعين الكسر في الماضي ولا يدغم حيي
بكسر العين في بعض اللغات ويدغم في بعض كسائر جوازا والقياس وجوب الادغام فيه
لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين حي لان الفتح اخف من الثقيل على الياء المضعف
في يحيي يعني انهم كرهوا وجوب الادغام فيه لانهم لو ادغموا في الماضي لزمهم ان يدغموا في
المستقبل ايضا طردا للباب واذا ادغموا في المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم
لان الياء المدغم فيها لا بد ان يكون متحركة وهو مرفوض عندهم فاستدل
بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه كما ذكره المص وبعضهم على عدم وجوب
الادغام فجوزوا الادغام وذكره وكلا التقريرين صحيح فتدبر وقيل انه لم يدغم في بعض
اللغات لان الياء الاخيرة غير لازمة اي غير ثابتة في الكلمة دائما لانه يسقط نحو
حيوا اصله حييوا فاسكنت الياء الثانية بنقل ضمتها الى الياء الاولى بعد سلب حركتها فالتقى
ساكنان وهما الياء والواو فحذفت الياء لان الواو علامة الجمع فصار حيوا وفيه
اعلال آخر وهو انه حذفت ضمة الياء لثقلها على الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء
ثم ضم ما قبلها كما ذكرنا في ضمة الياء الاولى لاجل الواو كذا قيل وتقلب الفا تارة اخرى لتحركها وانفتاح
ما قبلها نحو يحيى اصله يحيي بضم الياء الثانية وفتح الاولى فلما لم تكن ثابتة في الكلمة دائما

~~لكن ثابتة في الكلمة دائما~~ لم تكن مدغما فيها لا في الماضي ولا في المضارع والضرب الثاني
من الضرب الثالث ان يكون الحرف الاول ساكنا والثاني متحركا يجب فيه الادغام
ضرورة اي اضطرارا لان المثلين اذا اجتمعا وكان الاول منهما ساكنا ففيهما
عمل واحد وهو الادغام لا غير فيكون الادغام ضروريا ابتداء بخلاف ما اذا كانا متحركين
فان فيهما عملين اسكان الاول والادغام واعلم ان ما ذكره المص ليس على اطلاقه
بل هو باعتبار الغالب وبيان بالنسبة الى المثلين مع قطع النظر عن مانع خارجي
وذلك لان الهمزتين اذا اجتمعتا لا يدغم احدهما في الاخرى وان كان الاولى منهما
ساكنة لاستثقالهما فيقال اصلا ارءاه بفك الادغام الا ان يكونا عينين فانهما
تدغم كسأال ورأاس وهذا معنى قول صاحب الهمزتان ليس فيهما ادغام
في نحو قولك قرأ ابوك واقرأ اباك لانهما لم يقعا موقع العين وكذا الالف لا يدغم في
شيء لانه ساكن ولا يدغم ساكن في ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها الفا واما
يمتنع الادغام في الالف مطلقا اذ لا يتصور ان يكون مدغمة في شيء من الحروف
ولا ان يدغم فيها غيرها اما امتناع كونها مدغمة فلوجوب ... فيها من اللين
واما امتناع كونها مدغما فيها فلان المدغم فيه لا بد ان يكون متحركا والالف لا تكون
الا ساكنة وكذا لا تدغم في مثل قوول مجهول قاول مع انما اجتمع فيه حرفان متجانسان
اوليهما ساكنة لئلا يلتبس لانه لو ادغم وقيل قول لم يعلم هل هو قيل تشديد العين
او فوعل مجهول فاعل فرده على اصلها وكذا لا يدغم في نحو قالوا وما وفي يوم وان اجتمع حرفان

مثلان وكان الاول منهما ساكن يجب فيه الادغام بالبديهة

من جنس واحد اولهما ساكنة لانهم كرهوا الادغام فيه لما يؤدي اليه من زوال
المد الذي هو من صفتهما في هذا المحل لان الواو والياء من حروف المد وابقاء المد كخفيف
عندهم كذا قيل فثبت ان ما ذكره المص ليس على الاطلاق نحو مدّ مصدر اقوله وهو على
وزن فعْل بفتح الفاء وسكون العين اشارة الى ان مدًّا مصدر الفعل ماضيه
كونه فعلا ماضيا كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا القسم بل من القسم
الاول بخلاف المصدر فان قلت ان قوله على وزن فعل لا يفيد الاشارة الى ان
مصدر الفعل اوضح اذ لا يحتمل ان يكون العين فيه متحركا وساكنا قلت يعلم بالادغام
ان عينه ساكن لا يقال لو طرح قوله على وزن فعل واكتفى بقوله نحو مد يعلم بالادغام
ايضا ان مدا ههنا مصدر فما يحال الادغام يترك كثيرا فلا اعتداد به لانا نقول
لو طرح هذا القول واكتفى بقوله نحو مد لم يلتفت الى تحقق الادغام زيادة الالتفات
فاذا قيل على وزن فعل يلزم تحقق الادغام لزوما واضحا فيحفظ ولا يترك فيفيد
الاشارة المذكورة ومثل ذلك كثير لا يمكن انكاره والقسم الثالث من القسوم
الثلثة ان يكون الحرف الثاني ساكنا سكونا لازما ويكون الاول متحركا
نحو مددن وظللت والادغام فيما اي في هذا القسم الثالث ممتنع لعدم شرط صحة
الادغام وهو تحرك الحرف الثاني لانه لا يستقيم تحريك الثاني في مثل مددن وظللت
اذ لا يكون ما قبل الضمير الفاعل المتحرك الا ساكنا كما مر وكذا اذا كانا في كلمتين نحو
ولكن سوال الحسن فان الاول متحرك والثاني لام التعريف وهي ساكنة فيمتنع الادغام

هو التلفظ بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما القسم من الخفة
وجب اذا قصد ادغام المتقارب ان يقلب احدهما الى الآخر لاستحالة الادغام
اذا لم يقلب وتحرك كما مر اذ هو حقيقة الادغام ويأتي في ابقاء الاول على حاله يحكى
الكلام في الحقيقة والقياس ان يقلب الاول ثم يسكن ان كان متحركا فيحصل الادغام
ع بادخال الاول في الثاني وقد يعرض ما يؤدي الى العكس فيقلب الثاني الى الاول وذلك
اذهم في نحو يحتودا في اذبح عتودا فيجري فيه على خلاف الاول ويقلب العين المتأخرة حاء
فيجتمع حاءان ثم ادغم الاول في الثانية والى الاول ويقال اذبحتودا فيخرج من الحاء
المشددة الى التاء وسقط العين من اللفظ وانما جوز الاصل والادغموا الثاني في
الاول على خلاف القياس كراهة من الخروج من حرف ضعيف الى حرف هو اثقل
منه لان العين اثقل من الحاء لان في العين قدرا من التنوع وهي قريبة من
الهمزة فلاجل هذا العارض قلب الثاني الى الاول كذلك في اذبحاذه في اذبح معه
كذا حققه ابن الحاجب اذا علمت ذلك فاعلم ان قلب الثاني الى الاول انما هو بجواز
قلب الاول الى الثاني ايضا وانا مع عدم جوازه فالثاني مثل اذبح عتودا والاول
نحو مثلا تاثرنا ساتار رثا من اثّارت يقال ثارت القتيل اي قتلت قاتله فانه يجوز فيه
قلب الاول الى الثاني وبالعكس لان الثاء بنقطتين من فوق والثاء بثلث نقط
من الحروف المهموسة الحروف العربية منقسمة الى مهموسة ومجهورة والمهموسة هي الحروف
التي يجري النفس معها ولا يحتبس عند النطق بها والمجهورة بخلافها وانما سميت مهموسة

لان الصوت بها ضعيف فالهمس هو الصوت الخفي قال الله تعالى فلا تسمع الا همسا وهذه الحروف
ضعيف الاعتماد عليها في موضعها حتى جرى معها النفس وحروفها عشرة وهي الهاء
والحاء والخاء والكاف والتاء والصاد والسين والشين والثاء والفاء ويجمعها
ستشحثك خصفه فانها سكت فحثه شخص الاول الخصر منه غير ان الثاني احسن
لان الاول معنى مفهوما وهو ظاهر وقيل ان الاول معنى ايضا لان الشحث الالحاح في المسئلة
والشحاث والشحاذ المكدي يقال كدى الرجل اي قل خيره وخصفة اسم امرأة ومعناه
ستكدي عليك هذه المرأة واذا عرفت الهمس فان يكونا من جنس واحد نظرا الى
المهموسية وان لم يكونا من جنس واحد نظرا الى ذاته والى مخرجه فيجوز لك الادغام
في اثار بجعل الثاء بثلث نقطة تاء اي بقلب الاول الى الثاني وهو الاصل وبالعكس
اي بقلب الثاني الى الاول وهو خلاف الاصل لان التاء والثاء متقاربان في صفة الهمس
فيجوز قلب احدهما الى الآخر فان تعذر المحققين قلب الثانية الى الاول فيجيء لكثرة
استعماله في كلامهم وان كان على خلاف القياس لكن قلب الاول الى الثاني افصح
لكونه جاريا على الاصل وقالوا ان لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال الآن اي الشأن
اذا جعلت التاء دالا لبعد من الدال في المهموسية وتقرب الدال من التاء في
المخرج يلزم حرفان من جنس واحد فيه غم فاعرف اعلم انه اذا وقعت تاء الافتعال
بعد عشرة احرف وهي الدال والذال والزاي تقلب دالا مهملة لان هذه الثلثة مجهورة
والتاء حرف مهموس وبين المجهور والمهموس تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل

فارادوا التجانس بينهما فابدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة
ولم يعكسوا اي لم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلثة حرفا مهموسا لانها فاء الفعل
والتاء زائدة والزايدة اولى بالتصرف وصورها ثلث اولها ما يكون منه فاء الفعل
دالا مهملة وثانيها ما يكون منه فاء الفعل ذالا معجمة وثالثها ما يكون منه فاء الفعل
زاء معجمة ولما استفيدت هذه القاعدة فنقول ان ادان من المجهور فاء الاول
لان اصله اذتين على زنة افتعل لان الياء التي هي عين الفعل تحركت وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا فصار ادتان ثم ابدلت التاء دالا لان فاء الافتعال من المجهورة
والدال الذي وقع فاء الفعل من المجهورة وبين المجهورة والمهموسة تضاد والجمع
بين المتضادين ثقيل وهذا معنى قوله لبعدها عن الدال في المجهورية فوجب قلب
احدهما الى حرف موافق الاخرى طلبا للخفة فابدلوا التاء دالا من مخرجه وهو
الدال ولم يعكسوا لما ذكرنا في القاعدة وهذا معنى قوله ولقرب الدال من التاء في
المخرج ثم ادغم الدال الاولى وهي الاصلية في الدال الثانية المنقلبة من التاء على سبيل
الوجوب لاجتماع المثلين اولهما ساكنة فصار ادان بتشديد الدال ومعناه
استقرض وهذا معنى قوله لزم حرفان من جنس واحد فيه غم هذا ما فهمته
من كلام المحقق ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه موافقا لما ذكره المص وقيل لا يجوز
قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء لانه لو فعل كذلك لم يعلم انه من الدين ام لا
واعلم ان كل كلمة جاز فيه الادغام بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس ولم يجز فيه الادغام

بقلب الاول الى الثاني القياس يكون فيها شذوذان احدهما قلب الثاني الى الاول
والثاني امتناع القياس وهو قلب الاول الى الثاني ولذلك قال بعضهم ان مثل اذّان
واسمع شاذ غير الشاذ ومن الصور الثانية نحو اذّكر بعد البيان بالذال المعجمة
لان اصله اذتكر على زنة افتعل فابدلوا من التاء دالا فاذدكر لما مر ان الذال من المجهورة
والتاء من المهموسة وبينهما تضاد وارادوا التوافق بينهما فابدلوا من مخرج التاء
حرفا مجهورا وهو الدال المهملة فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مجهوران فتوافقا
في الصفة لا في الذات ولا في المخرج ولهذا جاز الادغام والبيان واليه اشار بقوله
ويجوز فيه ادّكر بالدال المهملة بقلب الاول الى الثاني كما يجوز اذّكر بالذال المعجمة بقلب الثاني
الى الاول على خلاف القياس لكن الاول اقوى وافصح لكونه على وفق القياس ومجيئه
في التنزيل قال الله تعالى وادّكر بعد امة ويجوز ايضا اذدكر بفك الادغام قوله
لان الدال من الحروف المجهورة الى آخره دليل على جواز الوجوه الثلثة والمجهورة
هي الحروف التي لا تجري النفس معها ويحبس عند النطق بها على خلاف المهموسة
وانما سميت مجهورة لارتفاع الصوت بها وبسبب ارتفاع الصوت لان الجهر الصوت
المرتفع وانما لم يبين المجهورة كما بين المهموسة بقوله ستشحثك خصفه
لانها تعلم من المهموسة لان الحروف تنحصر في المجهورة والمهموسة وجملة الحروف تسعة
وعشرون والمهموسة عشرة فبقي تسعة عشر وهي المجهورة فلا تعد لها للظهور تما
وانما اختار ذلك ولم يعكس لقلة الحروف المهموسة والجهرية جمعها في قولك ظل قو ربض

اذ

اذ غير اجنو مطيع فجعل التاء دالا كما في اذّان اي ابعد من الدال في المهموسة
واقرب الدال من التاء في المخرج وقد عرفت معناه فيجوز ترك الادغام نظرا
الى اتحادهما اي اتحاد الذال المعجمة مع المهملة في المجهورية فجعل الدال المهملة ذالا
معجمة فيجتمع ذالان ثم ادغم الاول في الثانية فصار اذّكر بالذال المعجمة المشددة وجعل
الذال المعجمة دالا مهملة ثم ادغم فيما بعدها فصار ادّكر بالدال المهملة المشددة ويجوز
ترك البيان ومعناه ظاهر كل واحد من الدال والذال نحو اذدكر بالبيان كل واحد
من التاء والذال لو قلب التاء دالا او اجب كما مر نظرا الى عدم اتحادهما اي
الذال والدال في الذات ولا في المخرج وان اتحدا في الصفة ومن الصور
الثالثة نحو ازّان بمعنى تزين واصله ازتين فقلبت الياء الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها فصار ازتان الا ان التاء لما كان من المهموسة والزاء من المجهورة
الشديدة وكان بينهما تضاد ابدلوا من التاء دالا طلبا للتوافق بينهما كما مر
في الصورتين الاوليين فيكون ازدان مثل اذدكر في جواز جميع ما ذكر فيه ولكن
لا يجوز فيه الادغام في ازدان بجعل الزاء دالا يعني كما قلب التاء دالا اجتمع فيه
الزاء المعجمة والدال المهملة وهو القياس في جواز الوجوه الثلثة اي الادغام بقلب
الاول الى الثاني وبالعكس والبيان لما ذكر ولكن لم تجز الادغام بجعل الزاء دالا
مع ان القياس جوازه لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت اعلم انهم قسموا الحروف
الى الصفير وغير الصفير فالصفير هي الصاد المهملة والزاء المعجمة والسين المهملة

الصفير صوت يصوت بصفير الطير
بصفير اي بالتركي قوش اونكه
والزاء في هذا النوع صوت
شبه صوت الطاير

وانما سميت حروف الصفير لان المتكلم يصفر عند اعتماده على موضعها ومنهم من الحق
الشين بها وجعل حروف الصفير اربعة وغير الصفير اقسام ستة وان اردت التفصيل
فعليك بالمطولات ومن قاعدتهم انهم لم يدغموا الصفير في غيره لفوات الصفير منها اي لفوات
هذه الصفة منها عند الادغام في غير الصفير وحفظها مقصود لان بعض الصفات
فضيلة كالغنة في الميم والمد والخفة ونحو ذلك فيجب محافظتها فلو ادغم حرف ذو فضيلة
في حرف ليس فيه تلك الفضيلة فاتت فضيلة الحرف الاول بسبب الادغام وكانت
سوية واما اذا ادغم في مثله جاز لعدم فوات الفضيلة ح ولهذا قال الفاضل المحقق
ابن الحاجب ولا تدغم حروف صوي مشفر فيما يقاربه لان لكل واحد منها فضيلة ليست
فيما يقاربها اذ في الشين تفش وفي الضاد استطالة وفي الفاء رد من التفشي وفي
الياء مدة وفي الراء تكرير وفي الميم غنة وفي الواو مدة والادغام يبطل هذه
الفضائل والتفشي والمزايا والمحاسن مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع
الادغام محافظة عليها وتحرزا من فواتها ولا حروف الصفير في غيرها لفوات الصفير
منها الا بها عبارته واذا علمت ما تلوناه فاعلم ان الزاء من حروف الصفير وفيها
امتداد صوتي ليس في غيرها فاذا ادغم الزاء فيه زالت تلك الفضيلة عنها لانه يقلب
الى الاول ليس فيه تلك الفضيلة ولو حفظ الامتداد عند الادغام ايضا **فيصير ح**
كوضع القصعة الكبيرة في القصعة **الصغيرة** لكونها لا يدخل القصعة الكبيرة في القصعة
الصغيرة لامتناع محافظتها الا بما ذكرنا لا يدخل فيه امتداد ما ليس فيه امتداد

لا

لامتناع محافظته اياه فان قلت اذا ادغم الزاء في الدال قلب الى الدال لا فيه ولا امتداد
ثم يدغم فلا يصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة قلت ان كلام المصنف مبني
على محافظة الفضيلة فكأنه قال ان في الزاء امتدادا مطلوبا فلو ادغم في الدال
يجب محافظتها ايضا وان قلب الى الدال فيصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة فلا يجوز
قوله ولانه عطف على قوله لان الزاء اعظم اي لا يجوز الادغام بجعل الزاء دالا
اما لما ذكرنا من عظم الزاء واما لانه **يوازي** اي يشتبه زيادن بالزاء **باردان** بالدال
اذ لو ادغم بقلب الزاء دالا لم يعلم ان اصله زيادن من الزينة او ديان من الدين
ونحو اشمع اصله استمع **يجوز فيه الادغام** بجعل التاء شينا نظرا الى اتحادهما في الصفة
لان الشين والتاء من المهموسة ولكن لا يجوز فيه الادغام بجعل الشين تاء
وان كان على وفق القياس **لعظم الشين في امتداد الصوت** لانه حرف الصفير
وقد عرفت ان فيها امتدادا والتاء ليس منه فلا يكون فيها امتداد فلو ادغم الشين
في التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز ان يقال
اتمع **ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات** فاستمع بما نتلو عليك **ونحو**
اشبه اصله اشتبه **مثل اشمع** يعني يجوز الادغام فيه بقلب التاء شينا على خلاف القياس
نظرا الى اتحادهما في المهموسية ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل الشين تاء على وفق
القياس لعظم الشين في امتداد الصوت اذ هو حرف الصفير ايضا على قول كما مر او لان
في الشين تفش فلو ادغم في التاء زالت عنه هذه الصفة فلا يقال اتبه ويجوز البيان

قوله فاستمع بما نتلو عليك تمثيل للبيان بطريق الكناية منه

لعدم المجانسة بينهما فالتاء تخالف الصاد فيه ونحو اصطبر اصله اصتبر لكون فيه اصطبر بقلب
التاء طاء والمراد بها لان الصاد من الحروف المستعلية المطبقة بكسر الباء والحروف
ينقسم الى مطبقة ومنفتحة والمطبقة هي التي ينطبق على مخرجها الحنك اي مقدم اعلى اللسان
على مخارجها من الحروف فينطبق عليه ما يحاذيه من الحنك الاعلى والتقعير ظهر اللسان اليه
والحصر بينهما الصوت وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وسميت مطبقة بها لظاهر
والمنفتحة ضد المطبقة اي ينفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق
اللسان بها وهي ما عدا الحروف الاربعة فيكون خمسة وعشرين حرفا وسميت منفتحة
لانه لا ينطبق شيء منها اللسان مرتفعا الى الحنك وايضا ينقسم الحروف باعتبار آخر الى
مستعلية ومنخفضة والمستعلية ما يرتفع اللسان بها الى الحنك انطبقت او لم تنطبق
وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين المعجمتين والقاف ويجمع
عنها القول بقوله وحروفها صطظض خغق فيكون المستعلية اعم من المطبقة
فكل مطبقة مستعلية بدون العكس كذلك قال الاربعة الاولى منها مستعلية
ومطبقة والثلاثة الاخيرة وهي الخاء والغين والقاف مستعلية فقط وانما
سميت بذلك لان اللسان يعلو بها الى الحنك والمنخفضة ما عدا هذه السبعة فيكون
اثنين وعشرين حرفا ومعنى الانخفاض فيها بينهم مما ذكر في الاستعلاء فهي التي لا
يرتفع اللسان بها الى الحنك فلا يحصل الانطباق ولذلك سميت بها لان
اللسان لا يعلو بهن وقوله والتاء من المنخفضة عطف على قوله لان الصاد

من

من المستعلية فاعدم اذا وقعت تاء الافتعال بعد احد الحروف الاربعة التي هي
الحروف المطبقة والمستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء تقلب طاء
طاء مهملة كما تقلب دالا اذا وقعت بعد الدال والذال والزاء والدال المهملة كما تقدم وذلك لما بين
في الاطباق وبين التاء من التباعد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا
حرفا من مخرج التاء يوافق حروف المطبقة في الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء
ولم يعكسوا لما تقرر من ان التاء زائدة والزائد اولى بالتصرف وصورها اربع احدها
ما يكون فاء الفعل صادا وثانيها ما يكون فاء الفعل ضادا نحو اضطرب وثالثها
ما يكون فاء الفعل فيه طاء نحو اطلب ورابعها ما يكون فيه فاء الفعل ظاء نحو
اظلم وسيأتي تفاصيلها واذا تقرر عندك هذه القاعدة فنقول ان اصطبر
من الصورة الاولى لان اصله اصتبر فجعل التاء طاء لمباعدة بينهما لان الصاد
المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة وبينهما مباعدة وتضاد والجمع بين
المتضادين ثقيل فوجب ابدال التاء الى حرف من مخرجه يوافق الصاد في الاطباق
وهو الطاء فجعل التاء طاء والياء ثابت لثقلها وقرب التاء من الطاء في المخرج
فصار اصطبر كما في ست اصله سدس لان تصغيره سديس فجعل السين
الاخيرة اولا والدال ايضا ثانيا تاء لقرب السين من التاء في المهموسية وقيل [illegible]
من التقارب في المخرج لان السين من المخرج التاسع من المخارج الفم والتاء
من المخرج الثاني من [illegible] ايضا كما تقرر فلا واسطة بينهما وقرب التاء من الدال
في المخرج

ما اجتمع حرفان من جنس واحد ثم ادغم الاولى في الثانية فصارت ستّ بتشديد التاء
وتشبيه في جعل الدال تاء يعني يجعل التاء في اصطبر طاء لعلة ذكرناها كما يجعل الطاء
تاء في ست لتلك العلة وتفصيله انه لما جعلت السين الاخيرة تاء لقربها من
التاء في المهموسية اجتمع الدال التاء وهما متقاربان لان الدال من المجهورة والتاء
من المهموسة بينهما تضاد فوجب ردهما الى حرف من مخرجهما يوافق الاخرى فقلبوا
الدال تاء وادغموا الاولى في الثانية فصارت ست قوله ثم يجوز لك الادغام معطوف
على قوله فصار اصطبر اي بعد صيرورته اصطبر يجوز لك الادغام فيه بجعل الطاء
صادا اي على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما في صفة الاستعلائية فان لم يجدا
في الذات ولا في المخرج نحو اصّبر ولكن لا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء اي على
وفق القياس لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت لان الصاد من حروف
الصفير والطاء ليس منها وقد تقرر ان حروف الصفير لا يدغم في غيرها اي لا يقال
اطّبر بتشديد الطاء ويجوز البيان فيه نحو اصطبر لعدم الجنسية في الذات من الحروف
الثانية وهو ما يكون فاء الفعل فيه ضادا معجمة نحو اضطرب اصله اضترب وهو مثل
اصطبر في جواز الوجهين وامتناع وجه الواحد اي يجوز اضّرب لكنه يجب قلب التاء
طاء اولا لما ذكرنا في القاعدة فاجتمع الضاد والطاء فيجوز قلب الطاء ضادا
على خلاف القياس نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية ثم ادغمت الضاد الاولى
الاصلية في الثانية المنقلبة من الطاء فصار اضّرب وايضا يجوز اضطرب

نحو أيِمّة ومفتوح نحو سَأَل ومكسور نحو مستهزئون وان كان مكسورة فما قبلها
اما مكسور ايضا نحو مستهزئين او مضموم نحو سُئِل او مفتوح نحو سَئِم والقياس
في المفتوح التسع كلها ان يجعل بين بين لان فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من
اثرها ليكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة لكن في صورتين منها لا يمكن
جعلها بين بين واشار اليهما بقوله الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها
مكسورا او مضموما فان الهمزة ح لم تجعل بين بين بل تجعل ياء او واوا ان كان
ما قبلها مضموما او تجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا نحو مِيَر بكسر الميم وفتح الياء
اصله مِئَر بفتح الهمزة وهي جمع المئرة وهي العداوة وجُوَن بضم الجيم وفتح الواو اصله
جُؤَن بفتح الهمزة وهي جمع الجؤنة بالضم وهي سليلة مستديرة مغشاة ادما مع
العطارين وكذلك فِئَة ومؤجل ونحوه لان حكم الفتحة كالسكون في اللين اي
في لين عريكتها فتقلب الهمزة بشيء في حال الفتح كما تقلب في حال السكون فان قيل
لم لا تقلب في سأل الفا والحال ان همزة مفتوحة ضعيفة وما قبلها مفتوح
ايضا قلنا فتحتها اي الهمزة صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الجنس يتقوى بالجنس فلهذا لم
يقلب الفا وفيه توجه ان يقال ان هذا الجواب منقوض بقول الشاعر لا هناك المرتع
لان ما قبل الهمزة المفتوحة مفتوحة مع انها تقلب الفا اجاب بقوله ونحو لا هناك
المرتع شاذ اصله لا هنأك بفتح الهمزة فقلبت الفا على خلاف القياس والمرتع
بفتح الميم اسم مكان من رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت هذا وقال المحققون

المشهور

انما لم يجعل الهمزة بين بين في هذين الصورتين لانهم لو جعلوها بين بين
لقربت من الالف لكون حركتها فتحة وقبلها الضمة او الكسرة وهما لا يقعان
قبل الالف فكذا لا يقعان قبل ما قرب منها وفي تعذر المشهور تحقق غير المشهور
لانه فرعه اعلم ان ما ذكره المص من استثناء الصورتين مذهب سيبويه ومختار
عند المحققين ايضا قال ابن الحاجب وحكي عن يونس جعلها بين بين في
الصورتين المستثنيين ايضا والى ما قال سيبويه والثالث وهو تخفيف
الهمزة بالحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وكان ساكنا ما قبلها في حذف
الهمزة جوازا لكن تقتين فيه او لا يجعلها ساكنة للين عريكتها في الجملة وقبل ذلك
التكيين بمجاورة الساكن اي بسبب مجاورة الساكن ثم تحذف الهمزة لالتقاء
الساكنين ثم اعطي حركتها لما قبلها اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء
اصليتين او مزيدتين لمعنى من المعاني اي لا يكونان زائدتين لمجرد المد او ما يشبه
بل زائدتين لمعنى كالالحاق والتانيث وغيرهما ولما فسر تا به بقرينة مقابلته
لقوله اذا كان واوا او ياء مدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير جعلت مثل
ما قبلها ثم ادغم فيه فهذه اقسام ثلثة القسم الاول ما يكون قبل الهمزة
المفتوحة حرف ساكن نحو مَسَلة بفتح السين واللام جميعا وملك بفتحتين
ايضا اصلهما مسألة باثبات همزة مفتوحة قبلها سين ساكنة فاسكن الهمزة
ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها الى السين فصار مسلة وملاك

باثبات همزة مفتوحة قبلها لام ساكنة فاسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء
الساكنين ثم نقلت حركتها الى اللام فصار ملك من الالوكة وهي الرسالة
قال الكف في اصل ملك مالك بتقديم الهمزة من الالوكة وهي الرسالة ثم قلبت
وقدمت اللام فقيل ملاك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فصار ملك في قوله
والحمر والاحمر باثبات الهمزة وسكون اللام على الاصل مبتدأ او خبر ويجوز فيه لحمر بفتح
اللام وحذف الهمزتين لان الالف اي الهمزة الاولى انما جي بها لاجل سكون
اللام وتعذر الابتداء به وقد انعدم سكون اللام لانه ينقل حركة الهمزة
التي بعدها اليها وحذفت لالتقاء الساكنين فامكن الابتداء باللام فاستغني
عن الهمزة فحذفت فبقي لحمر وهو قليل ويجوز الحمر باثبات همزة الوصل وان انعدم
سكون اللام لطروء حركة اللام وعروضها وعدم الاعتبار بالعارض فكانه لم
يستغن عن الهمزة وهو الاكثر فعلى هذا الوجه يقال من لحمر بفتح النون
وفي لحمر بحذف الياء لالتقاء الساكنين حكما بخلاف الوجه الاول اذ يقال من
الحمر باسكان النون وفي الحمر باثبات الياء لعدم التقاء الساكنين اعتبارا
بالحركة العارضة القسم الثاني ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واو او ياء ساكنتين
اصليتين وهي على ضربين احدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما
ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى والمص لم يذكر الضرب الاول من
هذا القسم مثلا ونحن نذكره وهو نحو سَوْءة بفتح السين وضم الواو وشيء بفتح الشين

وضم الياء واصلها سَوْءَوٌ وشَيْءٌ باثبات الهمزة وسكون ما قبلهما فاسكنت الهمزة
ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها فنقلت حركة الهمزة الى الواو والياء اللتين قبلها
فصار سَوٌ وشَيٌ على فَعٍ مثال القسم الثاني العلة تذكرها ان شاء الله تعالى القسم الثالث
ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واو او ياء ساكنتان زائدتان للمد وهو ايضا
حرفان احدهما ما يكون الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة وثانيهما ما يكون الهمزة
في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى مثال القسم الاول منه ما ذكره بقوله **وجيل** بفتح الجيم
والياء جميعا والاصل جيأل باثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضبع
والياء ههنا زائدة للالحاق بجعفر لكنه بمنزلة الاصلية في تحمل الحركة فخففت الهمزة
بالاسكان والحذف ونقل فتحها الى الياء فصار جيل لا يقال ان الياء اذا تحركت وانفتح
ما قبلها قلبت الفا فلم تقلب هذه الياء الفا مع انها متحركة وما قبلها مفتوح
لانا نقول قال ابو علي انهم امتنعوا من قلب هذه الياء الفا لان الهمزة وان كانت
ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في التقدير وحركة الياء عرضية في حكم المعدوم فلذلك
امتنعوا من قلبها الفا **وكذلك حوبة** بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والاصل حوأبة
باثبات همزة مفتوحة بعد واو ساكنة وهي القرية الواسعة والواو ههنا زائدة
للالحاق بجعفر ايضا لكنه بمنزلة الاصلية في تحمل الحركة فخففت الهمزة بالاسكان
والحذف ونقل فتحها الى الواو فصار حوبة بهذا وقوله **وابو يوب** مثال القسم الثاني من
القسم الثالث اي ما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى لان اصله ابو ايوب

لان

بجعفر

ببيان بعد قلب التاء طاء نظرا الى عدم اتحاد مخارجها والذال ومن **لا يجوز** لو قلب
يقلب التاء طاء ثم قلب الضاد طاء ثم قلب الطاء ضادا ايضا والادغام الاخر في الثانية وان
كان على وفق القياس **لزيادة صفة الضاد** لان الضاد من حروف الصفير وقد تقرر ان لا تدغم
في غيرها قال بعض المحققين ولا يجوز قلب الضاد طاء ولا تقول اطّجع لا يستطاع ادغام
الضاد في الطاء لانه لو فعلت ذلك لسلبت الضاد وتفشيت بادغامك اياها في الطاء **ومن**
الصورة الثانية وهو ما يكون فاء الفعل طاء **نحو اطّلب** لان اصله اطتلب فقلبت التاء
طاء ثم **لا يجوز فيه** شيء من الوجوه الثلثة **الا وجه واحد وهو الادغام** اي ادغام الاول
في الثاني فقط على وفق القياس **لاجتماع الحرفين من جنس في اصل** احدهما الطاء
المهملة الاصلية وثانيهما الطاء المنقلبة من التاء **بعد قلب تاء الافتعال طاء**
لمباعدة بينهما في الصفة لان التاء من المنخفضة والطاء من المستعلية المطبقة
فيكون بينهما تضاد وتنافر فوجب قلب التاء الى حرف من مخرجها ليوافق الطاء
الذي قبلها فقلبت طاء **لقرب التاء من الطاء في المخرج** كما بينا في القاعدة
والادغام فيها هنا شانه واجب فلا يجوز اطتلب واططلب بالبيان **ومن** الصورة
الرابعة وهو ما يكون فاء افتعل ظاء معجمة **نحو اظّلم** لان اصله اظتلم فقلبت التاء طاء
للعلة المذكورة في القاعدة فصار اظطلم ثم **يجوز فيه الادغام بجعل الظاء المعجمة**
طاء اي بقلب الاول الى الثاني على وفق القياس قال ابو علي هذا قول سيبويه **والطاء**
ظاء اي بقلب الثاني الى الاول على خلاف القياس كما قيل في اصطلح اصّلح **والتبيين بينهما في العظم**

قوله لزيادة صفة الضاد من حروف الصفير هذا سهو من قلم الناسخ لان الضاد ليس من حروف الصفير

وفي الصفة ايضا لانهما من المستعلية المطبقة ويجوز البيان اي اظهار كل واحد
من الطاء والظاء لعدم كونهما جنسية فيهما في الذات وهو اختيار ابن جني مثال الاول اطّلم
اطّلم بتشديد الطاء المهملة ومثال الثاني اظّلم بتشديد الظاء المعجمة ومثال الثالث
لانه يروى بهذه الوجوه الثلثة فيه
اظطلم بتقديم المعجمة وشاهد هذه الوجوه الثلثة ينشد في بيت زهير وهو ويظلم احيانا فيظطلم
قوله ونحو اتّعد مبتداء وخبره محذوف وهو اصله اوتعد فحذف لدلالة المقام عليه فيكون تقدير
الكلام ونحو اتّعد اصله اوتعد فجعل الواو تاء بنقطتين من فوق وجوبا لانه لو لم يجعل
الواو تاء لصير ياء بنقطتين من تحت لكسرة ما قبلها وسكونها فيلزم ح كون الفعل
مرة يائيا كما في الماضي نحو ايتعد ومرة واويا كما في المضارع نحو يوتعد لعدم موجب القلب
اي لعدم موجب قلب الواو ياء في المضارع وهو الكسر ما قبلها وقوله او يلزم توالي الكسرات
عطف على قوله فيلزم وذلك بعد الواو اي لو لم يجعل الواو تاء يصير ياء كما مر ويلزم
ايضا توالي الكسرات الثلث في الماضي والاربع في المصدر لان الياء كسرتان فوجب قلبها تاء
وادغامها في تاء الافتعال ويقال اتّجر واتّعبت النار لانهم قلبوها تاء كثيرا كالمواخاة
بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة في وجاه ووراث ووخمة وهو ما ذكره المص من اللغة الفصحى
وناس يقولون ايتعد ياتعد فهو موتعد بالهمزة واعلم ذلك ونحو اتّسر يجعل الياء تاء
كما هو قوله ونحو اتّعد يجعل الواو تاء وحاصل معناه اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء يقلب
تاء ويدغم في تاء الافتعال كيتسر من الافتعال من اليسر وانما فعلوا ذلك فرارا عن
توالي الكسرات الثلث في الماضي والاربع في المصدر لان الياء كسرتان ولما قلبوها تاء

ادغموا

ادغموها
في تاء الافتعال لاجتماع المتجانسين فقالوا اتّسر اي لعب بالقمار وعلى توجيه يقال ان
قلتم اذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء وتدغم في تاء الافتعال فرارا عن توالي الكسرات
فنقوض بمثل ايتكل لان الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ولم يقلب ولم يدغم اجاب بقوله ولم
يدغم الياء بقلبها تاء وان لزم توالي الكسرات في مثل ايتكل اي في الافتعال الذي يبنى
من مهموز الفاء نحو ايتمر من الامر وايتكل من الاكل اصله ائتكل بهمزتين فقلبت الثانية
ياء لسكونها وكسر ما قبلها كما في ايمان لان الياء ليست بلازمة اي ثابتة في
جميع تصرفاتها بل عرضية بكسر الياء همزة اذا جعلته اي ايتكل ثلاثيا وقلت اكل او وصلته
وقلت واتكل ومن شرط الادغام ان يكون الحرفان لازمين ومن ثمه اي ومن اجل
ان شرط الادغام ان يكونا ثابتين لا يدغم حيي في بعض اللغة مع انه اجتمع حرفان من جنس
واحد لانعدام شرط الادغام فيه لان الياء الاخيرة غير لازمة كما مر قوله وادغم اتّخذ
عطف على قوله ولا يدغم حيي عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهو جائز لكنه ضعيف
لفوت المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وبيان كونه شاذا ان اتخذ افتعال من مهموز
الفاء لانه من الاخذ كما بني ايتمر من الامر وايتكل من الاكل فيكون التاء فيه غير لازمة
كما في ايتكل واذا كانت الياء غير لازمة يكون التاء المنقلبة منه غير لازمة ايضا فينعدم
شرط الادغام بلا ريب فيكون الادغام فيه شاذا وقد مر تفصيله ولما فرغ من
بيان الحروف الاربعة عشر التي وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية ادغامها في تاء الافتعال
شرع في بيان الحروف التي وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية ادغام تاء الافتعال فيها فقال

ويجوز الادغام اي ادغام تاء الافتعال فيما بعده **اذا وقع بعد تاء الافتعال حرف من**
حروف تدذزسصضطظ اي اذا وقع حرف من حروف هذه التسع عين الكلمة
وثبتت منها افتعال لا يجوز ذلك الا الادغام تاء الافتعال فيها بجعل التاء من جنسها
والبيان وان اجتمع مثلان **نحو يقتّل** من قتّل اصله يقتتل واما مثل المستقبل في هذا
الباب ومثل ما مضى في باب المتقدم ان الادغام فيما مضى في هذا الباب غير متفق عليه كما
سيجي بخلاف الباب المتقدم واما جاز الادغام والبيان في مثل اقتتل يقتتل وان
كان القياس يقتضي وجوب الادغام لاجتماع المتجانسين كما في مدّ يمدّ لان تاء
الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين في مدد وقد اشار المازني الى هذا الفرق وقال
انما جاز الادغام في اقتتل ووجب في شدّ ومدّ لان كل واحد من الدالين في
شدّ ومدّ لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء افتعل فانه يجوز ان ينفك كما عن التاء
الواقع بعدها في غير الصور التي يكون في موضع العين حرف غير التاء فلا يتلازمان ه
واذا لم يجب الادغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الادغام فيما يجتمع
فيه المتقاربان بالطريق الاولى **ويبدّر** اصله يبتدر اي يسرع **ويعذّر** اصله يعتذر
من العذر **وينزّع** اصله ينتزع **ويبسّم** اصله يبتسم **ويقصّم** اي اصله يقتصم
ويخصّم اصله يختصم **ويفصّل** اصله يفتصل من الفصل **وينظّر** اصله ينتظر **ويرطّم** اصله يرتطم
قبله **ولكن لا يجوز في ادغام نحو** استثناء من قوله ويجوز الادغام اي ويجوز الادغام
ويتركه في هذه الامثلة لكن اذا ادغم لا يجوز فيها **الا الادغام بجعل التاء مثل العين**

اي بتبعية الافتعال الى ما بعدها التي تسمى لم يكن عين الكلمة تاء وانما لم يجز جعل
العين مثل التاء **لضعف استدعاء** المقدم الذي هو التاء **المؤخر** الذي هو عين
الفعل وهو اقتضاء المؤخر ان يقتضي جعله مثل نفسه بقلبه اليه وانما ضعف استدعاء
التاء المتقدمة العين المتأخرة لان التاء زائدة والعين اصلية والاصلي قوي
والزائد ضعيف فلو جعل العين تاء لصيّر القوي ضعيفا وهو ضعيف ولو جعل
التاء عينا لصيّر الضعيف قويا وهو قوي وليس جعل الضعيف قويا كجعل الخفيف
ثقيلا هذا اذا كان استدعاء مصدرا معلوما مضافا الى مفعوله وذكر الفاعل
متروك ويجوز ان يكون مصدرا مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام الفاعل والمآل
واحد فافهم **وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام** اي ادغام تاء الافتعال
في هذه الحروف **في الماضي لالتباس** اي الماضي من باب الافتعال **بماضي باب التفعيل** وذلك لان
الشان **عندهم** اي عند من لا يجوز الادغام **ينقل حركة التاء** اي تاء الافتعال
الى ما قبلها على تقدير الادغام **ويحذف الهمزة المجتلبة** للاستغناء عنها فيلزم
الالتباس مثلا اذا قصد الادغام في اقتتل نقلت فتحة التاء الى القاف وحذفت الهمزة
للاستغناء عنها ثم يدغم التاء الاولى في الثانية فيصير قتّل بفتح القاف وتشديد التاء
فلم يعلم انه من التفعيل او من الافتعال فلهذا الالتباس لم يدغم وقس عليه ما عداه
وبعضهم جوّزوا الادغام في الالتباس اكتفاء بالفرق التقديري **وعند بعضهم**
يجوز الادغام لان طريق الادغام عندهم ليس نقل حركة التاء الى ما قبلها حتى يلزم الالتباس

اكتفاء بالفرق التقديري وعند بعضهم يجوز الادغام لان طريق الادغام عندهم
ان ينقل حركة التاء الى ما قبلها فلا يلزم الالتباس بل تبينه بقوله يجي اي الماضي بكسر الفاء
نحو خصّم وقتّل بكسر الخاء والقاف لان الشأن عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين وجه
اذا قصد الادغام في الماضي من هذا الباب اسكنت تاء الافتعال فالتقى ساكنان لان
فاء الكلمة ساكنة ايضا والاصل في التقاء الساكنين ان يحرك الاول منهما بالكسر ولا يمكن
حذف احديهما لئلا يلزم اجحاف الكلمة فحركت الاولى وحذفت الهمزة للاستغناء
عنها مثلا اذا قصد الادغام في اقتتل اسكنت التاء ليمكن الادغام فاجتمع ساكنان
القاف والتاء فحرك القاف بالكسر على الاصل فاستغنى عن الهمزة ثم ادغم التاء في التاء
فصار قتّل بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها وقس عليه غيره وعند بعضهم يجي
الماضي بالهمزة المجتلبة نحو اخصّم بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك على الاصل وفتحها بنقل
حركة التاء اليها وفتح الصاد وتشديدها ولا التباس فيه ايضا فيجوز الادغام
وانما يجي الماضي بالهمزة نظرا الى سكون اصله اي سكون الخاء في الاصل فيكون الحركة
عارضة ولا اعتبار بالعارض فلم يحذف الهمزة ومع اثبات الهمزة يجوز في مستقبله
اي في مستقبل اخصّم واخواته كسر الفاء وفتحها اما الكسر فبتحريكها على الاصل
واما الفتح فبنقل حركة التاء اليها كما يجوز كسرها وفتحها في الماضي نحو يخصّم بكسر الخاء
وفتحها اصله يختصم فاسكنت التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء
فحركت الخاء بالكسر على الاصل او نقل فتحة التاء اليها ثم قلبت التاء صادا وادغم

الصاد

الصاد في الصاد وقس عليه ما عداه ويكون في فاعله اي في اسم الفاعل من هذا
الباب ضم الفاء للاتباع اي لاتباع حركة الفاء لحركة الميم مع جواز فتحها وكسرها
ايضا لما ذكرنا في المستقبل نحو مخصّمون بالحركات الثلث في الخاء ويجي مصدره
اي مصدر اخصّم خصّاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين وتحريك
اولهما بالكسر على الاصل يعني اذا قصد الادغام في اختصاما اسكنت التاء ليمكن
الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء وحركت الخاء بالكسر على الاصل فاستغنى عن
الهمزة ثم ادغم التاء في الصاد فصار خصّاما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديدها
هذا هو مذهب الكل او لنقل كسرة التاء الى الخاء وحذفت الهمزة للاستغناء ثم
ادغام التاء في الصاد كما هو مذهب الاول ويجي خصّاما تبعا لفتح ان اعتبر
حركة الصاد للمدغم فيها ولم يعتبر الصاد المدغم لان الساكن كالمعدوم فلا يكون
حاجزا حصينا لكون فتحة الخاء تبعا لها ويجي مصدره اخصّاما بالهمزة المجتلبة
وكسر الخاء باعتبار السكون الاصلي الا لم يحذف الهمزة بتحريك الخاء وان امكن
النطق بها باعتبار السكون الخاء في الاصل وعدم حركتها ولم يجز فيه اضمام
فتح الخاء على كلا المذهبين ومنع ظاهر كونه لا ادنى درجة ويدغم تاء تفعّل وتفاعل
فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة ليمكن الابتداء بها اذ لو ادغم التاء فيما بعدها وجب
اسكانها ليمكن الادغام فيتعذر الابتداء به فوجب اجتلاب همزة الوصل كما في باب
الافتعال اي كما يجوز ادغام تاء الافتعال فيما بعدها اذا كان ما بعدها من حروف

تدذزسصضطظ بجعل التاء مثل ما بعدها من العين كذلك يجوز ادغام تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها اذا كان ما بعدها تاء او حرفا من هذه الحروف التسع سوى الضاد بجعل التاء مثل ما بعدها من التاء قال ابن الحاجب واما تاء افتعل وتفاعل فيدغم فيما يدغم فيه التاء وهى الطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاد والزاء والسين واذا تقرر ذلك فلا يلتفت الى ما ذهب اليه الشارحون من انه اذا وقع بعد تاء تفعّل وتفاعل حرف من حروف تثدذزسشصضطظ وهو احد عشر حرفا فهذا ادغام ولكن الشارح ذكر الحروف التسعة للدلالة على الاتباع من غير لبس يعلم الشارح باصله **نحو اطّهّر** بكسر الهمزة وفتح الطاء وتشديدها **اصله تطهّر** بتشديد الهاء وسكن التاء ثم ادغم في الطاء بعد قلبها طاء واجتلبت الهمزة فصار اطّهّر وكذلك ازّين وادّكر وادّثر واتّبع واصّبر واطّهر واسّمع واضّرب اصله تزيّن وتذكّر وتدثّر وتتبّع وتصبّر وتطهّر وتسمّع وتضرّب **واثّاقل** بكسر الهمزة وتشديد الثاء **اصله تثاقل** فقلبت التاء ثاء وادغمت واجتلبت همزة الوصل فصار اثّاقل وكذلك تتابع واتّابع وادّارؤا واذّاكر وازّاين واسّامع واصّابر واضّارب واطّاهر **ولا يدغم** تاء الاستفعال فيما بعده وان كان من تلك الحروف التسع التى جاز ادغام التاء فيها لان ما بعد تاء الاستفعال يكون ساكنا ابدا ومن شرط الادغام تحرك الحرف الثانى فيمتنع الادغام فلا يدغم **في نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا ولا في نحو استدان** لسكون الدال **تقديرا** لان اصله استدين فنقلت فتحة الياء

الى الدال وقلبت الفاء ومثله استطال اصله استطول **ولكن يجوز حذف تاء** اى تاء استفعل **في بعض المواضع تخفيفا** لاجتماعهما **نحو اسطاع** بكسر الهمزة واما قراءته بقوتّه معا بلفظ بفتح الهمزة **يسطيع** بفتح الياء اصلهما استطاع يستطيع فحذف التاء **كما مر في ظلت** اى كما مر جواز حذف احدى المتماثلين للتخفيف عند امتناع الادغام لسكون الثانى لان التاء والطاء وان لم يكونا من جنس واحد الا انهما اتحدا في المخرج كانا كانهما من جنس واحد فيجوز التخفيف بحذف وقد يدغم تاء استطاع في الطاء مع بقاء صوت السين فيقال اسطّاع وهو نادر لما فيه من الجمع بين ساكنين كذا قيل **واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يكون السين زائدا** على خلاف القياس **لان اصله اطاع** فلا يكون من باب الاستفعال **كالهاء** اى كزيادة الهاء على خلاف القياس **في اهراق** لان اصله اراق هذا ما ذهب اليه سيبويه فيكون مضارعه يُسطيع بضم الياء قال ابن الحاجب ولا اعتداد بالسين عنده اذ ليس يفيد معنى وذكر ابو البقاء انهم زادوا السين ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لان اصله اطوع يطوع وقال ما ذكره المصنف لو فتح الف اسطاع تعين كونه من باب الافعال وزيادة السين شاذة كما هو مذهب سيبويه وقال الفراء اصله استطاع فحذفت التاء وفتحت همزته فليست زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذفت التاء فمضارعه يسطيع بالفتح

الباب الثالث من الابواب السبعة **في بيان المهموز** قدمه على المعتلات

محمد بن ... [illegible]

لان الهمزة حرف صحيح في ذاته لكنه قد تخفف وتحذف في غير الاول ولا يقال له اي للمهموز
صحيح وان كان حروفه حروفا صحيحة لصيرورته بحرف علة في التليين كما من و
اومن وايما ماو لذلك يقال له الملحق بالمعتل وهو اي المهموز يجيء على ثلثة اضرب
احدها مهموز الفاء نحو اخذ والثاني مهموز العين نحو سأل والثالث مهموز اللام
نحو قرأ انما انحصر عقلي لانه اعتبر وجود همزة واحدة في كلمة بلا ثنية والاقتصار على الغالب
اذ يجيء من الرباعي ما يكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو كأكأ ولألأ وحكم
الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركة الا انها قد تخفف لانها حرف ثقيل لانه في مخرجه
ابعد من مخارج جميع الحروف لانه يخرج من اقصى الحلق فهو شبيه بالتهوع المستكره
لكل احد بالطبع فحققها قوم وهم اكثر اهل الحجاز وخاصة قريش روي عن امير المؤمنين
علي رضي الله عنه انه قال نزل القران بلسان قوم وليسوا باصحاب نبر ولولا ان
جبرائيل نزل بالهمزة على النبي عم ما همزتها وحققها اخرون وهم تميم وقيس
والتحقيق هو الاصل قياسا على سائر الحروف الصحيحة فتخفف عند الاولين بالقلب
الى حرف اللين وجعلها بين بين اي بين مخرج الحرف الذي منه حركتها فان كانت
الهمزة مفتوحة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الالف وان كانت مكسورة
جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الياء وان كانت مضمومة جعلت بين
مخرج الهمزة وبين مخرج الواو وهذا هو المشهور وقيل تجعل الهمزة بين مخرجها
وبين مخرج الحرف الذي منه حركة ما قبلها وهو بين بين الغير المشهور ثم همزة بين بين

مخرجها وبين مخرج ... الهمزة

٩٦

عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة بحركة خفيفة تجري مجرى الساكن ولذا لا يجيء
الا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا فلا يقع في اول الكلمة قط والحذف مجرور
معطوف على قوله بالقلب او جعلها بين بين على اختلاف المذهبين قيل الاصل
في تخفيف الهمزة ان تجعل بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم ابدالها لانه ذهاب
الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض الاول وهو القلب يكون اذا كانت
الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها سواء كان ذلك في كلمة او في كلمتين وح تقلب الهمزة
بشيء اي حرف يوافق وكذلك الشيء حركة ما قبلها اي ما قبل الهمزة للين عريكة الساكن
اي طبيعته واستدعاء ما قبلها فان كانت حركة ما قبل الهمزة فتحة قلبت الفا
نحو راس اصله رأس بالهمزة الساكنة ثم قلبت الفا وان كانت حركة ما قبلها
ضمة قلبت واوا نحو لوم اصله لؤم بالهمزة الساكنة وان كانت كسرة قلبت ياء نحو
بير اصله بئر بالهمزة الساكنة وهذه الامثلة للهمزة الساكنة التي في كلمة واحدة
مع تحرك ما قبلها ومثال الهمزة الساكنة التي في كلمتين مع تحرك ما قبلها نحو الى الهدى ائتنا
والذي اؤتمن ويقولون لي الاصل في الاول ان يقال الى الهدى ويقال ايتنا
بقلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان اصله ائتنا بهمزتين لانه امر من
اتى ياتي لكن لما سقطت الف الوصل في الدرج اجتمع ساكنان الف الهدى والهمزة
الساكنة التي من فاء الفعل فحذفت الالف لكونه في اخر الكلمة والتغيير بالاخر اولى
وما قبلها الدال مفتوحة فصار وزنت من الهدى اتنا بمنزلة راس فقلبت الهمزة فيه

فائدة الجاربردي ...

الفا كما قلبت همزة رأس واما الذي يتمن اصله الذي اوتمن بهمزة ساكنة بالتي
هي فاء امن بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل ايضا في الدرج فالتقى ساكنان
ياء الذي والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل فحذفت الياء لوقوعها في الطرف
وقبلها اللام المكسورة فصار ذيتمن الذي ايتمن بمنزلة بير فقلبت الهمزة
وهو منصوب على نزع الخافض
فيه ياء كقلبها في بير واما من يقلون وذن اصله ءوذن لي بهمزة ساكنة بعد
همزة الوصل هي فاء اوذن فسقطت همزة الوصل في الدرج وباشرت لام يقول المضمومة
فصار لوذن يقول ايذن لي بمنزلة لومن فقلبت الهمزة واوا قبلها في لوم
كذا صحح وكل ذلك اي قلب الهمزة بشئ يوافق حركة ما قبلها في كلمة كانت او في
كلمتين جايز لا واجب اذا كان ما قبل الهمزة غير الهمزة واما اذا كان ما قبلها همزة
ايضا وكانتا في كلمة واحدة يجب قلبها كما في آمن واومن وايمان كما يجيء وان
وهو كتخفيف الهمزة بجعلها بين بين المشهور يكون اذا كانت الهمزة متحركة و
كانت متحركا ما قبلها وتثبت الهمزة في هذه الصورة اي لم تحذف ولم تقلب
بشئ الا انه تثبت كما هي لقوة حركتها اي لقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك
ما قبلها واقسام ذلك تسعة لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة وعلى
التقادير ما قبلها اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والحاصل من ضرب الثلثة في
الثلثة تسعة فان كانت الهمزة مفتوحة فما قبلها اما مفتوحة ايضا نحو سأل
او مكسورة نحو مائة او مضمومة نحو مؤجل وان كانت مضمومة فما قبلها اما مضموم ايضا

نحو

بانثناء همزة مفتوحة وما قبلها حرف اصلي وهو الواو الساكنة فخففوا الهمزة
بالاسكان والحذف ونقل فتحتها الى الواو وقالوا ابو يوب بنقل التسان
من الواو المفتوحة الى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما ولذا اخر
هذا المثال لثنية قوله وابتغي نحو فان الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة اخرى وهو
امر المؤنث والاستشهاد فيه ان الهمزة لما تحركت وكانت قبلها الياء همزة لمعنى
التانيث خففت بالحذف ونقل فتحتها الى الياء التي هي ضمير المؤنث وقيل ابتغي مره
بنقل الثلث من الياء المفتوحة الا ان الميم الساكنة اقول جاز ان يكون بالغين المعجمة
امر المؤنث من باب الافتعال نحو ابتغى يبتغي فيكون اصله ابتغيي بيائين
بعد الغين اوليهما اصلية والثانية زايدة للمؤنث فاسكنت الياء الاصلية ثم
حذفت لاجتماع الساكنين كما يجيء في ارمي بيائين وانما خففوا الهمزة بالحذف في
في الاقسام الثلثة كلها لان حذفها ابلغ للتخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل
عليها وهو حركتها المنقولة الى الساكن الذي قبلها وقد جاء في القسم الاول
غير الحذف نحو مراة وكماة بالف خالصة اصلهما مرأة وكمأة باثبات همزة
مفتوحة فنقلت حركتها الى الساكن الذي قبلها فيكون متحركا وبقيت الهمزة
ساكنة فقلبوها الفا كما في راس وهو شاذ عند سيبويه والكسائي والفراء يجوزانه
مطردا ويجوز تحميل الحركة على حرف العلة في هذه الاشياء ايضا نحو جيله وحوبة و
ابو يوب وابتغي مره لقوتها لكونها نائبة لمعنى مقصود فيكون كانها اصلية

ولطرؤ الحركة عليها هذا الكلام مرفوع لما يتوهم من ان حروف العلة لا يكون تحمل الحركة
عليها فما سلا على ما سياتي من نحو خطيئة واذا كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة حرف
لين حال كونه زايدا لمجرد المد نظرا اليه دون كمال الحرف فاذا كان ياء او واوا مدتين
اعلم ان الواو والياء ان كانتا متحركتين لا يسمى شيء منهما حرف المد ولا حرف
اللين لانتفائهما عنهما ح وهو ظ بل يسمى حرف علة وان كانتا ساكنتين يسمى
كل واحد منهما حرف لين ايضا لما فيهما من اللين ح لاتساع مخرجهما لانهما
تخرجان في لين من غير خشونة مع الالتفات ح ان كان حركة ما قبلهما من جنسهما
بان يكون ما قبل الواو مضموما والياء مكسورا يسمى كل واحد منهما حرف المد ايضا
لما فيهما من اللين مع الامتداد كما في نحو يقول ويبيع وان لم يكن حركة ما قبلها
من جنسهما يسمى حرف اللين لا المد لانتفائه فيهما ح واما الالف فيكون حرف علة و
حرف لين وحرف مد ابدا اذ لا يكون الا ساكنا ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا
فبالاعتبار الاول يسمى حرف لين وبالاعتبار الثاني يسمى حرف مد وحاصل ان الالف يكون
حرف علة ومد ولين ابدا والواو والياء تارة تكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي
لين ايضا وتارة حرفي مد ايضا فحروف العلة اعم من حروف المد واللين وحروف
اللين اعم من حروف المد فكل حروف المد حروف لين بدون العكس اذا عرفت ذلك فنقول
معنى قوله اذا كان ما قبلها حرف لين مزيدا اذا كان ما قبل الهمزة حرف علة ساكنة
زايدة لا لمعنى مقصود بل لمجرد المد من غير نوع من الحركة ما قبلها مع تحقيقه فاذا كان

واوا او ياء مدتين اذا كان ما قبل الهمزة ياء ساكنة زايدة لمجرد المد وما قبلها
مكسورا وواوا ساكنة لمجرد المد ايضا وما قبلها مضموما او ما يشبه المد كياء التصغير
ذكره ابن الحاجب اي ان ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزايد لمجرد المد لانها لزمت السكون
لزوم حروف المد فمتى وقعت قبل الهمزة المتحركة قلبت الهمزة اليها وادغمت فيه
جعلت جواب اذا اي جعلت الهمزة المتحركة في الصور الثلاث المذكورة مثل
ما قبلها فيجتمع مثلان ثم ادغم المثل الاول في آخره اي في ثانيه الذي هو المنقلب من
الهمزة وانما خففوا الهمزة في هذه الصورة بالقلب والادغام ولم يخففوها
بالحذف مع نقل الحركة الى ما قبلها لان نقل الحركة الى هذه الاشياء يعني الواو والياء
وياء التصغير تفضي اي يؤدي الى تحميل الضعيف اي الى تحميل الحركة الى الحرف الضعيف
وهو غير جائز وهذا الدليل لا يخرج عن ضعف اذ الحرف الضعيف قد تحمل الحركة
الفاحشة والاولى ما ذكره بعض المحققين من انه اذا كان ما قبل الهمزة المتحركة واوا
او ياء مدتين كان تخفيفها بقلبها حرفا من جنس الساكن الزايد قبلها وادغام
فيها المتعذر التحريك فيهما على الياء والواو ح اذا كانتا مدتين مجردتين لا يقبلان
الحركة بل يريد ان مدتهما تنافي تحريكهما اذ لو حركتا زالت المدة عنهما وهو انما ستغني
عن تحريكهما بالقلب الذي هو اولى من الحذف لا مر وهذا القلب والادغام واجب
الجواز وانما لم يخففوا الهمزة ههنا بجعلها بين بين لان في جعلها بين بين تقريبا
من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما يقاربه كما لا يجمعوا بين الساكنين

قوله فيدغم فعل مجهول قوله كخطية بتشديد الياء المفتوحة قايم مقام فاعله والاصل
خطيئة باثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة زيدت للمد والوزن فعيلة كصحيفة
الا انهم ابدلوا من الهمزة التي هي لام الكلمة الياء فاجتمع ياءان والاول منهما ساكن
فادغم في الثاني فقيل خطية وكذلك مقروة بالواو المشددة المفتوحة واصله مقروءة
على وزن مفعولة فابدلوا من الهمزة واوا فاجتمع واوان اوليهما ساكن فادغم في
الثاني فقيل مقروة وافيس بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء وتشديدها تصغير افؤس
بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة جمع فاس مثل اكلب جمع كلب والاصل افيئس
باثبات همزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فاجتمع ياءان اوليهما ساكن فادغم
فيما بعده فقيل افيس قال ما قيل بلزوم تحميل الضعيف ايضا اي كما في انتقل في الادغام
وهو الياء الثانية وانتم لم تجوزوه قلنا الياء الثانية اصلية فلا تكون ضعيفة
بخلاف الياء الاولى كياء جيل فانها غير ضعيفة لانها وان كانت زايدة لكنها لما زيدت للغرض
الالحاق كانت كانها اصلية في تحمل الحركة اذ قد سبق ان الغرض من الالحاق ان يعامل
الكلمة الملحقة معاملة الملحق به في الاحكام اللفظية قوله وان كان الفا عطف
على قوله فاذا كان ياء او واوا اي وان كان ما قبل الهمزة المتحركة الفا زايدا للمد
وقبله فتحة جعل الهمزة بين بين المشهور لا غير لان الالف لا يحمل الحركة اي لا يقبلها
لكونها مدة فلم يمكن التخفيف بالحذف ونقل الحركة ولا الادغام اي الالف لا يقبل
الادغام ايضا لان الادغام يستلزم تحرك الثاني وذا غير ممكن فتعين جعلها

والفاس اداة الفؤوس وفاس اللجام الحديدة المعترضة في الحنك

بين

بين بين فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين الهمزة والالف نحو قرا وان كانت
مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو تساؤل وان كانت مكسورة جعلت بين
الهمزة والياء نحو سايل وقايل واما لم يجعل بين بين الغير المشهور لسكون ما قبلها
فان قلت فلما امتنع جعلها بين بين لسكون الالف وقرب همزة بين بين
من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما قرب منه قلت سوغ ذلك
امران احدهما خفاء الالف فكانه ليس قبلها شيء وثانيهما زيادة المدة الذي
فيها فانه قايم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الجاربردي ولما فرغ من بيان
الهمزة الواحدة شرع في بيان الهمزتين المجتمعين فقال واذا اجتمع الهمزتان
اي في كلمة وكانت الاولى منهما مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية الفا
وجوبا مطردا فاخذ بوزن افعل اصله ااخذ بهمزتين اوليهما همزة التفضيل
مفتوحة وثانيهما فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
فقيل آخذ وكذا آدم علم وهو ابو البشر اصله ءادم بهمزتين الاولى زايدة مفتوحة
والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية الفا فقيل آدم ولا يجوز ان تكون
الاولى فاء الكلمة والثانية زايدة لوجهين الاول انه يكثر زيادتها اولا وثانيا
حشوا والحمل على الاكثر اولى والثاني انه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كشامل فيجب
ان ينصرف فلما لم ينصرف دل على انه افعل كاحمر ومن هذا علم انه لا يجوز ان يكون
على فاعل بفتح العين كخاتم بان يكون الالف زايدة غير منقلبة عن الهمزة لامتناع

يجب فيه ايضا الا في أئمة بالياء الصريحة المكسورة جمع امام كآنية جمع اناء و
الاصل أأممة بان الهمزة الساكنة متوسطة بين الهمزة الاولى وبين الميم فنقلوا
اولا كسرة الميم الى الهمزة الساكنة ثم ادغموها في الميم الثانية فصار أئمة بفتح
الهمزة الاولى وكسر الثانية ثم جعلت همزتها الثانية الفا نظرا الى سكون اصلها
وانفتاح ما قبلها كما في آخذ فاجتمع ساكنان ثم جعلت تلك الالف المنقلبة من الهمزة ياء
لاجتماع الساكنين وهما الالف المنقلبة والميم المدغم ثم حركت من جنسها فصار أيمة
هذا مذهب البصريين وان كان مخالفا للقياس لان قلب الالف ياء مع ان ما قبلها
مفتوح ليس بقياس بل القياس ان يجعل الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة
كما هو الواقع في كتب القوم وعند الكوفيين لا تقلب الهمزة الثانية بالالف لاجل
اجتماع الساكنين في غير حده وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين وبادغام الميم فان قيل
اجتماع الساكنين في حده جائز وهو ان يكون الحرف الاول حرف مد والثاني مدغما لا يجوز
اجتماع الساكنين في آمة مع انه في حده لان الاول حرف مد والثاني مدغم كما في دابة قلنا
الالف المنقلبة من الهمزة في آمة ليست بمدة لان الالف انما يكون مدة اذا كان
حرف علة وانما يكون حرف علة اذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا ليس
كذلك لانها منقلبة من الهمزة واذا لم تكن الالف مدة فكيف يكون في آمة
اجتماع الساكنين في حده مع فوات شرطه قوله واذا تحركتا مكسورة عطف على قوله
وان تحركت الاولى مفتوحة يعني اذا اجتمع الهمزتان وتحركت الاولى منهما مكسورة والثانية

ساكنة

ساكنة تقلب الهمزة الثانية ياء وجوبا مطردا لسكونها وانكسار ما قبلها نحو ايسر
بكسر السين اصله إئسر بهمزتين امر من اسر يأسر بوزن ضرب يضرب فقلبت الهمزة
الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار ايسر وكذلك ايت امر من اتى يأتي
واذا كانت الهمزة الاولى مضمومة والثانية ساكنة قلبت الثانية واوا وجوبا
مطردا ايضا لتناسب حركة ما قبلها نحو أوثر مجهول آثر الحديث بالمد اي رواه اصله
أؤثر بهمزتين فقلبت الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار أوثر وكذلك
أومن مجهول آمن وانما لم يجوزوا الجمع بين الهمزتين في كلمة واحدة واوجبوا التخفيف
بقلب ثانيتهما لانهم لما يخففون في كلامهم الهمزة الواحدة في الاكثر فاذا اجتمعت
الزمت الثانية البدل لان التلفظ بالساكن عسير كذا قيل في حاصل ما ذكره المص
انه اذا اجتمع همزتان وسكنت الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الاولى قوله
واما كل ومر وخذ فحذفت ذ جواب لا يرد مقدر وتوجيهه والاصل ان يقال أؤكل وأؤمر
وأوخذ بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة لان ماضيها أكل وأمر وأخذ فاذا
امرت منها يجتمع همزتان احديهما فاء الكلمة وهي ساكنة والثانية الهمزة المجتلبة
وهي مضمومة لان كلها من الباب الاول فكان القياس قلب الثانية واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها لكن لما كثر استعمال هذه الكلمات خالفوا القياس وخففوا الهمزة
الثانية بالحذف فبقي ما بعد الهمزة المجتلبة متحركا فاستغني عنها فحذفت ايضا فبقي
كل ومر وخذ هذا ما اراد المص لكن فيها تفصيل وهو ان مخالفة القياس في كل وخذ

على سبيل الوجوب والالتزام واما امر فساغ فيه القياس ايضا كقوله تعالى وامر اهلك والتزم
فيه ان مر تكلم لم يبلغ مبلغ باب خذ وكل في كثرة الاستعمال لم يجز معها حذف الهمزة فيه
ولم يقصر في قلة الاستعمال كما في باب ابسر حتى انبتوها فيها بلا خلاف فجعلوا
له حكما متوسطا وهو جواز الامرين اثبات الهمزة جريا على القياس وحذفها على خلاف
القياس الا انهم اذا ابتدءوا به كان مر عندهم افصح من اومر لاستثقال الهمزتين
واذا وصلوه اي اذا ابتدءوا بغيره وقبله كان اومر على الاصل افصح من مر لانهم
اذا قالوا وامر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضمومة لاجل التدريج وايضا الواو
المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل فلا يستثقل كما قالوا **وهذا** اي هذا الذي ذكرناه
من انه اذا اجتمع الهمزتان وكانت الاولى متحركة والثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا
يوافق حركة الاولى **اذا كانتا** اي الهمزتان **في كلمة واحدة** واما اذا كانتا في كلمتين
بان يكون اوليهما في آخر كلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى ويكون الاقسام اثني عشر
الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ومن نشاء
ويبدأ او لم يبدأ او مكسورة وقبلها الاربعة يتحقق بذكر لفظ ابل بعدها او مضمومة
وقبلها الاربعة يتحقق بذكر لفظ اولئك بعدها ففيها مذاهب تخفيفهما وعدم تخفيفهما
اما بفصل بينهما او بلا فصل وتخفيف احديهما ثم اختلفوا في هذا المذهب الاخير فذهب
سيبويه الى ان اي الهمزتين خفف جاز وكفى لحصول التخفيف بها واختار
ابو عمرو تخفيف الاولى لان الاستثقال انما يحصل من اجتماعهما فعلى اثنيهما وقع التخفيف

جاز

جاز لكنهم قد ابدلوا اول المثلين حرف اللين في مثل دينار وديوان اصلهما دنّار
ودوّان بالنونين والواوين وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين واختار
الخليل في خلاف ذلك واليه اشار بقوله **وتخفف الثانية عند الخليل** لان الثقل انما يحصل
عند الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الاستثقال **نحو فقد جاء اشراطها** ثم
اشار الى المذهب الاول بقوله **وعند اهل الحجاز تخفف الهمزتان كلاهما** لانه ادخل
بمقصود التخفيف واما تخفيفهما وعدم تخفيفهما بلا فصل بينهما فلعدم لزوم اجتماعهما
اذ قد ينفك احدى الكلمتين عن الاخرى ولم يذكره المص واما تخفيفهما مع فصل
فقد ذكره بقوله **وعند بعض العرب تدخل** اي تدخل على صيغة المجهول **بينهما** اي بين
الهمزتين **الف للفصل** بين الهمزتين نحو قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين
جلاجل وبين النقا **آانت ام ام سالم** الوعساء الارض اللينة وجلاجل
بالجيم المفتوحة والحاء المهملة المفتوحة اسم موضع والنقا اسم موضع آخر وام سالم
حبيبة قال بعض المحققين انهم صرحوا على اثبات الهمزتين فزادوا الفا بينهما
هربا عن اجتماعهما ثم قال ولا يجوز اثبات تلك الالف في الخط كراهة اجتماع ثلث
الفات وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل انه يثبت وكتب بعضها في مثل الالف الا في
مثل آانت وشبهه **ولا تخفف الهمزة** بوجه من وجوه التخفيف اذا وقعت **في
اول الكلمة** اي اذا ابتدئ بها واما اذا وقعت الهمزة في اول الكلمة ولكن لم يبتدأ
بها بل بشيء قبلها جاز تخفيفها ولهذا جوزوا تخفيف الهمزة معا وثانيتهما في مثل وقد جاء اشراطها

ارضا لينة هذا البيت في البحر الطويل وهو فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن استشهد قول الاخر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع ١٢

مع ان الثانية وقعت في اول الكلمة وانما لم تخفف لانه لا يبتدأ بها **للقوة المتكلفة في الابتداء** او
لانه لو خفف وجعلت بين بين تقرب الهمزة المبتدأة من الساكن فكره ان يبتدأ بما يشبه
الساكن ولانهم لم يجز بين بين وهو الاصل في تخفيف الهمزة كما مر حملوا الباقية عليه لا يرد عليه
نحو خذ واصله اوخذ فخففت الهمزة بابتدائه من اوله لانه حذفت الثانية تخفيفا ثم استغني
عن همزة الوصل فحذفت فلم تحقق الهمزة الاولى ولا نحو كل واصله اوكل الا انا نقول ان اصله
وكلا انه مأخوذ من نفعل فحذفت حرف المضارعة وسكن اللام للجزم فصار قول فحذف
الواو لالتقاء الساكنين فصار قل فلم يوجد الهمزة وهو سكون القاف فلا يحقق الهمزة ولا تخفيفها
او نقول يحتمل ان اصله اقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف وحذفت الواو
لالتقاء الساكنين فاستغني عن همزة الوصل فحذفت لا على وجه التخفيف بل لعدم
الاحتياج اليه كذا ذكره الجاربردي موافقا لما ذكره ابن الحاجب قوله **وتخفيفها** اي
الهمزة **بالحذف** من اول الكلمة **في نحو اصلا ناس شاذ** جواب سؤال اورد على قوله
ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة والناس جمع لا واحد له من لفظه كالقوم والرهط **وكذا**
آله اي آله كالناس في حذف الهمزة من اوله على خلاف القياس لانهم خالفوا القياس
فيهما **فحذفوا الهمزة** من اوله تخفيفا لكثرته في الكلام **فصار لاه ثم ادخل عليه الالف**
واللام ثم ادغم اللام الداخلة في لام الكلمة **فصار الله** اعلم ان آله فعال بمعنى مفعول من
اله يأله بالفتح فيهما الهة اي عبد فمعنى آله مألوه معبود كقولنا امام بمعنى مؤتم به فعلى هذا
في الالف واللام مذهبان احدهما ان يكونا عوضين من الهمزة المحذوفة ومع هذا للتعريف

التعريف

التعريف ايضا وهو مذهب ابي علي النحوي واستدل عليه بكون همزته للقطع حالة النداء
حين يقال يا الله بالقطع وثانيهما ان يكونا للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور
الائمة واستدلوا عليه بانه لو كانتا عوضا من الهمزة لما اجتمعتا مع المعوض في
قولهم الاله وقالوا وقطعت الهمزة في النداء للزومها والمصنف لم يقيد بكونهما
للتعويض او للتعريف ليشمل المذهبين كلاهما وقد جوز سيبويه ان يكون اصل
اسم الله تعالى لاه بغير همزة من لاه يليه تستر ثم لما دخلت عليه الالف واللام اجري
مجرى اسم العلم كالعباس والحسن الا انه يخالف سائر الاعلام من حيث انه كان في الاصل
صفة وقولهم يا الله بقطع الهمزة انما جاز لانه ينوي به الوقف على حرف النداء تفخيما
للاسم كذا في مختار الصحاح **وقيل اصله** اي اصل اسم الله تعالى **الاله فحذفت الهمزة التي هي**
المكسورة تخفيفا **فنقل حركتها** اي كسرتها **الى اللام** الساكنة قبلها **فصار الِلاه** فاجتمع
حرفان متجانسان متحركان فاسكن الاول للادغام **ثم ادغم** وفخمت تعظيما
لا يكون حذف الهمزة شاذا لان الهمزة اذا تحركت وسكن ما قبلها كان القياس
في تخفيفها ان تحذف الهمزة وتعطى حركتها الى ما قبلها كما في مثل الاحمر **وكما في يرى** اي
في مضارع رأى مطلقا دون ما فيه **اصله يرأى فقلبت الياء الفا** لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم لينت الهمزة بحذف حركتها **فاجتمع ساكنان** الراء والهمزة والالف
المنقلبة من الياء **فحذفت الالف** اي الهمزة **فاعطي حركتها** التي هي الفتحة **للراء** الذي
قبلها **فصار يرى وهذا التخفيف واجب في يرى** حتى لا يجوز استعمال الاصل والرجوع اليه

بعد نقل حركتها الى ما قبلها

الا في ضرورة الشعر كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأى ويسمع
دون اخواتها المراد من اخوات كلمة يرى الكلمات التي فيها الهمزة سواء وجد حرف العلة
اولا لكثرة الاستعمال في يرى دون اخواته مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل
الثقيل من الكلام فهذه شروط ثلثة فمتى اجتمعت هذه الشروط في كلمة واحدة وجب
تخفيفها وجوبا غير قياسي كما سيصرح به ومتى انتفى احد منها لم يجب التخفيف ومن ثمة اي
ومن اجل ان وجوب التخفيف مشروط بهذه الثلثة لا يجب التخفيف ويقال ينأى في ينأى اي
اي يبعد بل يجوز بعد قلب الياء الفا ان يخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى النون
قبلها ويجوز ابقاؤها لفقدان الشرط الاول وهو كثرة الاستعمال ولا يجب ايضا يسل في يسأل
الهمزة ونقل حركتها الى السين قبلها في يسأل لفقدان الشرط الثاني وهو اجتماع حرف
العلة بالهمزة ولا في مرى بفتح الميم والراء والتنوين في مرأى اسم مكان من راى
بل يجوز بعد قلب الياء الفا ان يخفف الهمزة بحذفها او نقل حركتها الى الراء قبلها وان لم
يستعمل كما سيجيء وجاز ابقاؤها لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف العلة مع الهمزة
في الفعل وعلى ابقائها قول الشاعر معاتبة على حومة الجندل السجيع انت بمرأى
من سعاد ومسمع وتقول في اسناده الى الضماير ستكنة نكاة وابنة راى رايا راوا الى اخره
واعلال الياء الذي في آخر راى سيجيء في باب ان فعل ان شاء الله تعالى فلم يذكرها ها هنا المستقبل
من راى عند الحاقه الضماير يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان
ترون ترين تريان ترين ارى نرى وحكم يرون كحكم يرى في التخفيف والاعلال

لكن حذف في صيغة المجهول الالف المنقلبة من الياء الذي في يرون لاجتماع الساكنين
بواو الجمع ولم يحذف ذلك الالف في يرى يعني ان اصل يرون يرأيون على وزن يفعلون
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في يراى فالتقى ساكنان بين الالف
وواو الجمع بعدها فحذفت الالف لان الواو علامة فبقي يرأون ولم يحذف بين الالف في
يرى لعدم التقاء الساكنين ثم ابقيت الهمزة فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والواو
فحذفت الهمزة واعطي حركتها التي هي الفتحة للراء الساكنة قبلها كما في يرى فصار يرون
فلو قيل يكون ان تلين الهمزة اولا وتحذف ثم تقلب الياء الفا فتحذف ومن قال
معنى كلامه ان حكم يرون في الاعلال كحكم يرى الا ان حذف الهمزة في يرون
لاجتماع الساكنين بسبب الاتصال بواو الجمع وفي يرى لكثرة الاستعمال فقد غلط القطا
ومعنى ومن ركب متن عمياء فقط خبط خبط عشواء وحركت الياء في يريان وتريان
ايضا للمطرد والحركة اي عروضها يعني ان هذه الفتحة عارضة لاجل الالف فيها لان ما قبل
الالف لابد وان يكون مفتوحا ولولا الالف لكانت الياء مضمومة كما في المفرد ولا يقلب الياء
في يريان مع وجود علة القلب وهو تحركها وانفتاح ما قبلها لانه اذا قلب الفا
يجتمع الساكنان الف التثنية والالف المنقلبة من الياء ثم حذفت فيلتبس بالواحد
اي فيلزم حذف الالف المنقلبة من الياء لان الالف التثنية علامة فيبقى يران فيلزم
التباس التثنية بالمفرد في مثل لن يرى اذ لم يعلم انه مفرد لم يحذف منه حرف او مثنى
حذف منه النون بدخول لن ولهذا لم يقلب الفا وفي الالتباس في التلفظ لا في الكتابة

لان الف التثنية يكتب على صورة الياء لانقلابها منه فوقه ولا تقلب الياء

الفا مع وجود علة القلب وهو تحركها وانفتاح ما قبلها لانه اذا قلبت الفا يجتمع الساكنان

الف التثنية والالف المنقلبة من الياء ثم حذفت يلتبس بالواحد اى فيلزم حذف الالف

المنقلبة من الياء لان الف التثنية علامة فبقي يران فيلزم التباس التثنية بالمفرد

في مثل لن يرى اذ لم يعلم انه مفرد لم يحذف منه حرف او مثنى حذف منه النون

بدخول لن ولهذا لم يقلب الياء وهذا القيد عن الالف لانها ليست منقلبة من الياء والف

المفرد يكتب على صورة الياء لانقلابه منه فوقه يرى بدل من قوله بالواحد فتقدير الكلام

هكذا فيلتبس يريان بيرى في مثل لن يرى واصل ترين ترأيين على وزن تفعلين

فحذفت الهمزة كما تحذف في يرى اى حذفت حركتها فالتقى ساكن الراء والهمزة فحذفت

الهمزة واعطي حركتها للراء قبلها فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى التي هي لام الكلمة

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ترايين بسكون الالف والياء ثم حذفت الالف

لاجتماع الساكنين في غير حده فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ويجوز ان تقلب

الياء الاولى التي هي لام الكلمة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يحذف لاجتماع الساكنين

الالف والياء بعدها فصار ترأين ثم تلين الهمزة فتحذف وتعطى حركتها الى الراء قبلها

فصار ترين ويستوي بينه وبين جمع المذكر في ترجعان الى ترين اى لم يفرق لفظا

بين الواحدة المخاطبة والجمع المخاطبة بعد تخفيف الهمزة واعلال الياء حيث يقال فيهما

ترين واكتفى بالفرق التقديري كما اكتفى في ترمين وبيانه ان الياء في الواحدة

المراد بالفرق التقديري الوزن

١٠٤

ضمير كما في تضربين والياء التي هي لام الكلمة محذوفة والمذكر في الجمع فالياء لام الكلمة واما النون

التي هي عين الفعل فمحذوفة فيهما فوزن ترين تفعين ان كان واحدة وتفعلن

ان كان جمعا ويجيء هذا البحث في باب الناقص انشاء الله تعالى واذا ادخلت النون

الثقيلة في الشرط اى اذا اردت ادخال النون الثقيلة على ترين الذي هو المخاطبة

المفردة عند دخول الشرط الجازم عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا اصل

اما مكسورة الهمزة ان ما فادغم النون في الميم بعد قلبها اليها فهو شرط جازم حذفت منه

النون اى نون الاعراب اولا علامة الجزم فبقي الياء ساكنة ثم ادخلت النون الثقيلة

عليه فاجتمع ساكنان الياء والنون الاولى فحركت وكسرت الياء لان بناء ما التحريك

لدفع التقاء الساكنين واما الكسر فلما ذكر والمعنى من قوله حتى يطرد في جميع نونات

التاكيد اى حتى يطرد النونات المنقلبة الداخلة على ترين في جميع نونات التاكيد الداخلة

على غيرها من الافعال في كون ما قبلها مكسورا كما حذفت نون الاعراب عند دخول

النون الثقيلة وكسر الياء التي قبلها في اخشين الا ان النون فيه حذفت للوقف

لانه امر الواحدة المخاطبة وفي مثل اما ترين حذفت للجزم بحرف الشرط ويجيء تمامه

اى تمام الحذف والكسر في باب اللفيف انشاء الله تعالى الامر الحاضر من ترى الى آخره

ر ريا روا ري ريا رين يعني لما وجب التخفيف في مضارع رأى كما مر يجيء بصيغة

الامر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن لانك لو حذفت حرف المضارعة من ترى

كما بقي ما بعدها متحركا والياء تسقط من آخره علامة للامر فبقي على حرف واحد مفتوح وهو الراء

وقس عليه التثنية والجمع وقد يجي امر الحاضر منه على الاصل نحو ارء كارع كانه لو حذفت حرف
المضارعة من ترأى بقي ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسقط
من آخره فصار ارء ثم بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الاصل كتصريف ارض ويجوز
تخفيفه ليكون على حرف واحد كما يجي وانما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الاصل
في مضارعه بناء على قلة استعمال الامر بالنسبة الى المضارع لكن التخفيف افصح ولذا
لم يذكر المص مبنية على الاصل كما ذكره الزنجاني حيث قال ق اذا امرت منه قلت على الاصل
ارء كارع وعلى الحذف ر وقس الامر الغايب على ما ذكرناه من جواز الامرين فيجوز
ليرء على التخفيف وليرء على الاصل **ولا تجعل الياء الفا في ريا** مع وجود علته وهو تحرك
الياء وانفتاح ما قبلها **في ريان** وقد مر ان ياؤه لم تقلب الفا لئلا يلزم الالتباس
بالواحد في مثل لن يرى فيكون تثنية لامر المخاطب تابعا لتثنية الغايب من
المضارع ولو قال تبعا للترثيان بالتاء المثناة من فوق كما وقع في بعض النسخ لكان
اظهر لان تثنية امر المخاطب ماخوذ من تثنية المخاطب من المضارع **ويجوز** استعمال
هذا الامر **بهاء الوقف جوازه** يعني لا يجب استعمال هذا الامر على الوقف دائما لكن اذا استعمل
على الوقف وجب الحاق هاء السكت في اخره لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف
واحد الذي هو غير جائز لان الابتداء لا يكون الا بالمتحرك والوقف يقتضي السكون
فلو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم ان يكون الحرف الواحد متحركا
وساكنا معا وهو غير جايز واما اذا الحق هاء السكت فلا يلزم ذلك لان المراد

بها التوصل الى بقاء الحركة التي قبلها في الوقف كما زادوا همزة الوصل للتوصل
بها الى بقاء السكون الذي بعدها في الابتداء قوله **فحذفت همزتها** اي همزة ارءى
كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء من آخره لاجل السكون بيان لان اصل الامر الذي
على حرف واحد من ترءى على الاصل يعني حذفت الهمزة من ارءى ونقلت حركتها الى الراء
فاستغني عن الهمزة فصار ري ثم حذفت الياء علامة للامر **فبقي ر** على حرف واحد
وتقول بالنون الثقيلة المؤكدة في الامر الحاضر **رين ريان رون** بضم الواو
للتجانس بينهما **رين** بكسر الياء للمؤنث **ريان رينان بحذف الياء في رين لانعدام
السكون** يعني ان الامر من الفعل الصحيح مبني على السكون بسقوط الحركة ومن
الناقص بسقوط لام الكلمة بمنزلة الحركة منه كما مر فاذا دخل عليه النون المؤكدة
يكون الامر من الصحيح مبنيا على الفتح فكان كانه اعيدت اللام المحذوفة من الناقص
لان حذفها انما هو ليكون الامر ساكنا فلما دخل النون عليه يجب ان يكون ما قبله
متحركا فاعيدت ما حذف لاجل السكون وهو لام الكلمة في الناقص بمنزلة الحركة
من الصحيح فيقال رين بالياء المفتوحة **كما يجي** الامر باعادة الياء **في ارمين** لانعدام
سكون ما قبل النون **ولم تحذف واو الجمع في رون** بضم الواو مع ان القياس الحذف
كما في اضربن وانصرن **لانعدام ضمة ما قبلها** يعني انما يحذف واو الجمع في نحو انصرن بضم
من الامر عند دخول نون التاكيد اذا كان ما قبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة وهيهنا
ينعدم الضمة لان ما قبلها مفتوح فلو حذفت لم يوجد ما يدل عليها فلم تحذف **بخلاف اغزن**

فان ما قبل النون الثقيلة يجب ان يكون مضموما وهو الزاي لان اصله اغزووا بضم الزاي والواو
الاولى التي هي لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو فاسقطت ثم حذفت هي
لالتقاء الساكنين والواو الثانية علامة الجمع فبقي اغزوا بضم الزاي ثم لما ادخل عليه
النون اجتمع ساكنان واو الجمع والاول من النون الثقيلة فحذفت الواو وان
كانت علامة لبقاء الضمة التي قبلها عليها ونقول بالنون الخفيفة رَيَنْ باعادة
الياء وفتحها رَوُنْ بضم الواو رَيِنْ بكسر الياء اسم الفاعل من راى يرى رَاءٍ
اصله رائيٌ فاستثقلت الضمة على الياء فاسقطت فاجتمع ساكنان الياء والتنوين
لان التنوين عبارة عن نون ساكنة فحذفت الياء لان التنوين علامة
التمكن فبقي راءٍ رائيان على الاصل الى الآخر اي راؤن رائية رائيتان رائيات ورواء
واصل راؤن رائيون على وزن ضاربون فاستثقلت الضمة على الياء وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين الياء والواو ونقلت الضمة على الهمزة بعد سلب حركتها
لاجل الواو فصار راؤن واصل رواء رواءي على وزن فواعل فاسكنت الياء
للثقل ثم حذفت لطول البناء ثم عوض التنوين من الياء او من حركتها فصار رواءٍ
والبواقي جار على الاصل ولا تحذف همزة اي همزة اسم الفاعل مع انه ماخوذ من المضارع
وقد عرفت انه لا يستعمل بالهمزة ولنا سبب يحذف همزة ايضا كما يجيء في اسم المفعول
عن قريب وقيل لا تحذف الهمزة لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة ولكن
يجوز ان تجعل همزة بين بين المشهور تجعل الهمزة بين مخرجها ومخرج الالف

كا

كما تجعل في سائل وقس على هذا اي على يرى أَرَى يُرِي إِرَاءَةً يعني كما يجب التخفيف في
مضارع رأى لكثرة استعماله دون اخواته كذلك يجب التخفيف في ابنية الافعال
من اراى وقلت يرى بحذفه في ماضيه ومضارعه مع الكثرة استعماله دون اخواتها
قال ابن الحاجب اذا كان من الراي من الرؤية على افعل حذفت الهمزة حذفا لازما
في الماضي والمستقبل جميعا وقيل لكثرة فالتزموا لكلامهم التخفيف لكثرة في كلامهم
ولهذا لم يلزم في قولهم ينآى وانآى ينآى على وزن اعطى يعطي لا جرى في
بابه التخفيف كغيره لانهم لم يكثر تلك الكثرة الى هنا عبارة موافقا لما في الجاربردي
واما كيفية التخفيف في ارى يرى فهو ان اصلهما ارأى يرأي على وزن اعطى
يعطي نقلت حركة الهمزة الى الراء الساكنة قبلها فيهما ثم حذفت واعلال الياء كما
وذكر في شرح الهادي انه يحتمل الحذف فيها وجها آخر وهو انه اجتمع في ارأى
همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكانهما قد توالتا فحذف
الثانية على حذفهما في اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتح الراء لما حذفوا التاء ورد الالف
التي هي لام الفعل فلا يستعمل مضارع الاصل حتى مجرد فقط واعترض عليه بعض
الفضلاء بان هذه العلة توجب الاطراد في مثل ينأى مضارع نأى وانأى
ينئي وقد عرفت انه ليس بواجب واصل اراءة ارءاي على وزن اكرام فخففت
الهمزة بنقل حركتها الى الراء وحذفها فصار اراايا وقلبت الياء همزة لوقوعها
في الطرف بعد الف زائدة فصار اراءً ثم عوض الهاء من الهمزة فصار اراءة هذا هو القدر

وان جاز غيره واذا علمت ما تلوناه كله لظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين في ان
معنى قوله وقس على هذا اي يرى انه يجب التخفيف في مضارعه دون ماضيه كما يجب في مضارع
رأى دون ماضيه وانما قالوا ذلك لقصور نظرهم عن تحقيقها المتوهم استحقاق لانهم غفلوا عن
من الغامرين واسم المفعول من اراى يرى مُرْئِيٌّ اي بسكون الراء وكسر الهمزة
وتشديد الياء اصله مُرْوَئِيٌ على وزن مفعول فاعل اعلال مهدي بقلب الواو ياء وادغامها
وسبق احديهما بالسكون وادغام الياء في الياء وكسر الهمزة للياء كما وقع الاعلال
كذلك في مهدي اصله مهدوي كما سبق واذا عرفت كيفية الاعلال في المفرد من
اسم المفعول امكنك القياس عليه سائر تصاريفه وهو مرئيان مرئيون مرئية
مرئيتان ومرئيات في لا يجب بل يجوز حذف همزته اي اسم المفعول لان وجوب حذف
الهمزة في فعله الذي هو يرى غير قياسي بل التزم بوجه لكثرة استعماله ولهذا لم يكتب
في بناء كمامر وكل ما يثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيئا اخر غيره فلا يستتبع
ذلك الفعل الذي هو يرى المفعول الذي هو مرئي وغيره من اسم الفاعل والمكان
والزمان والالة في وجوب التخفيف معنى فلان يستتبع الشيء يطلب ان يكون ذلك
الشيء تابعا له كحذف الهمزة من اكرم فانه يجعل حذف الهمزة من يكرم ونكرم وسائر
تصاريفه تابعا له فيجوز منها واذا علمت معنى يستتبع علمت معنى لا يستتبع و
حذفت الهمزة وجوبا في نحو مُرًى بضم الميم وفتح الراء وتنوينه وهو اسم المفعول من باب
الافعال اصله مُرْئَيٌ على وزن مكرم فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف من اللفظ واعطي التنوين لما قبلها
ثم نقلت الهمزة فاجتمع ثلث سواكن فحذفت الهمزة واعطي حركتها لما قبلها واشتغل
التنوين ايضا فصار مُرًى هذا التخفيف بعد الاعلال ويجوز بالعكس فقدم تنظيره وانما
وجب ذلك مع ان وجوب حذف الهمزة في فعله الذي هو يرى غير قياسي بل التزم
لكثرة الاستعمال ايضا لكثرة مستتبعه القليل يتبع الكثير كثيرا وسواء يري في
اخواتها كاسم الفاعل والزمان والمكان وان كان الحذف فيها غير قياسي بخلاف
مرئي فانها فرض منتبعا لواحد فقط وهو يرى واسم الموضع من يرى الذي
هو الثلاثي مَرْأًى بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة وتنوينها واصله مَرْأَيٌ على
وزن منصر فاستثقل الضمة على الياء فاسقطت فالتقى ساكنان الياء والتنوين
فحذفت الياء من اللفظ واعطي التنوين لما قبلها فصار مَرْأًى واسم الالة مِرْأًى
وهو كالموضع في اصله واعلاله ووزنه لكن الميم فيه مكسور واذا حذفت الهمزة
ومن فتحها الاشتباه بالموضع والالة فتح
اي اذا لم تحذفها تخفيفا في هذه الاشياء وهو اسم الزمان والمفعول والمو
والالة من يرى الذي هو الثلاثي يجوز لك حذفها بالقياس الى نظائرها الى حذفت
الهمزة منها تخفيفا كمسلة وغيرها الا انه اي حذف الهمزة في هذه الاشياء غير مستعمل
في كلامهم المجهول من راى يرى الذي هو الثلاثي رُئِيَ يُرَى الى اخرها يعني الماضي
لا يخفف كما في المعلوم والمضارع يخفف كما في المعلوم ايضا فالماضي رُئِيَ رُئِيَا
رُئُوا رُئِيَتْ رُئِيَتَا رُئِينَ رُئِيتَ رُئِيتُمَا رُئِيتُمْ رُئِيتِ رُئِيتُمَا رُئِيتُنَّ رُئِيتُ رُئِينَا

وفي المضارع يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين
تريان ترين ارى نرى وكيفية تخفيف همزته كما كتبناه في مكسبي واما اعلاله فكما قال
بائي من يرمي وسيأتي في باب الناقص والمهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب باستقراء
كلام اهل العربية الباب السادس نحو اخذ يأخذ بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر و
ادب يأدب اعلم ان ادب يجيء من الباب الخامس ومعناه ظاهر والصفة منه اديب ومنه
ضربته تأديبا ويجيء من الباب الثاني ومعناه دعا القوم الى الطعام والصفة منه آدب والمراد
هنا هو الثاني فافهم وأهب يأهب بفتح العين فيهما يقال اهب العجل اي استعد
وأرج يأرج بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر يقال ارج الطيب اذا فاح وأسل
يأسل بضم العين فيهما ويقال جبل اسيل الخد اي لين الخد طويله وكل مسترسل اسيل
والمهموز العين يجيء من ثلثة ابواب بالاستقراء ايضا نحو سأل يسأل بفتح العين
في الماضي والغابر وزئر يزئر بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ولؤم يلؤم
بضم العين فيهما ولا يجيء من غير هذه الثلثة والمهموز اللام يجيء من اربعة ابواب
بالاستقراء ايضا نحو هنأ يهنؤ بضم العين فيهما وهو المراد هنا وايضا يجيء بكسر العين
في الماضي وفتحها في الغابر وهنئ الطعام من باب قطع وضرب وسبأ يسبأ بفتح
العين فيهما اي اشترى الخمر ليشربها وصدئ يصدأ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر
وجزؤ يجزؤ بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر من خونت الشيء بالزاء المعجمة اي
قسمته ولا يجيء من الباب السادس ولا من الثاني الا شاذا هنا وهو شاذ ولا يجيء

في الصحيح الا المهموز الفاء وبدلالة استقراء كلام اهل العربية نحو أتى يأتي اي فرغ والاصل
اتى يأتي على حد قرأ يقرأ ولا يقع المهموز موقع حرف العلة والالم يكن المعتل معتلا
وهو ظاهر ومن ثمة اي من اجل ان الهمزة لا تقع حرف العلة لا يجيء من المثال اي
من معتل الفاء الا المهموز العين واللام نحو وأد يئد يقال وأد ابنته اي دفنها
في القبر وهي حية ونحو وجأ يجأ يقال وجأته بالسكين اي ضربته به تقول وجأه يجأه
وضعه يضعه ولا يجيء مهموز الفاء من المثال والالم يكن من المثال مثالا ولا يجيء في الاجوف
الا المهموز الفاء واللام نحو آن اصله أين فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
يقال آن أينه اي حان حينه وآن له ان يفعل كذا من باع اي حان وجاء
اصله جيأ فقلبت الياء الفا ولا يجيء منه مهموز العين والالم يكن الاجوف
اجوفا ايضا ولا يجيء في الناقص الا المهموز الفاء والعين والالم يكن الناقص
ناقصا ايضا نحو أبى يأبى ورأى يرأى ولا يجيء في اللفيف المفروق الا المهموز
العين نحو وأى اي وعد ولا يجيء في اللفيف المقرون الا المهموز الفاء نحو أوى
اي رجع والالم يكن المفروق مفروقا ولا المقرون مقرونا ولما فرغ من الاحكام
اللفظية للهمزة شرع في احكام كتابتها اذ يحتاج الى بيانها دون سائر الحروف
لانه ليس للهمزة صورة مخصوصة يكتب بها لا كما في سائر الحروف فقال وتكتب
الهمزة اذا كانت في الاول على صورة الالف مطلقا اي مفتوحا كان او مكسورا
او مضموما نحو أب وأم وإبل وسواء كانت للقطع نحو اكرم او للوصل نحو اضرب وسواء كانت

اصلية نحو ابل العين منقلبة من الواو ونحو ائمة واحد لخفة الالف في الكتابة ووقوع الحركة عند الابتداء
على وضع الحركات يعني ان الهمزة لم يوضع لها صورة مخصوصة بالاصالة كما توضع
لساير الحروف فيكون كالالف يعني ان الالف لا توجد في الكتابة اصلا لعدم صورتها ولا توجد
في التلفظ لعدم التلفظ عليها واذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يتحقق وضع
الحركة في الكتابة عليها لكن قد تكتب على صورة حرف من الحروف المعاني فيكتب
في الاول على صورة الالف لخفة كتابة الالف ووقوع الحركة عند الابتداء على وضع
الحركة عليها وحاصله ان الاصل ان لا تكتب الهمزة والحركة لكنهما تكتبان في
الاول للعلة المذكورة وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق
حركة ما قبلها فان كان ما قبلها مفتوحا تكتب على صورة الالف وان كان مضموما
يكتب على صورة الواو وان كان مكسورا يكتب على صورة الياء كما يكون في تخفيفها
بالقلب كذلك نحو رأس ولؤم وذئب لانه كلمة اي لتكون الهمزة مشاكلة
لحركة ما قبلها والهمزة في الوسط اذا كانت متحركة سواء كان ما قبلها ساكنا
او متحركا ايضا تكتب على وفق حركة نفسها لانه يعلم ان حركتها اي نوع من فان كان
الهمزة الواقعة في الوسط مفتوحة تكتب على صورة الالف وان كانت مكسورة تكتب
على صورة الياء وان كانت مضمومة تكتب على صورة الواو والاعتبار لحركة ما قبلها
نحو سأل ولؤم وسئم كنحو سال ويلوم ويسم الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها
مكسورا او مضموما فانها تكتب في الاول على صورة الواو نحو مئر وفئة وفؤن و

مؤجل

وسؤل كما يكون تخفيفها كذلك لكون العمل طبق القول لم يستثن الصورتين كما يستثناه
في بيان التخفيف في الاول لئن يشتبه بها او يتبول كتب على نحو ما تخفف به لتم البناء واذا كانت
الهمزة متحركة وما قبلها متحركا ايضا وكانت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها
فان كان ما قبلها مفتوحا تكتب على صورة الالف وان كان مكسورا فعلى صورة الياء
وان كان مضموما فعلى صورة الواو ولا تكتب على وفق حركة نفسها مع انه اولى في الحكم
حركتها لان الحركة الطرفية اي الواقعة في الآخر عارضة اي غير ثابتة على وجه واحد لان آخر
الكلمة محل التغيير فتغيره بحسب ما يقتضيه العامل نحو قرأ وقرؤ وقرئ واذا كان ما قبلها ساكنا
لا يكتب الهمزة على صورة شيء اي لم يكن يكتب على صورة حرف من الحروف لسكونها طرفا
وعدم حركة ما قبلها فلم يكن لها وجود في الكتابة بل في التلفظ فقط كما سواء الالف
فيها على ما نحو خبء ودفء وبرء واذا قلت رأيت خبأ ودفأ وبرأ تكون الالف فيها
على صورة الهمزة بل هي الف عوضا من التنوين كما في رأيت زيدا الباب الرابع في
المثال قدم على ساير المعتلات لان حرف العلة في الكلمة اما ان يكون واحدا او متعددا
فان كان واحدا قدمت على ما يكون فيه متعددا لان الواحد قبل التعدد ولم يكن
فيه حرف العلة واحدا ثلثة اقسام لان حرف العلة اما فاء الكلمة او عينها او لامها
فان كان فاء قدمت عليهما لان الفاء مقدم عليهما ويقال المعتل الفاء مثال لانه
ما ضيه مثل الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال مع عدم الحروف الاعتبار فيقال وعد
وعدت كما يقال ضرب وضربت وبهذا الوجه كما يفيد التسمية يفيد التقديم فافهم ووعد

الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع بها قال الله تعالى لكم فيها دفء صحاح

الباب الرابع

بيان للعقل الفاء مثال لان الامر مثل الامر الاجوف في الوزن نحو عِدْ من المثال وزِنْ
من الاجوف وهو ما يجيء من خمسة ابواب باستقراء كلام العرب ولا يجيء من فَعَلَ بفتح العين
يفعُل بضم العين الا وَجَدَ يَجُدُ اصله يوجد بضم الجيم والمشهور كسرها وهو لغة بني عامر فحذفت
الواو في يَجُدُ وان لم يقع بين ياء وكسرة كما في يعد في لغتهم لثقل الواو مع ضمة ما بعدها
في الصحاح ويجد بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال وقيل حذفت الواو في يجد بالضم
في لغتهم لان هذه اي لغة بني عامر لغة ضعيفة لا يعتد بها ولا يعول عليه لعدم موافقته
لاستعمال الفصحاء فاتبع يجد يعد في الحذف اي في حذف الواو وان لم يقع بين ياء وكسرة
ومما يبين انه لا يجيء من الباب الاول بعد ذكر انه يجيء من خمسة ابواب تبين الخمسة بما عدا الباب الاول
الابواب ستة معدودة فلم يحتج الى التفصيل بتلك الخمسة التي هي ما عدا الباب الاول وحكم الواو و
الياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في عدم الاعلال مفتوحتين كانتا او مضمومتين
او مكسورتين نحو وَعَدَ بفتح الواو ووُعِدَ بضمها وَوَقَرَ ووُقِرَ بسلامة الواو عن التغيير في الكل
ويَسَرَ بفتح الياء ويُسِرَ بضمها بسلامة الياء فيهما ونظائرهما نحو يَمَنَ ويُمِنَ ووَضَعَ ووُضِعَ
لوقوع المتكلم عند الابتداء وقد يستعمل لفظ اكثر الثقيل من غير تغيير وقيل لا يعل الواو
والياء في الاول لعدم امكان الاعلال في الاول وذلك لان الاعلال قد يكون بالسكون
او بالقلب الى حرف علة او بالحذف وكل الاربع سواها فلتفتها اي وكل واحد من هذه الثلثة
لا يمكن في الابتداء فتعين عدم الاعلال فيه اما عدم امكان الاعلال بالسكون فلتعذره
اي لتعذر الابتداء بالساكن وكذلك القلب اي كما يمتنع الاعلال بالسكون يمتنع الاعلال

بالقلب لان الحرف المقلوب به في الغالب يكون بحرف العلة ووجود العلة المقلوب به لا يكون
الا ساكناً الفاً كان او واواً او ياء وان امكن تحريكها فيلزم الابتداء بالساكن
فيمتنع الاعلال بالقلب ايضاً والباء في قوله يكون بحرف العلة زائدة في المقلوب فتقدير
الكلام يكون المقلوب بحرف العلة قال بعض الشارحين ان اكثر المقلوب به لا يكون
الا ساكناً ان كان الفاً وان كان غير الالف يمكن تحريكه ولكن يلزم تحصيل الحاصل
وانت تعلم ان هذا الشرح لا يطابق المتن ولا يطابق الواقع ايضاً فتدبر واما بالحذف
عطف على قوله اما بالسكون اي واما عدم امكان الاعلال بالحذف في الاول فللنقصان
الضمير يرجع الى الكلمة اما باعتبار اللفظ او باعتبار المذكور من القدر الصالح على تقدير
الحذف في الثلاثي المجرد وقد تقرر ان القدر الصالح لان يوجد ثلثة احرف حرف يبتدأ به وحرف
يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما ولاتباع الثلاثي في الزوايد لان الثلاثي اصل والزوايد فرع والفرع
تابع للاصل والاضافة اضافة المصدر الى مفعوله الثاني ويجوز ان يكون مصدر المجهول
الى ما يقوم مقام فاعله ما قال ما بعد ما فهم قوله ولا يعوض بالتاء جواب دخل مقدر تقريره
اما لا نسلم انه يلزم من حذف حرف العلة من الثلاثي النقصان من القدر الصالح وانما يلزم
ذلك اذا لم يعوض المحذوف بحرف واما اذا عوض في الاول كما في اقامة انه لو عوض لعوض بالتاء اذ هو
المشهور فيما بينهم كما في عدة والتعويض بها غير ممكن لانه لو عوض بها العوض في الاول في
الاخر اذ لا يكون العوض الا في محل التغيير الذي هو طرف الكلمة وذلك غير جائز كما ذكره بقوله
حتى لا يلتبس بالمستقبل على تقدير التعويض في الاول او المصدر على تقدير التعويض في الاخر

في نقل الحركة لان الصيغة دفع القصد من الالتباس بمنع جواز التعويض ومن ثمة اي ومن
اجل ان علة عدم التعويض في الاول لزوم الالتباس لا يجوز ادخال التاء في الاول عوضا
عن الواو المحذوفة في مثل عدة للالتباس بالمستقبل مع ان المحذوفة من الاول لان اصل
عدة وعدة بكسر الواو وسكون العين فنقلت كسرة الواو الى ما بعدها ثم حذفت
ساكنة لئلا يلزم اعلالان على اعلال فعله وهو يعد ثم لزم التاء لكا العوض وقيل الاصل
وعدة بكسر الواو فحذفت الواو كما ذكرنا ثم زيدت التاء عوضا عنها قوله ويجوز في التكلان
لعدم الالتباس عطف على قوله لا يجوز فيكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه مرتبا على
قوله ومن ثمة فحاصل المعنى كلاما انه علة عدم التعويض في الاول لزوم الالتباس لا يجوز ادخال
التاء في الاول في مثل عدة ويجوز في مثل التكلان لعدم لزوم الالتباس في الاول وعدم لزوم
ذلك فلا يرد ان يقال الى ما تحت قوله للالتباس وهو ظاهر ليس له نوع تسليم والتكلان
بوزن السلطان اسم من التوكل وهو اظهار العجز والاعتماد على الغير واصله وكلان
فحذفت الواو وعوض التاء في اوله لعدم الالتباس بالمستقبل منه لكل يكل من غير
الاول الصيغة ولا في نقل الحركة اذ لا يجيء على هذا الوزن مستقبل اصلا وعند سيبويه
يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو المحذوفة من الاول في مثل عدة وزنة
ويجوز اثباتها ايضا فلا يكون واجب الثبوت كما في قول الشاعر واخلفوك عدا الامر
الذي وعدوا اصله عدة الامر فحذفت التاء التي هي عوض من الواو لان التعويض
من الامور الجائزة عنده لا من الامور الواجبة والا لما حذفها الشاعر واخلف

اي عنده سيبويه

منقد

متعد الى مفعولين الاول الكاف والثاني عدا وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو الامر
الامر يعني الخلف ما وعدوه اذا قال شيئا ولا يفعله في المستقبل قوله وعدوا اصله
الذي وعدوه فحذف فتقديره الكلام واخلفوك عدة الامر الذي وعدوه لك
وعند الفراء لا يجوز الحذف اي لا يجوز حذف التاء في مثل عدة وزنة الا انها عوض
من المحذوف اي من الواو المحذوفة والعوض لا يجوز حذفه لانه لم يبق شيء يدل
على المحذوف ولانه يلزم النقصان من القدر الصالح الا في الاضافة فان الحذف
فيها جائز لان الاضافة اي المضاف اليه يقوم مقامها اي مقام التاء ولذلك
حذفها الشاعر في عدا الامر وكذلك حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما كالاجابة
والاستجابة يعني كما لا يجوز حذف التاء في الاقامة والاستقامة ونحوهما الا في الاضافة
لان التاء فيهما عوض من الواو كما في العدة لان اصلهما اقوامة واستقوامة فارادوا
ان يعلوا المصدر للاعتلال اقام واستقام فنقلوا الفتحة من الواو الى ما قبلها واعتبارا
الفتح ما قبلها وكانت في الاصل متحركة قلبت الفا فاجتمع الفان اولهما منقلبة عن
واو هي عين المصدر وثانيهما زائدة وهي الف افعال فحذفت الالف الاولى التي هي
العين وبقيت الالف الزائدة فيلزم التاء كالعوض من الواو كما في العدة وقيل
ان المحذوف الالف الزائدة ومن ثمة اي ومن اجل ان حكمهما حكم العدة في عدم جواز
حذف التاء بغير الاضافة وحذفت التاء التي هي عوض من الواو في قوله تعالى واقام
الصلوة وايتاء الزكوة لان اقام مصدر مضاف الى الصلوة والقول في [illegible]

فيجي من المثال وعد وعدا وعدوا الى آخره اى وعدت وعدتا وعدن وعدت

وعدتا وعدتم وعدت وعدتما وعدتن وعدت وعدنا بسكون الواو في الكل

كالصحيح ويكون في وعدت بالحركات الثلث في التاء ادغام الدال في التاء بعد جعلها

بعد قلب الدال تاء كما قالوا في احذت اخت بابدال الذال تاء ثم ادغامها فيها وهو الاكثر

كذا في الصحاح ويحتمل ان يكون المراد بالعكس اى قلبت التاء دالا وادغم الدال في الدال

كما هو مذهب بعض العرب قال بعض المحققين ومن العرب من تقلب تاء المتكلم و

المخاطب التي هي ضمير الفاعل في فعلت الى ما قبلها اذا كان ما قبلها احد حروف الطاء المهملة

والزاء المعجمة والزاء المهملة ثم ادغموا الاولى في الثانية وانما فعلوا ذلك تشبيها بهذه التاء

بتاء الافتعال من حيث اتصلت بما قبلها وما قبلها ساكن كما سكنت التاء في

افتعل ولم يكن فصل تام من الفصل فصارت مثلها كلمة واحدة فاشبهت تاء

افتعل فقالوا في حبط وفي فزت فزو في وعدت عد بقلب التاء دالا كما قلبوا ما

في ارتان وادغم الدال الاولى الاصلية في الدال الثانية المنقلبة من التاء ثم قال ذلك

البعض ان هذا القلب والادغام شاذ ردى واسنده فقال قال سيبويه

اعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب تاء الضمير لان التاء ههنا علامة اضمار وانما جات

لمعنى وليست يلزم الفعل الا ترى انك اذا اضمرت غائبا قلت فعل ولم يكن فيه تاء

في افتعل ليست كذلك ولكنها دخلته زيادة لا تفارقه وتاء الاضمار بمنزلة المنفصل

المستقبل من وعد يعد الى آخر الضماير يعد الى آخره اى يعدان يعدون تعد تعدان

تعدون تعدين تعدان تعدن اعد نعد واصل يعد يوعد فحذفت الواو

التي هي فاء الفعل بين ياء مفتوحة وعين مكسورة لان الثاني اى الثاني يلزم الخروج من

الكسرة التقديرية التي هي الياء الى الضمة التقديرية التي هي الواو ومن ذلك

الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية وهي كسرة العين ومثل هذا الثقيل

على اللسان وهو ظاهر ولا يمكن ازالة هذا الثقل بحذف الياء لانها علامة

ولا باسكانها لتعذر الابتداء بالساكن ولا بحذف كسرة العين لئلا يلزم

التقاء الساكنين ولو حركت بحركة غير الكسرة يلزم تغيير البناء وقيل انما حذفت الواو

لان الياء تقارب الكسرة فوقع الواو فاصلة بين قريبين وكل ذلك في بناء المعلوم

من وعد يعد ولو بنى منه المجهول زالت الكسرة فلم يحذف الواو فيقال يوعد

باثبات الواو وفتح العين ومن ثمه اى ومن اجل ان مثل هذا الانتقال ثقيل لايجي

لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين وفعل بضم الفاء وكسر العين الحبك على

الوزن الاول وهو اسم قبيلة وقيل هو اسم لكل شيء فيه تكسر كالرملة اذا مرت

الريح وقد اجيب بانه من تداخل اللغتين لانه يقال حبك بضم الحاء والباء جميعا

كعنق ويقال حبك بكسرهما جميعا كابل والمتكلم بحبك بضمتين الا ان هذا التداخل

[illegible] يع لانه في كلمة واحدة ودئل على وزن الثاني وهي دويبة تشبه ابن آوى

وقيل هو اسم قبيلة لا ينافي الا سود الدؤلي فيكون من قبيل الاعلام والاعلام لا تعتبر

عليها في الابنية لجواز ان يكون منقولة من الفعل كشمر اذا سمي فيل وايضا يجوز

ان يكون منقولا على تقدير كونه اسما لدويبة وحذف الواو في تعد ونعد واعد
وفي صيغة امر وهي عد ايضا اي كما حذف في يعد وان لم تتحقق علة الحذف فيها
وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة للمشاكلة اي لئلا تختلف المضارع في البناء لانهم
لو قالوا اوعد وتوعد ونوعد بعد ما يعد لاختلف المضارع فيكون مرة بواو واخرى بلا واو وتحمل
ما لا علة فيه على ما فيه علة ليكون الامثلة مثل كلمة غير مختلفة كما حذفوا الهمزة في تكرم
حملا على اكرم للمشاكلة قوله وحذف في مثل يضع جواب دخل مقدر وهو ان يقال
يضع يوضع بفتح الضاد فوقع الواو بين ياء وفتحة فلم يوجد علة الحذف فيه فلم حذف على
ما فيه علة ايضا مع انه حذف وحاصل الجواب ان الواو حذف في مثل يضع ويسع ويقع ويهب
ونحوها مما عينه او لامه حرف حلق وان كان عين الفعل مفتوحا لان اصله يوضع بكسر
الضاد فحذفت الواو لوجود علة الحذف وهو وقوعه بين ياء وكسرة ثم جعل يضع بفتح الضاد
بكسر الضاد فحذفت الواو نظرا الى حرف الحلق يعني جعل الضاد بعد حذف الواو مفتوحا
تخفيفا لان حرف الحلق ثقيل والكسرة ايضا ثقيلة والثقيل على الثقيل وعلى ما يقاربه
ثقيل لكن بعد هذا التخفيف لم يعيدوا الواو المحذوفة لان الفتح عرض لحرف الحلق
والاصل انما هو الكسر فاعتبروا الاصل والغوا الفتحة العارضة وانما لم يحذف الواو من يوجل
لان فتحته اصلية لا عارضة وقوله ولا يحذف في يوعد لان اصله يأوعد جواب دخل
مقدر ايضا وتقريره ان الواو في يوعد مثل واعد وقع بين ياء وكسرة كما في يعد فوجد
فيه علة الحذف ايضا بل هو اثقل من يعد لان ياءه مضمومة وياء يعد مفتوحة ومع هذا

لم يحذف الواو وكتبوع الجواب انما لم يحذف الواو في يوعد لان اصله يأوعد لان المضارع
هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فلما كان الماضي اوعد كان مضارعه يأوعد فوقع
الياء بين همزة مفتوحة وكسرة لا بين ياء وكسرة ثم حذفوا الهمزة ثم لم يحملوا على
الفعل حذف الفاء ايضا هذا لعدم كثرة الحذف واعتبارا بالاصل وان وقع بين ياء وكسرة
بخلاف يعد فانه لم يحذف منه شيء سوى الواو فجاز ذلك كذا حققه ابن الحاجب في بحث
الامر الحاضر من يعد عد عدا عدوا عدي عدا عدن واسم الفاعل منه واعد واعدان
واعدون واعدة واعدتان واعدات واعد اوله اصله وواعد الواو الاولى فاء الفعل والثانية
منقلب من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير ولم يحذف احدهما لالتباس
ثم ابدلت الواو الاولى همزة لتحركها في اول الكلمة واسم المفعول موعود موعودان
موعودون موعودة موعودتان موعودات ومواعد واسم الموضع موعد بكسر العين
واسم الالة ميعد اصله موعد بكسر الميم وسكون الواو وفتح العين فقلبت الواو ياء
لكسرة ما قبلها كما في ميزان اصله موزان وهم اي والحال ان اهل العرف يقلبونها
ياء مع الحاجز اي المانع الغير القوي وهو الحرف الساكن كالنون في نحو قنية اصله قنوة
قلبوا الواو ياء نظرا الى كسرة القاف قوله وبغير الحاجز متعلق بقوله يقلبونها والمعنى
وهم يقلبونها بغير الحاجز اقلب اولى اي يرون القلب بغير الحاجز اولى من القلب
بالحاجز هذا الذي ذكره المص هو احكام المثال الواوي واما اليائي فلم يحذف منه الياء
وان وقعت بين ياء وكسرة نحو يسر ييسر وينع يينع لان الياء اخف من الواو فليتأمل انتهى

قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيت ايضا قنية بكسر القاف وضمها فيهما اذا اقتنيتها لنفسك لا للتجارة واقتناء المال وغيره اتخاذه مختار الصحاح

قلبوا الواو ياء في نحو ميزان وسنذكر كذا قيل ولعل الصحيح يذكر بالعدم اعلالا الباب
الخامس في الاجوف وجه تقديمه على الناقص واللفيف ظاهر كما ذكرنا في المثال والمراد
من الاجوف ما يكون عينه حرف علة ويقال له اي ويسمى الاجوف اجوف لخلو جوفه اي وسطه
عن الحرف الصحيح فكان كانه ليس في وسطه حرف ويقال له ذو الثلاثة ايضا لصيرورته
على ثلاثة احرف في المتكلم اي لصيرورة ماضيه عند الاخبار عن نفسك على ثلاثة احرف
اذا كان ثلاثيا نحو قلت وبعت واما الرباعي والمزيد فيه فمحمول على الثلاثي وهذا القدر
كاف في التسمية والتخصيص بالمتكلم بالذكر مع ان الغائب على ثلاثة احرف ايضا لظهور
التلفظ به فان قلت ان التاء ليست من حروف الكلمة بل هو فاعل فيبقى الكلمة على
حرفين فلم يصدق على ثلاثة احرف قلت انهم عدوا الضمير المرفوع البارز المتصل جزءا
من الفعل لشدة اتصاله بالفعل ويجرون عليه احكام اجزائها كتغييره في الباب
الاول فان قلت سلمنا انه جزء لكن لا نسلم انه حرف لانه ضمير والضمير اسم فلم يصدق انه
على ثلاثة احرف قلت يطلق لغة انه حرف وان لم يصح اطلاقه اصطلاحا وهو اي
الاجوف يجيء من ثلاثة ابواب التي سميت دعائم وقد مر انه ما يخالف حركة عين ماضيه
حركة عين مضارعه وهي الباب الاول والثاني والرابع نحو قال يقول وباع يبيع وخاف
يخاف وقد يجيء اصلها واعلالها على التفصيل ولم يجيء من غير هذه الابواب الثلاثة
باستقراء الكل منهم الا نادرا نحو طال يطول من الباب الخامس قال بعض الصرفيين اصلا
الاصل القانون وهو امر كلي ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع فقوله

شاملا

الباب الخامس

شاملا صفة كاشفة له في باب الاعلال اي اعلال حروف العلة اذا وقع عين الكلمة
او لامها يخرج الكاصل جميع المسائل منه من ذلك الاصل الشامل الجامع يعني ان من علم
هذا الاصل قدر على ان يعلل اي كلمة عرضت عليه قدرة تامة فكان كانه قد حصل
له جميع المسائل الاعلالية بالفعل وهو اي ذلك الاصل قولهم ان الاعلال في حروف
العلة اذا كان في غير الفاء يتصور ستة عشر وجها عقلا وذلك لانه يتصور في
حروف العلة اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا
اي كما يتصور في حروف العلة كذلك اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة
الكائنة فيما قبلها في الاربعة الكائنة فيها حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك اعلال
الحرف الساكنة التي فوقها اي قبلها حرف ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي
لك بعد اسقاط واحد من ستة عشر خمسة عشر وجها الاربعة منها يتصور في حروف
العلة اذا كان ما قبلها مفتوحا وهي اما ساكنة او مفتوحة او مكسورة او مضمومة
نحو قول وبيع وخوف وطول فقوله والاعلال في الاول شروع في بيان كيفية اعلال كل واحد
من الوجوه الخمسة عشر وجودا وعدما والمراد من الاول حرف العلة التي وقعت
عين الكلمة ساكنة مفتوحا ما قبلها نحو قول وبيع مصدرين وانما لم يعل في الاول لان
حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها بالاين عند كون الساكن اي طبيعة
واستدعاء حركة ما قبلها جعلها من جنسها للتوافق نحو ميزان اصله موزان
بكسر الميم وسكون الواو فجعلت الواو من جنس كسرة الميم وهو الياء للتوافق فصار ميزان

فظهر ان في باب الاعلال تتعلق بحفظه قال لا بحفظه شاملا فافهم منه

وديوية اصلية نيبيه بضم اليا الاولى وسكون الثانية فجعلت الثانية من جنس ضمة الاولى
وهو الواو فصار يوسر قوله الا اذا انفتح ما قبلها استثناء من قوله جعلت من جنس
حركة ما قبلها وانما لم يجعل حرف العلة من جنس الفتحة وهو الالف لخفة الفتحة والسكون
او نشأ القلب الثقل وهو انما يتحقق بشرطين احدهما كونها متحركة وثانيهما كون ما قبلها
مفتوحا ولما انتفى الشرط الاول لم يتم الثقل فلم يقلبوها الفا لعدم موجبه الا من اجترأ
باحد الشرطين فانه يقلبها الفا ويقول في مثل عيب وبيع وقول عاب وباع
وقال والى هذا اشار بقوله وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال [illegible] ذكر
الواحدي في الوسيط في تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران انه قال ابن عباس رضي الله عنهما
انه لغة بلحرث بن كعب قال محمد اجمع النحويون بان هذه لغة حارثية وذلك
ان بلحرث بن كعب وخثعم وزبيد او قبايل من اليمن يجعلون الف التثنية في
الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ويقولون اتاني الزيدان ومررت بالزيدان
وذلك انهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها الفا فعاملوا ياء التثنية ايضا هذه
المعاملة لاسكانها وهو ما قول الشاعر تبت اليك فتقبل تابتي وصمت ربي
فتقبلن صايمي اي توبتي وصومي شاذ عند الاولين وكذا يا حال اصله بيجل قوله
ويعل نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزي من باب الافعال جواب دخل مقدر
وتقريره ان قولكم حرف العلة لا يعل اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا منقوض باغزيت
فان الواو فيه ساكنة وما قبلها مفتوح مع انه يعل بالقلب فتحقيق الجواب ان الواو في اغزيت

في

مطلب الف التثنية في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد

في مضارعه الذي هو يغزي بضم اليا وكسر الزاء انقلبت يا لتطرفها وانكسار ما قبلها
يعل في ماضيه بقلبها يا ايضا حملا على المضارع اي حملوا الماضي على المضارع في علة الاعلال وكذلك
استغزيت وتغزيت قال سيبويه يسأل الخليل عن قولهم اغزيت واستغزيت
فقال انما قلبت الواو في هذه الافعال الماضية لاجل انكسار ما قبلها في المضارع
في قولك يغزي بضم اليا وكسر الزاء ويستغزي فحملوا الماضي على مضارعه واعلوه كما اعلوا
مضارعه ليكون العمل من باب واحد لا يقال ان الماضي سابق والمضارع لاحق و
اتباع السابق على اللاحق قبيح لانا نقول انا لا نسلم ان اتباع السابق على اللاحق
في الاعلال قبيح لانهم اعلوا المصدر تبعا للفعل كما في عدة وقيام مع ان المصدر سابق
على الفعل كما هو طريق البصريين ليس اتباع الماضي على المضارع قياسا مطردا حتى يلزم اعلال وعد تبعا
ليعد بل هو مسموع مقصور وقيل انما يعل نحو اغزيت لانه لما دخل ثلاثة احرف ثقل
والياء ضعيف فلم يمنع مانع عن قلبها يا احسن فكان قلبها يا اخف وكذلك
قالوا في الثلاثي غزوت باثبات الواو وفي الرباعي اغزيت بقلبها يا قوله ويعل نحو
كينونة عطف على قوله ويعل نحو اغزيت فيكون جوابا لدخل مقدر تقريره يعل
نحو كينونة من الكون بقلب الواو يا مع سكون الواو فيه وانفتاح ما قبلها وهو
الكاف كان اصله كيونونة بفتح الواو على وزن فيعلولة عند الخليل فلم يكن ما يحق
فيه بل يعل لوجود علة الاعلال فيه لانه اجتمعت الواو واليا وسبقت احدهما
بالسكون فقلبت الواو يا فادغمت اليا الاولى في اليا المنقلبة من الواو التي هي

قال ابن جني [illegible]

عين الكلمة فصار كيّنونة بتشديد الياء وفتح الكاف كما قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
في ميّت اصله ميوت بتقديم الياء الزائدة على الواو التي هي عين الكلمة ثم خففت كيّنونة
بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو فصارت كينونة كما خففت الياء المنقلبة بحذفها
في ميت وهذا التخفيف فيها بطريق الجواز لكنه احسن في كينونة ذكره ابن جني اي وخفف
كينونة وقيلولة بحذف العين كما خفف ميت وسيد الا ان الحذف في كينونة وقيلولة
اكثر منه في باب سيد وميت لطوله بالزيادة وتاء التانيث فكان التخفيف فيه احسن
انتهى الميت منه شبهة تقول مات يموت فهو ميت وميت يستوى فيه المذكر
والمونث قال الله تعالى لنحيى به بلدة ميتا ولم يقل ميتة قال الفراء يقال لمن لم يمت انه مائت
عن قليل وميت لا يقولون لمن مات هذا مائت كذا في الصحاح وقيل اصلها كونونة
بضم الكاف ثم فتحت الكاف لانه لو لم يفتح يلزم ضم فاء هذا الوزن في اليائي ايضا لئلا يختلف
حركة فاء الواوي وحركة فاء اليائي منه فيلزم قلب الياء واوا في اليائي لضمة ما قبلها
وهو ثقيل مع انه في الباب الطويل ففتحت الفاء في الواوي حتى لا يجعل الياء واوا في
اليائي نحو صيرورة مصدر من صار الشيء يصير وقيلولة مصدر قال القيل من باب
باع ومعناه نام في الظهيرة وغيبوبة مصدر غاب يغيب من باب باع تقول غاب عنه
غيبا وغيبة وغيابا وغيبوبة وغيوبا ومغيبا ثم جعلت الواو ياء اي قلبت بعد فتح
الكاف في كونونة وان لم يوجد فيه علة القلب حملا للواوي على اليائي لكثرتها اي الياءات وقلة
الواوات مع ان الحمل الثقيل خفيفا اولى من عكسه ومن ثمة اي ومن اجل ان الياءات

وان لم يجتمع فيه ساكنان لان الحركة اي حركة اللام في قل انما حصلت بالخارجي اي بلام
الخارجي وهو لام التعريف في الحق الذي هو مفعول قل والمفعول لا يلازم الفعل
وما حصل بالامر الخارجي الغير اللازم عارض فيكون اي حركة اللام في حكم السكون
تقديرا بخلاف قولا يعني لم يحذف الواو في قولا وان كان حركة اللام بسبب الف التثنية
لا بالاصالة اذ الاصل في الامر المبني على السكون وكذلك في قولن بالنون التاكيد
لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين وهما الف الفاعل في الاول وقد مر ان الضمير
المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولهذا اسكنوا ما قبلها والنون التاكيد في الثاني
وهو اي نون التاكيد بمنزلة الداخل ايضا ومن ثمة اي ومن اجل انه بمنزلة الداخل
جعلوا آخر الفعل مبنيا مع وجود علة الاعراب في نحو هل يفعلن لتركبه مع الفعل
ولا اعراب في الوسط كما مر في فصل الامر وتمام التوجيه ان يقال لو صح ما ذكرتم يلزم
ان لا يحذف الالف في مثل دعتا ويقال على ما تحصل حركة القاف بالداخل
وهو الف التثنية اجاب بقوله ويحذف الالف في دعتا اصله دعوتا بفتحتين قلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار دعاتا فحذفت الالف وان حصلت الحركة
اي حركة التاء بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة لان هذه التاء علامة
التانيث في دعت وقد مر ان هذه التاء حرف التانيث وليست بجزء من الكلمة ولا
فاعل فكانت الحركة التي فيها في شيء اجنبي من الفعل والفاعل مع انها قد حصلت
بسبب الغير الذي هو الف التثنية والشيء الاجنبي منها لا يلزم الفعل فما حركته الا بلازم

لا يلازم ايضا فتثبت حركة التاء في مثل دعتا ورمتا عارضة لا اعتبار لها بخلاف اللام
في قولا وقولن فانه يلازم الفعل لكونه جزء منه فيلازم حركته ايضا وان كانت
سبب التغير كما في دعتا وفي الفرق بين قولا وقل الحق ودعتا ان اللام في قولا جزء من
الكلمة وحركت بسبب الالف الذي هو كجزء من الكلمة في اللزوم فيكون هذه الحركة كالحركة
الاصلية فلذلك لم يحذف منه الواو وكذا اما اللام في قل الحق وان كان جزءا من الكلمة
الا ان لام التعريف التي بسببها حركة لام الكلمة ليست كجزء من الكلمة في اللزوم
فيكون حركة اللام عارضة فلهذا حذفت فيه الواو واما التاء في دعتا فليس بجزء من
الكلمة فالحركة عليها وان كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلزم الكلمة فلذلك
حذفت الواو فيها ايضا وتقول في امر الحاضر في نون التاكيد اي عند الحاق نون التاكيد
المشددة قولن بفتح اللام قولان قولن بضم اللام قولن بكسر اللام قولان قلنان
وبالخفيفة اي وبالنون الخفيفة المؤكدة قولن بفتح اللام للمفرد المذكر قولن بضم
اللام للجمع المذكر قولن بكسر اللام للمفرد المؤنث اسم الفاعل من الاجوف قائل الى آخره
اي قائلان قائلون قائلة قائلتان قائلات وقوائل اصله قاول بكسر الواو فقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في كساء اصله كساو من الكسوة و
جعلوا الواو الفا في كساء لوقوعها في الطرف وانفتاح ما قبلها وسوا الساكن اذ لا اعتبار
بالالف لانها ليست بحاجزة حصينة فاجتمع ساكنان همزة الفان ولم يكن حذف
احديهما لئلا يلزم الالتباس لا بناء بناء آخر ثم جعل الالف المقلوبة من الواو همزة

ثم جعلت همزة

بالتحريك

بالتحريك لدفع التقاء الساكنين فصار كساء او لا اعتبار بالف الفاعل في مثل قاول
كما في كساء لانها ليست بحاجزة حصينة كما في قنية فاجتمع الفان الف الفاعل
والالف المقلوبة من الواو ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لانه يلتبس اسم الفاعل
بالماضي في الصورة لا في الحقيقة لان الالف الثانية مقلوبة من عين الكلمة الف الفاعل
على تقدير حذف الثانية من الالف الزائدة للفاعل ولما لم يكن حذف احديهما و
تحريك احديهما ضرورة امتناع اجتماع الساكنين فحركت الالف الاخيرة المنقلبة
من الواو فصارت همزة لان الالف اذا تحركت تهمزت وانما حركت الاخيرة لانه جزء
من الكلمة ومتحرك في الاصل دون الاولى لانها زيدت ساكنة فتحريك المتحرك في الاصل اولى
ولان الثانية عين الكلمة وهي متحركة في نظائرها من الصحيح نحو ناصر وضارب وكما
ان يعلم انه اذا اعل فعل اعل فاعله نحو قال وقائل وباع وبائع واذا لم يعل فعل لم يعل
فاعله نحو عور وعاور وسود وساود وكذا احق وقد يحذف في البعض كذلك يحذف
اسم الفاعل في بعض الاجوف حرف العلة منه نحو شاع ولاع الاصل شايع ولايع
عاد من صار سمي بحذف الالف المقلوبة من حرف العلة لاجتماع الساكنين
وان التبس بالماضي في الصورة لكن هذا الحذف ليس بقياسي مطرد بل مقصور على
السماع الهائع يجوز ان يكون واويا من هاع اصله هوع اي قاء ويجوز ان يكون
يائيا من هاع اصله هيع اي جبن واللايع واوي من لاعه الحب يلوعه و
يلوعه والتاع فؤاده اي احترق من الشوق يقال رجل هاع لاع اي جبان جزوع ومنه

فلا يقال في قائل وبائع
قال وباع بالحذف
في هاع ولاع حذفه

اى ومن البعض الذى جاء بالحذف قوله تعالى ام من اسس بنيانه على شفا جرف
هار اى هاير فحذفت الياء التى هى لام فوزنه قبل الحذف فاعل وبعده فال وهذا مخالف لما فى الصحاح
حيث قال يقال جرف هار خفضوه فى موضع الرفع وارادوا هاير وهو مقلوب من الثلاثى
الى الرباعى كما قلبوا شائك السلاح فيكون هار مما جاء بالقلب لا مما جاء بالحذف ولكن
الكن فيه حيث قال ما وزنه فعل [illegible] عن فاعل كخلف من خالف ونظيره شاك وصات
فى شائك وصائت لكنه ليست بالف فاعل لانه هى عينه واصله هور وشوك وصوت
فعلى هذا لا يكون من الحذف ولا من القلب فتدبر ولعل اختلاف هذه الاقوال مبنى على
اختلاف ائمة اللغة فيه وكل من هؤلاء القائلين ممن يعتمد فلا ينسبون الى
الخبط والسهو وجاء بالقلب اى جاء اسم الفاعل فى بعض الاجوف بالقلب المكانى تخفيفا
على خلاف القياس ايضا نحو شاك اصله شائك من الشوكة وهى شدة البأس ومنه شاكى
السلاح فقلبت الياء كافا اى قدم الكاف التى هى لام الكلمة الى موضع العين واخر
الياء الى موضع اللام فصار شاكى فاعل كاعلال قاض فصار شاك فوزنه قبل القلب
فاعل وبعده فالع وبعد الاعلال فال وانت تعلم ان ما ذكره المص غير ما ذكره فى الكتاب
من قصر القلب فى اسم الفاعل فيه واعلم انه قد جوز ابن الحاجب فى شاك [illegible] الحذف
ايضا اى حذف الالف المقلوبة من الواو التى عين الكلمة لالتقاء الساكنين كما
فى قاع ولاع وجاء واصله واحد فقلبت الكلمة اى اخرت الواو الى اخر الكلمة فوقع الالف
فى الاول فامتنع الابتداء به فقدم الحاء عليها فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها

وانكسر ما قبلها فصار حادى فاعل كاعلال قاض فوزنه قبل القلب فاعل وبعده عالف
وبعد الاعلال عال وانت خبير ان ذكر هذا المثال استطراد لانه ليس اسم الفاعل من
الاجوف الذى نحن فيه بل من المثال ولما كان فى القلب المكانى فى اسم الفاعل نوع استبعاد
لمخالفته القياس اراد ان يزيل ذلك الاستبعاد بايراد نظايره فقال ويجوز القلب
فى نظايره نحو القسى بكسرتين اصله قووس بضمتين فقدم السين التى هى لام الكلمة على
الواو الاولى التى هى عين الكلمة فصار قسوو نحو حقو بضمتين على وزن فلعول
ثم جعل قسى بعد قلب الواو المشددة ياء لوقوع هذين الواوين فى الطرف وتحقيقه قلبت
الواو الاخيرة ياء لوقوعها فى الطرف فاجتمع الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء ثم كسر ما قبلها وهو السين لاجل الياء
ثم كسر القاف ايضا اتباعا لما بعده وهو السين فصار قسى بوزن فلعول بكسرتين
كما جعل الواو ياء وكسر ما قبل الياء وما قبل ما قبلها اتباعا له فى عصى وهى جمع العصا
اصله عصوو بضمتين فقلبت الواو الاخيرة ياء لتطرفها فاجتمع الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فكسرت الصاد
لاجل الياء ثم كسر العين تبعا له فصار عصى بكسرتين لكن ضم العين لغة فيه ومنه اى
ومن البعض الذى جاء بالقلب المكانى اينق بضم النون وهو جمع ناقة اصله انوق
فاستثقلوا الضمة على الواو ثم قدم الواو على النون دفعا لذلك الثقل فصار اونق
بسكون الواو وضم النون ثم جعلوا الواو ياء على غير قياس فوزنه قبل القلب افعل وبعده اعفل

اسم المفعول من الاجوف مقول الآخره اى مقولان مقولون مقولة مقولتان
مقولات ومقاول اصله مقوول على وزن مفعول فاعل كاعلال يقول يعني نقلت
ضمة الواو الى القاف فاجتمع ساكنان هما الواوان ولا يمكن تحريكهما احديهما لكيلا يلزم الثقل
او كون البناء مجهولا فوجب حذف احديهما لامتناع التلفظ بهما ساكنين فحذف
الواو الثانية الزائدة التي حصلت من اشباع ضمة الواو الاولى عند سيبويه لان الحذف بالزائد
اولى من الحذف للاصلي وحذف الواو الاصلي اولى عند ابي الحسن الاخفش لان الواو
الزائد علامة للمفعول والعلامة لا تحذف وهذا التعليل لا يطابق لما نقله ابن الحاجب
عن الاخفش ايضا حيث قال واما حجة الاخفش في حذف العين دون واو المفعول فهو
ان واو المفعول ان كانت زائدة فقد جاءت لمعنى وهو المد والعين لم يأت لمعنى
وابقاء الحرف الذي جاء لمعنى اولى كما تقول مررت بقاض فيحذف الياء لانها لم يأت
لمعنى ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف ثم قال وشئ آخر يدل على صحة مذهبه وهو
ان هذا العين قد اعلت في قال وقيل وهنا اعلت بالاسكان والنقل في اصل
مقول فكذلك اعلت ايضا بالحذف واو مفعول الذي هو العين لان اعلال
الاسم فرع اعلال الفعل هكذا نقله السعد التفتازاني عن الاخفش ايضا قال سيبويه
في جوابه اى جواب قول الاخفش العلامة لا تحذف اذا لم يوجد علامة اخرى واما اذا
وجدت فقد جاز حذفها اكتفى بالباقية وفيه اى فيما نحن فيه من المفعول يوجد علامة
اخرى وهى الميم دل هذا الكلام على ان الميم علامة والواو علامة اخرى عند سيبويه

وهو

وهو غير مطابق لما نقله صاحب الشافي عن سيبويه ايضا حيث قال وحجة سيبويه
يعني على ان المحذوف هو الواو الزائد لان علامة اسم المفعول الميم دون الواو الا يرى
الى استمرار مجئ الميم في الثلاثي وغيرها دون الواو ولكن الواو نشأت من اشباع ضمة
ما قبلها لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا والتوفيق بينهما ان هذا الكلام
الزامي بناء على ان الميم والواو علامتان عند الاخفش فيكون وزنه عنده اى
وزن اسم المفعول عند سيبويه مَفُعْلًا بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين وعند
الاخفش مفولا وكذلك مبيع اصله مبيوع بوزن مفعول يعني اعل كاعلال يبيع
يعني اعل بنقل حركة الياء الى ما قبلها وهو الباء فصار مَبُيْوع بضم الباء وسكون
الياء والواو جميعا فاجتمع ساكنان هما الواو والياء فحذف الواو عند سيبويه
لما مر من انه زائد والزائد اولى بالحذف فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر
الباء بنقطة تحتها لتسلم الياء بنقطتين عن انقلابها واوا اذ لو لم يكسر لقلب الياء واوا
لضمة ما قبلها فيلتبس اليائي بالواوي وعند الاخفش حذف الياء لاجتماع الساكنين
لما مر من ان الواو علامة والعلامة لا تحذف فاعطي الكسرة ما قبلها ليدل على الياء
المحذوفة وايضا لو لم يكسر لالتبس اليائي بالواوي كما في بعت اصله بيعت بفتحتين
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف والعين
فحذفت الالف فبقى بعت بفتح الباء ثم كسرت لتدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف
في قلت لتدل على الواو المحذوفة فصار مبيوع بفتح الميم وكسر الباء وسكون الواو

ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ميزان فيكون وزنه مقفل بكسر القاف
وسكون العين عند سيبويه وعند الاخفش مقيل لان العين محذوف عنده
فقال المازني كلا القولين حسن وقول الاخفش اقيس اسم الموضع من قال يقول اصله
مقال اصله مقول بسكون القاف وفتح الواو فنقل حركتها الى ما قبلها ثم قلبها الفا
كما في يخاف اصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو وكذلك مبيع اصله مبيع بكسر الباء
وسكون ما قبلها فاعل بنقل حركتها الى ما قبلها كما اعل في يبيع للامر فصار مبيع بكسر الباء
وسكون الياء كما كان كذلك في اسم المفعول واكتفى بالفرق التقديري بين الموضع وبين
اسم المفعول وان اتحد لفظا وبيانه ان مبيعا ان كان اسم موضع كان كسرة ما قبل
الياء هي كسرة الياء التي هي عين الكلمة وان كان اسم المفعول كان كسرته من [illegible]
اذ حركة عين الكلمة ضمة محذوفة وهو اي الفرق التقديري معتبر عندهم كما اعتبر
في الفلك بضم الفاء وسكون اللام وهو واحد وجمع يذكر ويؤنث اذا قدرت سكونه
اي سكون اللام فيه كسكون السين في اسد يكون ذلك جمعا لان اسدا بضم الهمزة
وسكون السين جمع اسد بفتحتين واسكان السين فيه يكون علامة الجمع فيعتبر
السكون في فلك ايضا علامة للجمع نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بضمير
جرين يرجع الى الفلك ولو لم يكن جمعا لما صح رجوعه اليه واذا قدرت سكونه كسكون
قرب يكون واحدا لان هذا السكون ليس علامة الجمع نحو قوله تعالى في الفلك المشحون
ولو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات المجهول منه اي من الاجوف قيل الى آخره

اى

اى قيلا قيلوا قيلت قيلتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا اصله
قول بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فاسكن الواو للخفة فصار
قول بضم القاف وسكون الواو وابقي على هذا في بعض اللغة وهو لغة ضعيفة
لثقل الضمة التي في القاف والواو بعدها وفي لغة اخرى اعطي كسرة الواو لما قبلها
وهو القاف بعد سلب ضمتها فصار قول بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو
ياء لانكسار ما قبلها فصار قيل وهذا افصح اللغات الثلث وهو الاتيان بالياء الخالصة
وفي لغة يشم ليعلم ان اصل ما قبلها مضموم اي ما قبل الياء مضموم في الاصل والاشمام
تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضمة ما قبل الواو
كذا ذكروه وذكر ابن الحاجب في بيان هذه اللغة الثالثة ومنهم من يشم القاف
الضم لانهم ارادوا البيان وقد كان في القاف ضمة فارادوا ان ينقلوا اليها
كسرة العين فلم يمكنهم ان يجعلوا في القاف الكسرة والضمة فاشموا الكسرة فصارت
الحركة في القاف بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة في كافر وجابر لانها بين الكسرة
والفتحة فعلى هذا يكون المراد من الاشمام ههنا ان يتلفظ بحركة بين حركتين
ويتبعها ان يتلفظ بحرف بين حرفين فيكون ما بعد القاف بين الواو والياء
لا ما ذكروه من تهيئة الشفتين من غير تلفظ كما صرح به السعد التفتازاني حيث
قال وحقيقة هذا الاشمام يعني الاشمام في بيع ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة

ولا فرق بين قيل وبيع في جواز هذه اللغات الثلث كما صرح به [illegible]

والقراء الا بضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسرا خالصا كما في الوقف ولا الاتيان بضمة
خالصة بعدها ياء ساكنة اي مباعبارته فظهر منه ذلك كله ان ما ذكره غير صحيح **كذلك بيع** في
جواز اللغات الثلث لان اصله بيع بضم الباء وكسر الياء فاسكن الياء للخفة فصار بيع بالضم
والسكون ثم صار الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار بوع وهذه لغة ضعيفة
كما مر في قول وفي لغة اعطيت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فصار بيع
وهذا افصح اللغات الثلث وهو الاتيان بالياء الى الضمة والكسرة الى الضمة وفي لغة
يشم ليعلم ان ما قبلها مضموم في الاصل **واختير** بضم الهمزة وهو باني **وانقيد** بالضم ايضا وهو
ماوي على ما ظاهر كما مر وقس عليهما نظائرهما فمن قال قيل وبيع بالياء والكسرة
الخالصتين قال اختير وانقيد بالياء والكسرة الى الصتين ايضا ومن اشم في قيل وبيع
اشم فيهما ايضا ومن قال قول وبوع قال اختور وانقود وانما اجرى هذا الباب مجرى
الثلاثي لان اصل اختير اختير بضم التاء بنقطتين من فوق وكسر الياء بنقطتين من
تحت فلفظ تير من اختير مثل بيع واصل انقيد بضم القاف **وبعن** اصله بيعن بكسر الياء
فاسكنت الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء فبقي بعن بضم الباء فمن قال بيع بكسر الباء
ومن قال بوع لم يكسر ويجوز الاشمام فيهما ايضا **بعن يجوز فيه ثلث لغات** الياء والواو
والاشمام **ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم** واستقيم **لعدم ضم ما قبل الياء** لان اصلهما اقوم
واستقوم بسكون القاف وكسر الواو فيهما فنقلت كسرة الواو الى القاف ثم قلبت ياء
لانكسار ما قبلها فيهما فصار اقيم واستقيم ولما لم يكن القاف مضموما في الاصل لم يجز الاشمام

لان

لان الاشمام انما هو للدلالة على ضمة ما قبل حرف العلة ولا ضمة ههنا وبهذه العلة ايضا لا يجوز
ان يتلفظ بالواو ويقال اقوم واستقوم كما يجوز ان يقال قول الى هذا اشار بقوله
ولا يجوز بالواو ايضا كما لا يجوز بالاشمام **لان جواز الواو** في قول وبوع انما هو **لانضمام**
ما قبل حرف العلة في الاصل **وجود** اي انضمام ما قبلها **ليس بموجود** في اقيم اذ قد عرفت
ان اصل اقيم اقوم بسكون القاف بخلاف قيل وبيع فان الاصل فيهما قبل الاعلال الضم كما
عرفته فلذلك حسن الواو والاشمام فيهما دون اقيم واستقيم هذا ولو قال المصنف لا يجوز
الاشمام والواو لعدم ضم ما قبل الياء لكان اخصر لكنه فصلهما ولم يكتف الاشارة اليهما
في الدليل تسهيلا على المبتدي **وسوى في مثل قلن بين المعلوم والمجهول اكتفاء**
بالفرق التقديري وتحقيقه ان اصل قلن اذا كان معلوما قولن بفتحتين كما مر
فنقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو
فبقي قلن بفتح القاف ثم ضم القاف ليدل على الواو المحذوفة فصار قلن بضم القاف واذا كان مجهولا
يكون اصله قولن بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فاسكنت فحذفت
لالتقاء الساكنين فبقي قلن بضم القاف فضم القاف على الاول عارضة لاجل الدلالة المذكورة
وعلى الثاني اصلية وقد عرفت انه يكسر القاف في لغة في المجهول فلا يلتبس بالمعلوم وما ذكره
المص من الاستواء على لغة الضم فافهم واصل يقال يقول بضم الياء وسكون القاف وفتح
الواو فاعل كما اعل يخاف بان نقلت فتحة الواو الى القاف الذي قبلها ثم قلب الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار يقال كما نقلت فتحة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الفا في يخاف واصله يخوف

بسكون الخاء وفتح الواو كما مر وقس عليه يبايع ويتقاول ونحوها **الباب السادس في بيان**
الناقص قيل هو في استعمال علماء هذا الفن عبارة عما كان في آخره حرف علة وغيره علته اللفيف
مفروقا كان او مقرونا مثل طوى وولي لانه يصح ان يقال كان في آخره حرف علة مع انه
لا يقال في استعمالهم انه ناقص فالاولى ان يقال كان في آخره حرف علة وكان غير لفيف فتعال
له ما صدق عليه انه ناقص لنقصانه في الآخر بسقوط حرف العلة من آخره حالة الجزم نحو لم يغز
ولم يرم ولم يخش وقيل بسقوط الحركة من آخره حالة الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى والاظهر
ان يقال معنى قوله لنقصانه في الآخر لنقصانه من الحرف الصحيح الذي في الآخر كما في الاجوف
لخلو آخره من الحرف الصحيح يعني انه لما كان حرف العلة نقصان بالنسبة الى الحرف
الصحيح لعدم ثباتها على حالها لانها تارة تعل بالحذف نحو قاض ولم يرم وتارة تحذف بالجزم
نحو لم يغز ولم يرم نزلوا وجودها منزلة عدمها فسموا ما كان في آخره حرف علة
ناقصا سواء ثبت ذلك الحرف ام سقطت فان قيل فعلى ما ذكرتم من تسميته بالناقص
ناقصا يلزم ان يسمى اللفيف ناقصا لنقصانه بسقوط حرف علة من آخره حالة
الجزم وبسقوط الحركة حالة الرفع ولذلك يقال حكم لام اللفيف كحكم لام الناقص
ولنقصانه من الحرف الصحيح في الآخر اجيب ان تسمية الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به
وهذا معنى قولهم ان وجه التسمية لا يوجب الاطراد وبهذا الجواب يندفع ايضا ما يورد
على قوله وذوات الاربعة لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار عن النفس على صيغة انا
نحو رميت من ان ما ذكرتم يقتضي ان يسمى الفعل الصحيح والمضاعف واللفيف

الباب السادس

بذوات

بذوات الاربعة لكون ماضيها على اربعة احرف عند الاخبار عن النفس نحو ضربت
وسروت وطويت ووجه التخصيص بالاخبار ما مر في الاجوف ومواى الناقص
اي الناقص **يجيء من جميع الابواب الا انه لا يجيء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما**
باستقراء كلامهم ويجيء من الخمسة الباقية نحو دعا يدعو ورمى يرمي ورعى يرعى
ورضي يرضى وسرو يسرو **وتقول في الحاق الضماير** اي في اتصال الضماير المرفوعة
مستكنة كانت او بارزة **رمى رميا رموا الخ** اي رميت رميتا رمين رميت
رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا **اصله رمي** بفتح الياء **فقلبت**
الياء فيه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رمى **كما في قال** يعني كما تقلب حرف
العلة في ماضي الاجوف الواوي الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو قال كذلك تقلب
في الناقص اليائي الفا لتلك العلة **واصل رموا رميوا** بضم الياء **فقلبت الياء**
فيه الفا لتحركها **فاجتمع ساكنان** هما الالف المنقلبة من الياء وواو الجمع فحذف الالف
لان الواو علامة الفاعل فحذفها مخل بالمقصود ولانه لو حذف لم يبق عليها شيء
انما بقي فتحة الميم ولم تبدل الى الضمة مع اقتضاء الواو ضمة ما قبلها لمجانستها اياها
لان الميم ليست ما قبلها على الحقيقة كما مر في اول فصل الاجوف ولتدل على الالف المحذوفة
وكذلك رضوا اصله رضيوا بضم الياء بعد انقلاب الواو ياء لانه من الواويات
فاسكنت الياء لتخفيف لثقل الضمة عليها سيما اذا كان ما قبلها كسرة فالتقى ساكنان
ثم حذفت الياء كما حذفت في رموا دون الواو لانها علامة الفاعل فصار رضوا بكسر الضاد

ولم تقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لانها ضمير والضماير لا تتغير كما لا تحذف
الا انه ضم الصاد فيه بعد الحذف اي بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين حتى
لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو اي من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية ثم قلبت
الضمة لتسلم الواو وهذا اعلال حصل بعد ما فهم من عبارة المصنف وغيره اعلال آخر
وهو نقل ضمة الياء الى الصاد بعد سلب حركة الصاد ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
واصل رمت رميت بفتح الياء فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
لالتقاء الساكنين كما تحذف في رموا بعد قلبها الفا لالتقاء الساكنين وفي
ترجان يقال لم حذفت الياء في تثنية رمت بعد قلبها الفا مع عدم موجب الحذف
وهو التقاء الساكنين اجاب بقوله ويحذف الياء بعد قلبها الفا في رمتا
اصله رميتا بفتح الياء وان لم يجتمع فيه الساكنان لفظا لان تاء التانيث قد تحركت بالف
الفاعل لانه يجتمع الساكنان تقديرا وحكما وتمامه اي تمام بحث الحذف وجودا
وعدما فالمعنى محذوف مر في قل وقولا وقولن ودعتا ولا يعتل الياء في مثل رمين
ورميت الى آخر الصيغة لما مر في القول من ان حرف العلة اذا سكنت
جعلت من جنس حركة ما قبلها الا اذا انفتح ما قبلها لخفة الفتحة والسكون المستقبل
يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين
ترميان ترمين ارمي نرمي اصله يرمي بضم الياء فاسكنت الياء لثقل الضمة
عليها فصار يرمي بسكون الياء ولا يعتل الياء في مثل يرميان ويرميان لان

حركته وهو الفتحة لخفتها واصل يرمون يرميون بضم الياء فاسكنت الياء
لاستثقال الضمة عليها اما باسقاطها عنها واما بنقلها الى ما قبلها فالتقى ساكنان
ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار على الاول يرمون بضم الميم وعلى الاول
يرمون بكسر الميم ثم ضم الميم لما ذكرنا في رضوا فصار يرمون بضمتها وسوى
اي ولم يفرق بين الرجال والنساء اي بين جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائب
في مثل يعفون اي في كل مضارع ناقص واوي على وزن يفعلن بضم العين فقال
الرجال يعفون والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديري وهو معتبر عندهم و
بيان الفرق التقديري هو ان الواو في جمع النساء اصلية لكونها لام الفعل و
النون ضمير الجمع وعلامة التانيث والفعل مبني معها فوزنه يفعلن مثل ينصرن
واما الواو في الرجال فهو ضمير الجمع لان اصل يعفون عند ذلك التقدير يعفوون بضم
الواو الاولى فاستثقلت الضمة عليها فاسقطت فالتقى ساكنان هما الواوان
فحذفت الاولى لانها لام الفعل وهو محل التغيير لان الثانية علامة الفاعل و
النون علامة الرفع والفعل معرب فوزنه يفعون بسكون الفاء وضم العين ومن ثمة
اي ومن اجل ان النون في مثل يعفون لجمع المؤنث ضمير الجمع وعلامة التانيث لا تسقط
كما تسقط في جمع المذكر بدخول النواصب في قوله تعالى الا ان يعفون فان قلت
لم بين في هذا البحث الياء كتاب اشتراك لفظ جمع المؤنث الغائبة وجمع المذكر الغائب
في مثل يعفون مع انه من الواو والياء قلت لمناسبة مثل يعفون لما قبله وهو يدعو

وأما ما قبله فيكون جمعا للمذكر الغائب مثل يرمون وأما ما بعده فيكون مشتركا مثل ترمين

مع ان المصنف لم يذكر في باب الناقص بحث الواو وبناء على التفصيل حتى يبين مثل

يغزون فيه بل قاس الناقص الواوي على الناقص اليائي وقال وحكم الغزو

مثل يرمي في كل الاحكام **واصل ترمين ترميين** بكسر الياء الاولى **فاسكنت الياء**

بحذف حركتها تخفيفا فالتقى ساكنان هما الياء ان **ثم حذفت** تلك الياء التي قد

كسرت لانها آخر الكلمة وهو محل التغيير ولان الثانية ضمير والضمير لا يتغير **لاجتماع**

الساكنين وهو اي ترمين **مشترك في اللفظ مع جماعة الاناث** ويعلم بالفرق

في اللفظ بين الواحدة المخاطبة وبين جمع المخاطبة اكتفاء بالفرق التقديري

فوزن الواحدة تفعين بحذف اللام ووزن الجمع تفعلن باثبات اللام **واذا دخلت**

على مضارع الناقص اليائي الحرف **الجازم تسقط** منه في المفرد المذكر والمفرد المؤنث

الغائبين والمفرد المخاطب في صيغة المتكلم **الياء** وكذا الواو اذا دخلت الجازم

على مضارع الناقص الواوي نحو لم يرم ولم يغز **علامة للجزم** لان حرف العلة في

الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وذلك لان حرف العلة اشبهت بالحركة من حيث انها

مركبة منها والحركة مأخوذة منها على اختلاف فيه على كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة

فاجروا تلك الحروف في الفعل المعتل اللام مجرى الحركة فان حذفوها في حال الجزم و

ايضا الحركة لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة كذا قيل وقد

وقع في بعض النسخ واذا دخل الجازم بصيغة الجمع والمراد واحد لان الجمع المحلى باللام

قد

قد يراد بالمفرد كما ثبت في موضعه فاندفع ما قيل انه يلزم ان يكون الياء بدخول

جازم ثبت وليس كذلك **ومن ثمة** اي ومن اجل ان الياء تسقط من الناقص

في حالة الجزم علامة له لتنزله منزلة الحركة **تسقط في حالة الرفع علامة للوقف**

في مثل قوله تعالى والليل اذا يسر اصله اذا يسري لان الاصل في الوقف اسقاط

حركة آخر الكلمة فلما نزلت حروف العلة منزلة الحركة فلا ان يقول سقطت في

حالة الرفع للوقف **وتنصب** اي وتفتح حرف العلة في الفعل الناقص ولم يحذف

اذا دخلت عليها حرف **الناصب لخفة النصب** اي الفتح على حروف العلة نحو

لن يرمي ولن يغزو بفتح الياء والواو وقوله **ولم تنصب في مثل لن يخشى الالف**

لا يقبل الحركة جواب دخل مقدر تقريره ان قولكم وتنصب حرف العلة اذا دخل

النواصب لخفة النصب منقوض بمثل لن يخشى اذ حرف العلة فيه ساكنة على

النصب وتقرير الجواب ان اصل يخشى يخشي بفتح الشين وضم الياء فقلبت الياء

الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والالف لا يحتمل الحركة اصلا حتى تصير مفتوحة فبقيت

ساكنة مع النصب وكذلك كل فعل ناقص عين مضارعه مفتوحة نحو لن

يرضى **الامر ارم الآخر** اي ارميا ارموا ارمي ارميا ارمين **اصله ارمي** باثبات

الياء المضمومة لانه لو حذف من تري حرف المضارعة بقي ما بعده ساكنا فاجتلبت

الهمزة المكسورة فصار ارمي **فحذفت الياء علامة للجزم** اي للوقف كما حذفت الحركة

من الصحيح فصار ارم **واصل ارموا ارميوا** بكسر الميم وضم الياء **فاسكنت الياء** لثقل الضمة عليها

واما اذا كان عين مضارعه مفتوحة نحو لن يغزو ... لم تتحرك حرف العلة ... فتقبل الحركة فيكون مفتوحة مع النواصب

اما باسقاطها عنها واما بنقلها الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين
فصار على التقديرين ارموا بضم الميم وعلى الوجه الاول ارموا بكسر الميم ثم حذفت الميم لاجل الواو فصار
ارموا بالضم واصل ارمي للواحدة المخاطبة ارميي بياءين اوليهما لام الفعل مكسورة
وثانيهما ضمير المخاطبة ساكنة فاسكنت الياء الاولى الاصلية لاستثقال الكسرة عليها فالتقى
ساكنان هما ياءان ثم حذفت تلك الياء الاولى لالتقاء الساكنين فصار ارمي وتقول
في الامر بنون التاكيد المشددة ارمين بفتح الياء ارميان على قياس لتضربن اضربان
ارمن بضم الميم وحذف الواو ارمن بكسر الميم وحذف الياء ارميان ارمينان وتقول
بالنون الخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم واسم الفاعل لم الآخر
اي راميان رامون رامية راميتان راميات وسوام اصله رامي فاسكنت الياء في
حالة الرفع والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء فالتقى ساكنان الياء والتنوين ثم
حذفت الياء لاجتماع الساكنين واعطي التنوين ما قبلها فصار رام ولم يحذف
التنوين لدلالته على التمكن وهو نون ساكنة يتبع حركة حرف توجد في آخر الكلمة
ولا يسكن الياء في حالة النصب لخفة النصب اي الفتح فيقال جاءني رام ومررت برام و
رأيت راميا واصل رامون راميون بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فاسكنت
الياء فاجتمع ساكنان الياء والواو ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانها
علامة فصار رامون بكسر الميم وسكون الواو ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة يعني لو لم يضم الميم
يلزم ان يجعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهو غير جائز اذ العلامة لا تتغير الا كما

وص

فوجب ضم ما قبلها ليسلم الواو واذا اضفت التثنية اي تثنية اسم الفاعل من الفعل
الناقص اليائي الى نفسك اي الى الضمير الدال على نفسك وهو ياء المتكلم كما في غلامي
فقلت راميايَ في حالة الرفع لان اصله في تلك الحالة راميان كما تبين في النحو فلما
اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون لانها تؤذن بعدم تمام الكلمة بدون المضاف اليه
فيكون بينهما تضاد فاذا قصد لاحدهما وجب ترك الاخرى بعدها فصار راميايَ و
راميَّ في حالة النصب والجر بادغام علامة النصب والجر في ياء الاضافة لان اصله في
تينك الحالتين راميين بفتح الياء الاولى الاصلية وسكون الياء الثانية التي هي علامة
النصب والجر في النصب والجر فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون لما ذكر في حالة
الرفع فصار راميي بثلث ياءات اوليها مفتوحة فوجب ادغام الثانية في
الثالثة لانهما متجانسان والاولى ساكنة اوليها فصار راميَّ بفتح الياءين وتشديد
الثانية واعلم ان في قوله واذا اضفت التثنية الى نفسك فقلت نظر لان
جزاء الشرط اذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحق العبارة ان يقال اذا
اضفت قلت فكان هذا سهوا من الكاتب فلا بد من تقدير قد ليصح وكذلك الحال فيما
بعده في مواضع واذا اضفت الجمع من اسم الفاعل من الناقص اليائي فقلت راميَّ بكسر
الميم وفتح الياء المشددة في جميع الاحوال اي حالة الرفع والنصب والجر وذلك لان اصله في
حالة الرفع راموي فادغم الواو في الياء بعد قلبها ياء لانه اذا اجتمع الحرفان اللذان من جنس واحد
في العلية اي في كونهما حرفي علة قبل قلب الواو ياء والذات بعد قلبها ياء تم لاجتماعهما في
حرف الذات

احديها بالسكون فصار رامىْ بضم الميم ثم كسرت لاجل اليا فصار رامى **واصله في حالة**
النصب والجر رامييْن بكسر الميم واليا الاولى الاصلية وسكون اليا الثانية التي هي علامة
النصب في النصب والجر في الجر فاستثقل الكسرة عليها فالتقى ساكنان فحذفت
الاولى الاصلية وسكون اليا الثانية التي هي علامة النصب في النصب والجر في الجر فاسكنت
اليا لثقل الكسرة عليها فالتقى ساكنان فحذفت الاولى لان الثانية علامة فصار رامين
بياء واحدة ساكنة فلما اضيف الى يا المتكلم سقطت النون كما ذكرنا فصار راميّ
بيائين اوليهما ساكنة وثانيهما مفتوحة فوجب ادغام الاولى في الثانية بالضرورة
فصار رامىّ اسم **المفعول** من رمى يرمى **مرميّ الى آخره** مرميان مرميون مرمية مرميتان
مرميات ومرامى **اصله مرموى فادغم** الواو في اليا بعد قلبها يا كما ادغم في رامىّ **اذا**
اضيفت تثنيته اى اسم المفعول **الى يا الاضافة** ولو قال الى يا المتكلم لكان اظهر **فقلت**
مرمياي في حالة الرفع اصله مرميان فحذفت النون بالاضافة فصار مرمياي **وفي**
حالة **النصب والجر مرمييّ باربع يا آت** لان اصله مرميين بفتح اليا الاولى وتشديدها
وسكون اليا الثانية ففيه ثلث يا آت فلما اضيف الى يا المتكلم صارت اربعة و
حذفت نون التثنية ثم ادغم ما قبل يا الاضافة التي هي علامة في يا الاضافة فصار مرميىّ
بيائين مفتوحتين مشددتين **واذا اضيفت الجمع** من اسم المفعول **الى يا المتكلم فقلت**
مرميىّ ايضا اى كما في التثنية **باربع يا آت في كل الاحوال** لان اصله في حالة الرفع
مرميون فلما اضيف الى يا المتكلم حذفت النون فصار مرميوي فاجتمعت الواو واليا

و

وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا فصار مرميّ
بضم اليا الاولى ثم كسرت لاجل اليا الثانية فصار مرميىّ بكسر اليا الاولى وفتح الثانية
المشددتين واصله في حالة النصب والجر مرمييْن بكسر اليا الاولى المشددة وسكون
الثانية ثم لما اضيف الى يا المتكلم حذفت النون فصار مرمييى فادغمت الثالثة
التي هي علامة في الرابعة لسكون الاولى وفتح الثانية فصار مرمييّ بكسر اليا الاولى
وفتح الثانية المشددتين فالجمع مثل التثنية في كون كل منهما باربع يا آت لا في
الحركات والسكنات الاسم **للموضع** من رمى يرمى **مَرْمىً** بفتح الميمين اصله مرمى
بضم اليا وتنوينها فاستثقلت الضمة على اليا فاسكنت فالتقى ساكنان اليا
والتنوين فحذفت اليا فانتقلت التنوين بما قبله فصار مرمى لكنه يكتب باليا
للدلالة على اليا المحذوفة **الاصل فيه** اى في الموضع **ان يأتى على وزن مَفعِل** بكسر
العين وذلك لان الموضع مما يكون مضارعه مكسورا ان يأتي بالكسر تبعا لعين
مضارعه **الا انهم فتحوا عن توالى الكسرات** لان اليا كسرتين ففتحوا العين في
الموضع من الناقص سواء كان مضارعه مكسورا او مفتوحا او مضموما كذلك وقد تم
ذلك في فصل الموضع اسم **الآلة مِرمى** بكسر اوله **المجهول** من الناقص اليائي ماضي
رُمي ومن المضارع **يُرمى الى آخرها** اى رُميا رُميوا رُميت رُميتا رُمين رُميت
رُميتما رُميتم رُميت رُميتما رُميتن رُميت رُمينا بضم الراء وكسر الميم في الكل يُرمى
يرميان يرمون ترمى ترميان يرمين ترمى ترميان ترمون ترمين

ثم بيانه انه مبين ادمى ينمى بضم حرف المضارعة وفتح الميم في الجميع وعلم على نحو لقيه
الفتحة على الياء مع ان ما قبلها ليست بمفتوحة حتى تقلب الفا واصل نحو يحيى
يحيي بضم الياء فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الفا الذي كان في رمى
وقد تبين احكام الناقص اليائي وحال عليه احكام الناقص الواوي وقال
وحكم غاية ونحوها شاذ في جميع الاحكام الا انهم يتبعون الواو والياء
في نحو غزت تبعا لغزي كما مر بيانه مع ان الياء من حروف الابدال وهو جعل حرف
مكان حرف آخر ونحوه كثيرة ومعاني الفهوم ظاهرة لمن له عقل سليم ويجري
في الانواع الثلثة لفظا اما في الاسم فنحو تراث اصله وراث واما في الفعل فنحو اراق
اصله اراق واما في الحرف فنحو الا فعلت اي اصله ان لا فعلت وطرق معرفة الابدال
خمسة احدها يعرف بها شلح اشتقاقه كالتاء في تراث والهمزة في اجوه فان اشتقاق
اشتقاقه الى الآخر ورث يرث ووارث وموروث وميراث فاذا وجدت التاء في تراث
علم ان التاء ابدلت من الواو واصله وراث فقال اسم لميراث وثانيها انه يعرف بقلة الاستعمال
كقولهم الثعالي في الثعالب والاراني في الارانب لان الثعالي جاء بمعنى الثعالب
فقليل بالنسبة الى الثعالب فيعلم ان الباء فيه هو الاصل والياء مبدلة عنه وكذا الحال في الاراني
والاراني وثالثها انه يعرف بكون البدل في اسم يكون فرعا عن اصل والحرف نايد في
الفرع كضويرب تصغير ضارب فانا لا نشك فيه انه تصغير ضارب والمصغر فرع المكبر
فضويرب فرع لضارب والالف فيه زائدة فعلم ان الواو في ضويرب مبدلة من الالف

في ضارب لان الالف اصل في ضويرب فرعه ورابعها انه يعرف بكون البدل في اسم يكون
فرعا عن اصل وحرف البدل اصل كمويه تصغير ماء فانه فرع عن ماء والهاء فيه
اصلي لان اصل ماء ماه بدليل مياه ومويه فالهمزة فيه مبدلة عن الهاء لان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها وخامسها انه يعرف بانه لو لم يجعل مبدلة للزم بناء مجهول
كاصطبر يحكم بان اصله اصتبر لانه لو لم يكن كذلك لوجب ان يكون وزنه افطعل
وهو بناء مجهول كذا قرره وحروفها الضمير يرجع الى الابدال فالاولى حروفه
بالتذكير ونحو قولك استنجده يوم صال زط وهي خمسة عشر حرفا يقال استنجده فانجده
اي استعان به فاعانه ويقال صال عليه اي وثب وزط اسم قبيلة وهو فاعل
صال ويوم ظرف لاستنجد ومضاف الى الجملة الفعلية وجعل سيبويه حروف الابدال احد عشر
فقال في كتابه حروف البدل احد عشر حرفا منها ثمانية احرف من حروف الزيادة وهي
الهمزة والالف والنون والهاء والياء والتاء والميم والواو ومنها ثلثة من غيرها
وهي الطاء والدال والجيم وعند الزمخشري ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال
وقال ابن الحاجب حروفه اربعة عشر حرفا يجمعها قولهم انصت يوم جد طاه زل
وقال ان ما ذهب اليه الزمخشري وهم منه لانه اسقط الصاد والزاء وهما من حروف الابدال
لقولهم صراط في سراط وزقر في سقر ونادر السين وليست من حروف الابدال
ولا يرد عليه اسمع اصله استمع فابدال السين من التاء لان مثل هذا يعتبر بابه
الادغام لا من باب الابدال فان من قال في اسمع بابدال السين من التاء اورد عليه

اي سكت ويوم ظرفه
وهذا مبتداء مضاف
الى طاه وهو اسم
رجل وزل من
الزلل خبر المبتداء
والظرف متعلق
الى الجملة اي سكت
في هذا اليوم
[illegible]

نحو اذكر واظلم لانه من حروف الابدال ليس كذلك لان هذا من باب الادغام والمراد
من قولهم حروف الابدال بغير ادغام اذ كل واحد منهما باب على حياله وانت تعلم ان زيادة
السين يرد على ما ذكره المص ايضا وانما سميت بحروف البدل لجعلها بعضها في موضع
والعلة في ابدال بعضها ببعض ارادة التشاكل والتسهيل والتحسين في الموضوع
والتوسع في التمثيل والفرق بين حروف الزيادة وحروف البدل ان حروف
الزيادة ملحقة للمعاني وحروف البدل للالفاظ من تحسين وتسهيل على اللسان قوله
الهمزة ابدلت شروع في تفصيل الابدال وبيان ان اي حرف تبدل من اي حرف
فالهمزة تبدل وجوبا مطردا من الالف اعلم ان ابدال الهمزة من حروف اللين وهي الالف والواو
والياء على ثلثة اقسام قسم يجب اطراد ابداله وقسم يجوز اطراده وقسم يمتنع الاطراد
فابتدا بالقسم الاول ثم الثاني ثم الثالث فقال الهمزة ابدلت من الالف وجوبا
مطردا في نحو صحارى وذلك لان همزتها الف في الاصل كالف سكرى يعني ان اصل
صحارى صحرى بالف التانيث كسكرى وعطشى الا انه لما زيدت قبلها الف للبناء
والمد ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ساكنة فلو لم
تجعل همزة لاجتمع ساكنان ولم تجعل الزائدة همزة ولم يمكن حذفها لايجابه فوات
غرض المد ولم يمكن حذف التانيث لانها علامة التانيث ومن ثمة اي ومن اجل
ان همزة الف في الاصل لم يجز جعلها اي جعل همزة صحارى همزة في صحاري بفتح الراء
وكذا بكسر الراء وتشديد الياء لانه لما كسر الراء للجمع قلبت الالف الزائدة ياء

لانكسار

لانكسار ما قبلها ثم جعلت الهمزة للتطرف الفا ثم جعلت ياء لانكسار ما قبلها ايضا
لان الياء الاولى المنقلبة من الالف ليست بحاجزة حصينة ولان الياء مكسورة
فاجتمع ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار صحاري بكسر الراء وفتح الياء المشددة
ثم خففت بحذف الياء الاولى ثم ابدلت كسرة الراء فتحة للخفة فجعلت الياء الثانية
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار صحارى بفتح الراء بعد كونها همزة في الاصل الهمزة
المبدلة من الالف لجاز صحارئ على وزن مصابيح بالهمزة حينئذ مع صيرورتها
استعمالا كما يجوز خطائئ بالهمزة في خطيئة بالتشديد وتمام البحث في ذلك ان ما ليست
بهمزة في الاصل يا من مبدلة من الالف والهمزة ابدلت من الواو وجوبا مطردا ايضا
سواء وقعت الواو في اول الكلمة او في وسطها او في اخرها فالاول في نحو اواصل
اصله وواصل على زنة فواعل جمع واصل كنواصر جمع ناصر وانما وجب ابدال الهمزة
من الواو همنا فرارا عن اجتماع الواوين المراد من هذا الجمع ما فوق الواحد قال
ابن الحاجب اذا اجتمعت واصل قلت ووصل على زنة فواعل فاجتمع واوان اجماعا
لان ما ابدلت الاولى همزة ولو جعلناه على حقيقته وجب حملها على حالة العطف لكن
الاول اقرب لان واو العطف لا يلزم الكلمة حتى يلزم الابدال لاجلها والثاني
نحو قائل كائن من ان الواو في اسم الفاعل من قال قاول فقلبت الفا فاجتمع الفان ولا يمكن
اسقاط احدهما لئلا يلتبس بالماضي فحركت الاخيرة فصارت همزة فابدال الهمزة وان
كان من الالف بالذات لكنها مبدلة من الواو باعتبار ان الالف الاولى في الاصل فافهم ونحو

ادؤر لثقل الضمة على الواو وفي وجوب الابدال في مثله نظر في الصحاح الدار
مؤنثة وجمع القلة ادؤر بالهمزة وهي مبدلة من واو مضمومة ولك ان لا تهمز
وجمع الكثرة ديار مثل جبل واجبل وجبال وفي مختار الصحاح جمع القلة ادؤر بالهمز
وتركه والثالث نحو كساء اصله كساو من الكسوة فابدلت الهمزة من الواو
وجوبا لوقوع الحركة المختلفة الاعرابية على الواو الضعيفة على تقدير عدم ابدالها
والهمزة ابدلت من الياء وجوبا مطردا ايضا نحو بائع اصله بايع من ان الياء في بايع
لما قلبت الفا اجتمع الفان فحركت الاخيرة فصارت همزة ولما فرغ من القسم
الاول وهو ما يجب اطراد ابدال الهمزة من حرفي اللين فيه شرع في القسم الثاني
وهو ما يجوز اطراد ابدال الهمزة فيه فقال وجوازا مطردا اي ابدلت الهمزة بطريق
الجواز المطرد عن الواو المضمومة المفردة الواقعة في اول الكلمة وانما قلنا المفردة
احترازا عن مثل اواصل لوجوب الابدال فيه لتعدد الواو ونحو اجوه لثقل الضمة على الواو
اصله وجوه جمع وجه فان شئت همزت الواو وقلت اجوه وان شئت تركتها
على حالها وقلت وجوه وكذلك ادري اصله وري مجهول وارى فالواو الثانية
في وري انما هي منقلبة عن الف وارى فلم يجب همزة الاول لان الثانية غير لازمة
الا ترى انك اذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو اصل قلت وارى بخلاف الواو الثانية
من اواصل فانها لازمة فكان واو وري واوا مفردة مضمومة في اول الكلمة فكذلك
اجوه فتأمل ومن الواو غير المضمومة شروع في القسم الثالث وهو ما يمتنع اطراد الابدال

الهمزة

الهمزة من حرفي اللين وانما لم يقيد هذا بقوله جوازا غير مطرد استغناء بما سيأتي
في آخر الباب من انه والموضع الذي لم يقيد من الصور المذكورة يكون جائزا غير مطرد
وقس عليه ما عداه من الصور التي لم يقيد بشيء والواو غير المضمومة اما مكسورة نحو
اشاح اصله وشاح بكسر الواو وضمها فابدلت الهمزة منها تخفيفا فصار اشاح بكسر
الهمزة وضمها لكن لما كان الكسر اشهر واقع اعتبر النص قال في الصحاح الوشاح شيء
ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها
يقال وشاح واشاح ووُشاح واُشاح واما المفتوحة نحو احد احد الذي جاء في
الحديث اصله وحد وحد فابدلت الهمزة من الواو تخفيفا وسبب ورود هذا
الحديث ان النبي عم رأى سعد بن وقاص يشير باصبعيه في التشهد فقال عليه السلام
احد احد اي اشر باصبع واحد والهمزة ابدلت من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله
اديه للدعاء عليه اصله يديه فابدلت الهمزة من الياء لثقل الحركة على الياء ومن
الهاء جوازا غير مطرد نحو ماء اصله ماه واصله موه بالتحريك لانه يجمع على امواه في القلة
وعلى مياه في الكثرة نحو جمل وجمال واجمال فقلبت الواو الفا ولما ابدلت الهاء همزة فصار ماء
ومن ثمة اي ومن اجل ان اصل ماء ماه نحو جمعه مياه بالهاء لا بالهمزة واصله مواه
فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها لان جمع التكسير يرد الاشياء الى اصولها وكذلك التصغير
فيقال مويه قال ابن الحاجب ان ابدال الهمزة من الهاء في نحو ماء شاذ لقلته ولازم
اذ لم يثبت النقل باستعمال الهاء في ماء والهمزة ابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو

قول الشاعر وهيجت شوق المشتئق بكسر الهمزة اصله مشتوق اذ هو اسم فاعل من
اشتاق من الشوق فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مشتاق
كمنقاد ومختار ثم ابدلت الهمزة من الالف فصار مشتئق فيجوز ان يكون الابدال باعتبار
الاصل من الواو ولا من الالف كما في قائل وكساء لكن المص لم يلتفت الى هذا الاصل نظر
الى الظاهر ولان قلب الواو الفا ههنا اوجب قلبها الفا ثم لان ما قبل الواو وهو
التاء ههنا مفتوحة لا حاجز بينهما وما قبل الواو في قائل الالف ساكنة وما قبل واو كساء
الالف مفتوحة وكذا ان قلبها ههنا اوجب وكان كانه الفرع والتام البخاري في المشتاق
الف فاول تدبر وتمام البيت يا دار مية بالدكاديك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتئق
دم اسم بنت والدكاديك جمع دكداك وهو ما التبد من الرمل بالارض ولم يرتفع
والبرق بضم الباء او فتح الراء جمع برقة وهي ارض فيها حجارة ورمل وطين مختلطة
وهيجت معناه حركت واظهرت وما عليه صبرا حال او مفعوله شوق المشتئق
والمراد بالمشتاق نفسه ونحو قراءة من قرأ ولا الضألين بفتح الهمزة وهي في الاصل الف
اسم الفاعل قال في الكشاف وقرأ ايوب السختياني ولا الضألين بالهمزة كما قرأ عمرو بن
عبيد ولا جأن وهذه لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين والهمزة ابدلت
من العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر ضاحك هزوق ولا عباب بالعين المهملة
ثم ابدل منها همزة فصار اباب والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه وعباب البحر
اكثر ماؤه وضاحك اي يضحك بالموج يقال تضحك البحر اذا ماج من عظم والزهوق البعيد اي

بعيد

اي بعيد القعر قوله لاتحاد مخرجهما علة لابدال الهمزة من الهاء وابدال العين من
الالف وابدال الهاء من العين كلتيهما وضمير مخرجهما يرجع الى الهمزة والى الهاء والالف
والعين جميعا والسين ابدلت من التاء بنقطتين من فوق جوازا غير مطرد
نحو استخذ اصله اتخذ بتائين عند سيبويه فابدلت السين من التاء الاولى لقربها
في المهموسية ومن انكر كون السين من حروف الابدال انكر ان اصله اتخذ وفي الصحاح
حكى المبرد ان بعض العرب يقول استخذ فلان ارضا يريد اتخذ فيبدل من احدى
التائين سينا كما ابدلوا التاء مكان السين في قولهم ست ويجوز ان يكون اراد
استفعل من تخذ يتخذ فحذف احدى التائين تخفيفا كما قالوا ظلت وظلت انتهى
كلامه والتاء ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء او يجوز اسكانها اصلها
وخمة وفي مختار الصحاح تقول اتخم من الطعام وعن الطعام والاسم التخمة بفتح الخاء
والعامة تسكنها واخت اصله اخو بفتحتين فحذفت الهمزة للثقل على الواو ولا الى
بل اسكنت لوقوعها بين الشديدين بعد القلب كما قلت ان اصله اخو بدليل ان
جمعه اخوات فابدلت التاء من الواو فيهما لقرب مخرجهما اي مخرج الواو والتاء والتاء
ابدلت من الياء ايضا نحو ثنتان بنقطتين من فوق بعد النون اصله ثنيان بنقطتين من تحت
لانه من ثنى الشيء اي عطفه فاثنان عدد المذكر وثنتان عدد المؤنث
واسنتوا اصله اسنيوا فابدلت التاء من الياء فيهما لا لانفتاح الحركة على الياء
الضعيفة يقال القوم اسنتوا في موضع كذا اذا اجدبوا فيه سنة و ومن الصاد جوازا غير مطرد ايضا

نحو ست اصله سدس كما مر في المضاعف وكقول الشاعر قاتل الله بني السعلات
عمرو بن يربوع شرار النات اصله شرار الناس ومن الصاد جوازا غير مطرد وايضا نحو
لصت اصله لص جمع لصوص والسارق واما ابدلت التاء من السين والصاد فيهما لقرب
اي التاء والصاد في المهموسية والثاء ابدلت من الباء شذوذا نحو الثعالي اصله الثعالب
جمع ثعلب حيوان [illegible] في علبته وهي الناقة السير وقيل من السلاح نحو ما قيل الثعالب اخلاق
من الثياب جمع ثعلوب فهو معولان جمع ثعلوب ثعاليب [illegible] مفاتيح لا ثعالب
بوزن المساجد الذي لكن فيه في الصحاح الثعاليب قطع الخرق واحدها ثعلوب

جمع قطعة

جمع خرقة

النون ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاني الصنعاء ممدود وهي قصبة اليمن
فاذا نسب اليه فالقياس ان يقال صنعاوي بالواو لانه اسم ممدود واذا نسب اليه فقياسها
قلب الهمزة واوا كما كراوي وخنفاوي وكذلك بهراني اصله بهراء بالمد وهي
قبيلة من قضاعة فالقياس ان يقال بهراوي لكن النون ابدلت من الواو فيهما
نحو صنعاني وبهراني لقرب النون من حروف العلة وقد سبق بيان قربه منها قال
ابن الحاجب ابدال النون من الواو في النسب في هذين الصورتين فقط والنون
ابدلت من اللام ايضا جوازا غير مطرد نحو لعن اصله لعل وهو حرف من حروف المشبهة
بالفعل ثم ابدلت النون المشددة من اللام المشددة لقربها اي اللام والنون
في المجهورية قال بعض المحققين هذا الابدال ضعيف لان لعن لغة في لعل الجيم ابدلت
من الياء المشددة جوازا غير مطرد نحو قول الشاعر خالي عويف وهو اسم رجل وابو علج اصله

ابو

١٢١

130

ابو علي نحو البيت المطعمان الشحم بالعشج والاصل بالعشي فابدلت الجيم المشددة من الياء
المشددة في الموضعين حتى لا يقع الحركة المختلفة على الياء الضعيفة ومن الياء
الغير المشددة حملا على المشددة نحو قول الشاعر لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال
شاحج الرواية الصحيحة يأتيك بج لاهم بضم الهاء وفتح الميم المشددة مقصود
من اللهم وشحيج البغال والحمار والغراب صوته والمراد من الشاحج ههنا البغل
المصوت او الحمار المصوت وكنى به عن قدرته على السفر فاصل حجتج وبج حجتي وبي
فابدلت الجيم المخففة من الياء المخففة حملا على الياء المشددة الدال ابدلت من
التاء جوازا غير مطرد نحو فزد اصله فزت على وزن قلت من فاز يفوز اي ظفر
واجدمعوا اصله اجتمعوا فابدلت الدال من التاء فيهما لقرب مخرجهما اي الدال
والتاء والهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت من ارقت لان اراقة
من حال هرقت الماء وليس الهاء بدلا ح واما هي زايدة على خلاف القياس وابدلت
من الالف ايضا جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا اعلم ان حيهلا مركب من حي
بمعنى اقبل او ايت امر بين اولهما يعدى بعلى فيقال حي على الصلوة اي اقبل عليها
وثانيهما يتعدى بنفسه ومن هلا بمعنى اسرع واستعمل المركب ايضا بمعنى اسرع
ايضا فيتعدى اما بالي او بالباء وبمعنى اقبل فيتعدى بعلى او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه
وكلمات تستعمل مفردين ومركبين وفي المركب لغات ذكرناها في المطول ونحو انه اصله
انا وهو ضمير المتكلم فابدلت الهاء من الالف ومن الياء في نحو هذه امة الله اصله هذي

لمناسبتها اي لمناسبة الهاء بحروف العلة في الخفاء ومن ثمة اي ومن اجل ان الهاء مناسبة
بحروف العلة في الخفاء لا يمتنع امالة ذهي في اللغة مصدر امالت الشيء امالة اذا
عدلت به الى غير الجهة التي فيها وفي الاصطلاح ان تنحي الفتحة نحو الكسرة اي تعدل
الفتحة عن استوائها الى الكسرة وذلك بان تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة
فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة ومن جملة الاسباب المقتضية لامالة الفتحة ان يقع الكسرة
قبل الفتحة الممالة اما بلا واسطة حرف نحو عماد او بواسطة حرف ساكن نحو شملال
ولا تجوز بواسطة المتحركة نحو عنب الا اذا كانت الفتحة الممالة نحو يريد ان ينزعها وذلك
لان الهاء ضعيفة فكانها معدومة فكانك قلت ان ينزعا فتميل فتحة العين الى
الكسرة لكون ما قبلها مكسورا ومثل المصنف ما ذكره المص بقوله في مثل يضربها بفتح
الباء ولو قال ان يضربها لكان اظهر لكنه تسامح بناء على ظهور المراد فيجوز امالة فتحة
الجار فيه بناء على ان الهاء كانها معدومة فكانك قلت يضربا فوقع الكسر قبل الفتحة
الممالة بلا واسطة ويمتنع الامالة في مثل اكلت عنبا لتوسط الحرفين المتحركين بين كسر
العين وفتحة الباء وانما امتنعت الامالة اذا توسط المتحركة دون الساكن لانهم انما
قصدوا بالامالة تناسب الاصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض على عادتهم الا انه في
طلب المشاكلة لتحسين الصوت وتخفيف النطق به واذا توسط بين الكسرة والفتحة الممالة
حرف متحرك يمتنع التشاكل لبعد ما بينهما ح بخلاف ما اذا توسط ساكن لان الساكن ضعيف
فهو غير حاجز اعلم ان الامالة ليست لغة جميع العرب بل هي لغة بعضهم واشدهم عليها

بنو تميم

بنو تميم الحقوا والهاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في حالة الوقف في الاسماء المؤنثة بالتاء
نحو طلحة اسم امرأة ورحمة بالهاء فيهما فان الطلحة ورحمة بالتاء فيهما فابدلت منها الهاء
للفرق بينهما الضمير يرجع الى طلحة ورحمة والمراد للفرق حالة الوقف بين التاء التي في
الاسم وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت هند والتخفيف لكثرة ثانيته او في قبل اعطى
التخفيف بالقلب للاسم وبالتسكين للفعل للتعادل ولم يعكس لئلا يلتبس بالضمير المنصوب
الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا في كسرة التصغير نحو مفيتيح في تصغير مفتاح ومن الواو وجوبا
مطردا ايضا نحو ميقات اصله موقات وكذلك ميزان اصله موزان وانما ابدلت الياء منها
لكسرة ما قبلها اما في ميقات فظاهر واما في مفيتيح فلانه لما صغر مفتاح وجب كسر ما قبل الالف و
قلبها ياء والياء ابدلت من الهمزة ايضا جوازا مطردا نحو ذيب بالياء اصله ذئب بالهمزة
ومن احد حرفي التضعيف ايضا جوازا غير مطرد نحو تقضي البازي اصله تقضض كما مر في
باب المضاعف والياء ابدلت من النون ايضا جوازا غير مطرد نحو اناسي بفتح الهمزة وكسر السين
وفتح الياء المشددة اصله اناسين لانه جمع انسان كمصباح ومصابيح فلما كسر السين وقلبت
الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم ابدلت الياء الاخرى لقرب الياء من النون والياء ابدلت من العين
ايضا جوازا غير مطرد نحو ضفادي في قول الشاعر ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمه نقانق
فابدل العين في ضفادع وهو جمع ضفدع ياء وكان ينبغي ان يقال ولضفادع جمه نقانق لكن
لو قال كذلك لانكسر البيت فابدل من العين ياء ثم الياء اسكن في موضع الجر فاستوى في
وزن الشعر المنهل المورد وهو عين ما يشربه الابل في المراعي والحوازق الجماعات

الامالة ان تنحى بالفتحة نحو الكسرة وسببها قصد المناسبة لكسرة او ياء او لكون الالف منقلبة عن مكسور او ياء او صائرة ياء في محل او فتحة قبلها
الوقف قطع الكلمة عما بعدها وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل فالاسكان المجرد في المتحرك والروم في المتحرك وهو ان تاتي بالحركة خفية وهو في المفتوح قليل والاشمام في المضموم وهو ان تضم الشفتين بعد الاسكان

والزاء المعجمة جمع حازق والحزق الحبس يعني ان هذا المثال ليس بجواب عن منع الّا ان
ينبسط حوله والتفانق بفتح النون جمع تفنقة وهي ضفدع والجثة الكثيرة وانما
ابدل الياء من العين لثقل العين بالنسبة الى الياء وكسرة ما قبلها ولا تقع في الاكثر
مع الياء التي نسيها والياء ابدلت من التاء ايضا جوازا غير مطرد نحو ايتصل اصله اتصل
بالتضعيف فابدلت الياء من احد التائين وانما قلنا ان اصله اتصل لان اصله اوتصل
وقد مرّ ان الواو والياء اذا وقعتا فاء الافتعال تقلبان تاء وتدغمان في تاء الا
نحو اتعد واتسر فكذلك هنا اصله اوتصل فقلبت تاء ثم ابدلت الياء من تلك التاء فصار
ايتصل والياء ابدلت من الباء بنقطة واحدة جوازا غير مطرد نحو الثعالي اصله الثعالب
وكذلك الاراني اصله الارانب كما في قول الشاعر يصف عقابا لها اشارير من لحم تتمره
من الثعالي ووخز من ارانيها الاشارير قطع من لحم قديد وتتمره تجففها والوخز
الشيء القليل يقول لها تجفيف الثعالب والارانب لوكرها ومن السين ايضا جوازا غير
مطرد نحو السادي ايضا جوازا غير مطرد اصله السادس ومن الثاء بنقطة ثلث
جوازا غير مطرد نحو الثالي اصله ثالث كما في قول الشاعر قد مر يومان وهذا الثالي
وانت بالهجران لا تبالي وانما ابدلت الياء من هذه الحروف في هذه الصور لكسرة ما قبلها
اي ما قبل الباء والباء والسين والثاء كما مر ثم الواو ابدلت من الالف جوازا غير مطرد
نحو ضوارب جمع ضارب فلما جمع اجتمع مع الف الجمع الفان فابدلت الواو من الالف
الاولى لانه من الف كالف الفاعل في ضارب لقربها اي الالف والياء في العلية اي في

كونهما حرفي علة واجتمع الساكنين حالا الالفان المذكوران والواو ابدلت ايضا
من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اصله ميقن فابدلت الواو من الياء لضمة ما قبلها
وانما لم يذكر قيد الوجوب والاطراد ههنا اكتفاء بما علم مما مر في باب الاجوف بقوله
ان حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن
واستدعاء ما قبلها نحو ميزان اصله موزان ويوسر اصله ييسر والواو ابدلت
من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اصله لؤم بالهمزة كما مر في باب المهموز من استدعاء
ما قبلها ولين عريكة الساكن الميم ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اصله فوه
فحذفوا الهاء حذفا غير قياسي كما حذف في حروف العلة لشبهها بها في خفائها ثم لم
يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها الميم لاتحادهما في مخرجها
والميم ابدلت من اللام ايضا جوازا غير مطرد نحو قول النبي عم ليس من امبر امصيام
في امسفر اي ليس من البر الصيام في السفر يروى ان النمر بن تولب سأل النبي عم
فقال امن امبر امصيام في امسفر اي امن البر الصيام في السفر فاجاب النبي عم
بهذا القول قيل انه لم يرد عن النبي عم غير هذا الكلام ومن كمال الفصاحة اخراج
الجواب على ما وقع في السؤال البر الصيام فابدلت الميم من لام التعريف في الموضعين لقربهما
اي الميم واللام في المجهورية وابدال الميم من لام التعريف لغة حمير ونفر من طي
والميم ابدلت من النون الساكنة ايضا جوازا غير مطرد نحو عمبر اصله عنبر ومن الباء المتحرك
ايضا كما في قول الشاعر يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام ما لم ترتم بالنا

وهي اسم امرأة والتمتام الذي فيه تمتمة وهو الذي يتردد في التاء والمحقب مشدد
في اللغة والبنام البنان فابدلت الميم من النون لقربها في المجهورية والميم
ابدلت من الباء بنقطة من تحت جوازا غير مطرد ايضا نحو ما زلت راتما اصله راتبا فابدلت
الميم من الباء لاتحادهما في مخرجهما يقال رتب يرتب رتوبا اي ثبت وانتصب والصاد
ابدلت من السين جوازا غير مطرد على ان الصاد تبدل من السين التي بعدها غين
او خاء معجمتين او قاف او طاء مهملة على سبيل الجواز ولا يمتنع توسط حرف او
حرفين بينها وبين السين وذلك نحو اصبغ اصله اسبغ اي اتم فابدل الصاد
من السين وصلخ والاصل سلخ تقول سلخ جلد الشاة اذا نزع عنه وصقر
سقر وهو اسم من اسماء النار والنخل باصقات والاصل باسقات اي طوال وصراط
اصله سراط والذي سوغ هذا الابدال شدة استعلاء ما ذكرناه من الحروف
الاربعة مع ان السين حرف مهموس فبينهما تنافر فابدلت صادا لقرب
مخرجهما اي مخرج السين والصاد ليوافق ما بعدها من الحروف الاربعة في الاستعلاء
فيتجانس الصوت والالف ابدلت من اختيها وهما الواو والياء وجوبا مطردا اذا تحركتا
وانفتح ما قبلهما كما تقدم نحو قال اصله قول وباع اصله بيع فابدلت الالف لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما والالف ابدلت من الهمزة ايضا جوازا غير مطرد نحو راس وآدم وفي باب الهمز
من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها متحرك تبدل بحرف يناسب حركة ما قبلها للين عريكة
الساكن واستدعاء ما قبلها واللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال

اصل

الطجع

اصله اصيلان بوزن فعيلان بضم الفاء وفتح العين فابدلت اللام من النون
ومن الضاد المعجمة جوازا غير مطرد نحو الطجع اصله اضطجع فابدلت اللام من الضاد
لاتحادهما اي اللام والنون والضاد في المجهورية والزاء ابدلت من السين
جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل يسدل الثوب ارخاه واعلم ان الزاء تبدل
من السين والصاد ايضا بشرطين احدهما ان يكون ساكنة نفسها والآخر
ان يقع بعدها دال مهملة والذي سوغ ابدال السين زاء عند وجود هذين
الشرطين في المخرج والدال في الجهر فيتجانس الصوت ويسهل الكلمة على اللسان
والزاء ابدلت من الصاد جوازا غير مطرد نحو قول حاتم الطائي بالزاء المعجمة
وكسر التاء هكذا فزدي انه اصله فصدي انا فعولا انه تأكيد لياء المتكلم في
فزدي حكي انه كان مشهورا بالكرم فلما اسروا حاتم في الاسر برهة من
الزمان فبينها هو ذات ليلة على باب الخباء مقيدا فطرق صاحب الخباء ضيف
فرحب به وانزله وامر بعض خدمه ان يأتي حاتما ببعير ليفصده لاجل الضيف
فلما اتى حاتم بالبعير نحره فلام الخدم وقالوا انا امرناك بفصده فكيف قد نحرت
على نحره فقال هكذا فزدي انه فعال الضيف لصاحب الخباء من هذا الاسير فقال
هو حاتم الطائي فاستوهب منه فوهبه اياه ثم اطلقه والطاء ابدلت من التاء
وجوبا مطردا في باب الافتعال كما تقدم من ان تاء الافتعال اذا وقعت بعد
واحد من الاربعة التي من الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء

يجب جوابا لما [illegible] بين حروف الاطباق وبين الطاء في التضاد والتنافر فوقع
المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء ليوافق التاء في المخرج ويوافق
الحروف المطبقة في الاطباق فالسهل النطق بها وهو الطاء نحو اصطبر اصله اصتبر
ونحو اضطرب اصله اضترب ونحو اطلب اصله اطتلب ونحو اظطلم اصله اظتلم وكذلك الحكم
في مخطط [illegible] على صيغة المتكلم قوله لقرب مخرجيهما اي مخرج التاء والطاء
اشارة الى ما ذكرناه هو الموضع الذي لم يقيد الابدال فيه بشيء من الوجوب المطرد والجواز
المطرد من الصور المذكورة من اول بحث الابدال الى هنا يكون الابدال فيه جائزا
غير مطرد اي سماعيا لا يقاس عليه الا في مثل موقن فان الابدال الواو من الياء فيه
واجب مطرد مع انه لم يقيد به لعله ذكرنا ما قاله [illegible] فيحمل على هذا القول ضبط
لان الابدال في مثل موقن واجب مطرد مع انه لم يقيد بشيء الباب السابع
من الابواب السبعة المذكورة في الخطبة في اللفيف وهو في اللغة ما اجتمع من
الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى جئنا بكم لفيفا اي مجتمعين مختلطين ثم
نقل الى باب الشيء الى هذا الباب وهو ما فيه حرفا علة لاجتماع الحرفين العلتين في
ثلاثية وهذا معنى قوله يقال له اللفيف لاجتماع حرفي العلة فيه وهو اي اللفيف على
ضربين احدهما مقرون والآخر مفروق وهذا حصر عقلي لان حرفي العلة في
الكلمة الثلاثية اما ان يتوسط بينهما حرف صحيح او لا فان كان الاول سمي مفروقا
لوجود الفارق بينهما وان كان الثاني سمي مقرونا المفروق قد يكون فاؤه حرف علة

وهو

وهو مقدم على العين وبعضهم قدم المقرون نظرا الى كثرة المجانسة بالنسبة الى المفروق
وكل وجهة هو موليها والقسمة العقلية تقتضي ان يكون للمفروق اربعة اقسام لان حرفي
العلة اثنان واو وياء وموضعهما اثنان ايضا الفاء واللام والاثنان في الاثنين
اربعة لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء الا يدي بمعنى النعمة فالفاء
فيما عداه واو لا غير واللام لا يكون الا ياء الا انه ليس في كلامهم فعل فاؤه واو ولامه
واو فانحصر بالاستقراء في قسم واحد وهو ما فاؤه واو ولامه ياء ولا يجيء الا من
ثلثة ابواب باستقراء كلامهم علم يعلم وحسب يحسب وضرب يضرب فالاول مثل وجي
يوجى والثاني مثل ولي يلي والثالث مثل وقى يقي حكم فائهما اي فاء الماضي والمضارع
كحكم فاء المضارع والماضي من وعد يعد فكما لا يعل الفاء من المثال الواوي في الماضي
لا يعل فاء اللفيف المفروق ايضا وكما يعل الفاء بالحذف في المضارع من المثال
الواوي واذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة يعل الفاء بالحذف
ايضا في المضارع من اللفيف المفروق اذا كان مكسور العين لوقوعها بين
ياء وكسرة لان اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء كما يكون ناقصا باعتبار
اللام ولهذا لقال الفقير وحكم لاميهما اي لام الماضي والمضارع كحكم رمى يرمي اي كما
يعل حرف العلة بقلبها الفاء في الماضي من الناقص ان كان مفتوح العين كذلك
وكما يسكن الياء في المضارع من الناقص اذا كان مكسور العين لثقل الضمة على الياء
على الياء كذلك يسكن الياء في المضارع من اللفيف لثقل الضمة عليها وكذلك لامه فكحكم الماضي

في المضارع وحكم نونه من التثنية والجمع دون الامر واسم الفاعل والمفعول والمكان
والزمان والآلة. الامر قِ من وقى يقي يجيء على حرف واحد للمفرد المذكر وذلك لانك قد عرفت
ان اللفيف المفروق كالمثال فاء وكالناقص لاما فحذفت الواو من توقي كما حذفت
من توعد فبقي تقي ثم حذف حرف المضارعة للامر فحذفت الياء ايضا علامة للجزم
~~كما تحذف من ارم علامة له فلا جرم يبقى على حرف المضارعة للامر فحذفت الياء ايضا علامة~~
للجزم كما تحذف من ارم علامة له فلا جرم يبقى على حرف واحد وهو القاف المكسورة وذكر
يجب الحاق هاء السكت في آخره عند الوقف لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد وكذلك الكلام في
قيا قوا قي قيا قين وتقول في الامر بنون التاكيد المثقلة قِيَنَّ بفتح الياء قِيانِّ قُنَّ
بضم القاف وحذف الواو قِنَّ بكسر القاف وحذف الياء قِيانِّ قِينانِّ وبالخفيفة قِيَنْ
قُنْ بضم القاف قِنْ بكسرها. اسم الفاعل واقٍ اصله واقي فاعل كاعلال رامٍ واقيان واقون
واقية واقيتان واقيات اواقٍ. واسم المفعول موقيّ بكسر القاف وتشديد الياء اصله
موقوي فاجتمع الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
ثم كسرت القاف لاجل الياء كما في مرمي موقيان موقيون موقية موقيتان موقيات
واسم الموضع موقى بفتح القاف اصله موقي بتنوين الياء فاعل كاعلال مرمى وانما
فتحوا العين في الموضع من اللفيف سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او
مضموما كما في الناقص ولم يكسروا كما في المثال لان اللفيف كالناقص في كونه
كالناقص لما في الخفة الفتحة بالنسبة الى الكسرة. والآلة ميقى اصله موقي بتنوين الياء فقلبت الواو

تقول صح

ياء

فاكسر ما قبلها كما في ميزان ثم اعل كاعلال مرمى. المجهول وُقِيَ يُوقَى الى آخره وما قالت الكسرة في
عين المضارع اعتبارا للواو المحذوفة كما في مجهول المثال فتأمل. وبعد اللفيف المقرون وهو الذي
لا يتوسط بين حرفي العلة حرف صحيح بل هما مقرونان ولذلك سمي لفيفا مقرونا والقسمة العقلية
يقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام كما مر في المفروق لكن لم يجئ ما يكون عينه ولامه
يا فبقي ثلثة اقسام والآتي في اللفيف المقرون الا بابان باستقراء الا من علم يعلم نحو قوي يقوى
وضرب يضرب نحو طوى يطوي الى آخره لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر
العين فقلبوا فيه الواو الاخيرة ياء دفعا للثقل نحو قوي اصله قوو وانما جاء في هذا النوع
يفعل بالكسر حال كون العين واوا لان العبرة في هذا الباب باللام وهذا الاعلال وحكمها
اي حكم طوى يطوي كحكم رمى يرمي في الاعلال عند وجود موجبه والتصحيح عند انتفائه ولا يعل عينه
اي لا يعل عين الماضي والمضارع ما لم يجتمع في التصحيح لئلا يلزم من انه لا يعل طوى اي عينه بعد اعلال لامه كيلا يكون
محل التغيير حتى لا يجتمع فيه الاعلالان. الامر اِطْوِ اِطْوِيا اِطْوُوا اِطْوِي اِطْوِيا اِطْوِينَ والامر بنون
التاكيد المشددة اِطْوِيَنَّ بفتح الياء اِطْوِيانِّ اِطْوُنَّ بضم الواو وحذف واو الضمير اِطْوِنَّ بكسر الواو
وحذف الياء اِطْوِيانِّ اِطْوِينانِّ. الامر بالخفيفة اِطْوِيَنْ بفتح الياء اِطْوُنْ بضم الواو وحذف
الضمير اِطْوِنْ بالكسر وحذف الياء. وتقول في الامر بنون التاكيد المشددة من روى يروي ماله
يَرْوَى روي يروى بوزن رضي يرضى وبابه بكسر الراء وفتحها وهو من الباب الرابع واذا بنيت
من الباب الثاني يكون روى يروي بالحديث يروي رواية وقد ذكرنا ما في الخطبة اِرْوَيَنَّ
بفتح الياء اِرْوَيانِّ اِرْوَوُنَّ بضم الواو الثانية وفتح الاولى اِرْوَيِنَّ بكسر الياء اِرْوَيانِّ

او رميانّ بالتخفيف فاذا اردت ان تعرف احكام ما قبل نون التاكيد مشددة كانت او مخففة
من الحذف والاثبات والاعادة ومن الفتح والضم والكسر في الناقص سواء كان واويا او يائيا
والخفيفة فيهما مفردا كان او مثنى او مجموعا فانظر الى حرف العلة التي قبل نون التاكيد ان كانت
اصلية بان كانت لام الكلمة محذوفة علامة للجزم ترد وتلك الحرف المحذوف عند اتصال نون
التاكيد بها في الواحد لان حذفها كان للسكون اي لكون آخر الامر ساكنا اذ الحرف
الاخير من الناقص كالحركة الحرف الاخير من الصحيح فيكون اسكان الناقص بحذف الحرف
الاخير كما يكون اسكان الصحيح بحذف الحركة من الحرف الاخير وقد زال السكون لعدم دخول
النون المؤكدة لوجوب تحرك ما قبل النون في الصحيح لئلا يجتمع ساكنان من الحرف الاخير ومن
نون التاكيد فتقول اضربن بتحريك الباء فكان كانه ردت الحركة المحذوفة لاجل السكون
فوجب ردها حذف لاجل السكون في الناقص مع النون ايضا ثم لما ردت تلك الحروف وجب
تحريكها لئلا يجتمع ساكنان وتفتح تلك الحروف المردودة لخفة الفتحة نحو اطوين بفتح
الياء المحذوفة للسكون المردودة بدخول النون واغزون بفتح الواو ايضا وارمين
بفتح الياء ايضا كما تفتح المحذوفة من الواحد وتفتح في اطويا واغزوا وارميا اي في التثنية
هذا اذا كانت حرف العلة التي قبل نون التاكيد اصلية وان كانت ضميرا فانظر الى ما قبلها اي قبل حرف
العلة التي هي ضمير فان كان ما قبلها مفتوحا فحرك ذلك الحرف الذي هو الضمير بحركة من جنس
نفسها [illegible] لانها ساكن لاجتماع الساكنين وخفة حركة ما قبلها وهي الفتحة نحو اطوون
بضم الواو الثانية الذي هو ضمير جماعة الذكور وفتح الواو الاول الذي هو عين الكلمة واطوين

بكسر الياء التي هي ضمير الواحدة وفتح الواو وكما حركت الواو والضمير بحركة من جنسها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل
بينكم لطروّ الحركة عليها لانها لاجتماع الساكنين وهو خفة فتحة ما قبلها وان كان ما قبلها
غير مفتوح بان كان مكسورا او مضموما فاحذف حرف العلة التي هي الضمير لالتقاء الساكنين
ولا تحركه وان كانت الحركة عارضة لعدم الخفة فيما قبلها لانه ليس بمفتوح مع ان الحركة
التي قبلها تدل عليها كضمة الواو في نحو اطون لجماعة الذكور وكسرة في اطوِن للواحدة
وكضم الميم في ارمُن لجماعة الذكور وكسرة في ارمِن للواحدة المخاطبة كما في اغزن يا قوم
يعني تحذف حرف العلة التي هي الضمير بدخول نون التاكيد لالتقاء الساكنين كما تحذف
عند الاتصال بساكن آخر غير نون التاكيد لالتقاء الساكنين لكن في اللفظ لا في
الكتابة والفرق ما مر من ان نون التاكيد في حكم داخل الكلمة فيكون الكلمة معها
مبنية كالمركب بخلاف المفعول فانه فضلة في الكلام وكذا الحال في يا امرأة اغزي القوم
لكن المثال الاول نظير اطون بضم الواو والثاني نظير اطوِن بالكسر اسم الفاعل من طوى طاو
طاويان طاوون طاوية طاويتان طاويات وطواء واصله طاوي فاعل كما اعلال
رام ولا يعل واوه الذي هو عينه كما لا يعل الواو في طوى لئلا يجتمع اعلالان وتعلل
في الصفة المشبهة من الري بالكسر والفتح كما مر وان قلت في الصفة المشبهة ولم يعلل في اسم
الفاعل لان الذي من افعال الطبيعة فلم يجئ منه الا الصفة المشبهة التي ليست على
زنة فعال ولذلك افرده بالذكر ولم يكتف بذكر اسم الفاعل من طوى ريان ريانان رواء
بكسر الراء ريا ريانان رواء ايضا كجمع المذكر يعني يستوي الجمعان في اللفظ على وزن عطاش

عطشان عطاش نحو عطشى عطشا بان عطاش ولا يجعل واوهما اي واو الجمعين وهو رواء
ياء كما جعل واو الجمع لكسرة ما قبلها ياء في سيطرحة لئلا يجتمع اعلالان احدهما قلب الواو
التي هي عين الفعل ياء فرضا وثانيهما قلب الياء التي هي لام الفعل همزة لوقوعها بعد الف
زايدة للتكسير فانه قد تقرر ان الاعلالان انما لا يجوز اذا توسط بينهما حرف اما
اذا لم يتوسط كما نحو فيجوز يبقى اصل يوفي فاعل الواو بالحذف والياء بالقلب لعدم ان التوسط الف
بينهما ومهما يتوسط الف التكسير بينهما قلت الالف واسطة كلا واسطة للزوم
سكونها ولانها ليست اصلية والواسطة المعتبرة هي الاصلية وتقول في تثنية المؤنث
في حالة النصب والخفض اي الجر ريتيين باربعة ياآت وهو مثل عطشيين في الوزن لانه
بيائين فاذا اضفته في حال النصب والجر الى ياء المتكلم فقلت رايت ريتيي ومررت
بريتيي بخمس ياآت الاولى منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل
والثالثة منقلبة عن الالف التانيث والرابعة علامة النصب او الجر وهذه الاربعة
هي الاربعة في ريتيين بحذف النون للاضافة والخامسة ياء الاضافة واسم المفعول مطوي
مطويان مطويون مطوية مطويتان مطويات واسم الموضع مطوى بالفتح واسم الالة
مطوى بالكسر المطوي المطوي يطوي الى آخرهما ذكر هذه الاشياء حكم اللام لان قصد في
الاعلال وحكم عينه حكم عين طوى المعلوم في عدم الاعلال في الكلمة التي اجتمع فيها
اعلالان بتقدير اعلالها اي الاعلال عينه واما في الكلمة التي لم يجتمع فيها اعلالان
بتقدير اعلال العين فقد يكون حكمها ايضا اي كالتي اجتمع فيها اعلالان حكم عين طوى

في عدم الاعلال وان لم يجتمع اعلالان بتقدير الاعلال للمتابعة لطوى
ونظيره انه لا يعل قواما تبعا لقاوم نحو طويا المعلوم
وطويا المجهول وطاويان وكذا
راويان تم

قد وقع الفراغ من تنميقه بعون الله وحسن توفيقه على يد افقر العباد
الى رحمة الله تعالى محمد بن رمضان في اواخر شهر رمضان
في تاريخ سنة اربع وستين وثمانمائه
من الهجرة النبويه